رؤى المستقبل

مجلة شهرية منوعة تصدر عن مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات

يناير 2026 م - رجب 1447 هـ

35
2025

January 2026

إقليم كوردستـــان 2026

من إدارة الواقع إلى صناعة المستقبل

هل تفتح الفصائل العراقية باب التطبيع المشروط مع واشنطن؟

اقرأ أيضاً:

- محـــاولات سنية لانتـــزاع منصب رئاســـة الجمهـــورية
- كيف تحاول إيران تهريب السلاح إلى «حزب الله» و«داعش» عبر سوريا؟
- بعد أكثر من عام على سقوط الأسد.. سوريا لا تزال في دائرة الخطر
- إعـــادة تموضع سيـــاسي أم استجـــابة لضغـــوط دولية؟

مسعد فوده

زيارة أعادت نوستالجيا ميلاد العلاقات بين مصر وكردستان

العدد 35 - عام 2025

صاحب الامتياز
ورئيس التحرير:
د. سعد الهموندي

هيئة التحرير
حسام الغزالي
د آراس اسماعيل
د. هاوزين عمر
د.نازدار علاء الدين سجادي
نازنيين مندلاوي
د. مهدي نور الدين محمد
د. كاوه ياسين سليم
فراس النجماوي

التدقيق اللغوي
د. هشام فالح حامد

العلاقات العامة
أحمد حسين الجاف
د نادية طلعت سعيد
د. آشنا بابان
سهين مفتي
رزكار لشكري
جنان الطيار
أمير زنكنه
وفا كريم
امنة فاضل القوج

ترسل المقالات على الايميل:
www.ruaafoundation.com
ceo@ruaafoundation.com
info@ruaafoundation.com
009647502471973

مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية

مؤسسة تعمل على مواكبة الرؤى التنموية الطموحة في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، ودعم السياسات العامة واستشراف المستقبل في ظل التطورات المتسارعة من أجل التنبؤ السليم لمستقبل أفضل يُعنى أيضاً بإجراء الدراسات والبحوث في النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضايا التي تهم المنطقة وتؤثر في مستقبلها، إضافة إلى إجراء استطلاعات الرأي بهدف تزويد الباحثين وصانعي القرار بالبيانات والمعطيات المطلوبة، وتنظيم الفعاليات والأنشطة مثل الندوات والمؤتمرات.

مرخصة من قبل حكومة إقليم كوردستان العراق
رئاسة مجلس الوزراء - رئاسة الديوان - دائرة المنظمات غير الحكومية، رقم -5760- تاريخ 31/10/2022

هيئة المستشارين
د. همام الشماع
د. غازي فيصل
د. هدى النعيمي
د.سلامة الخفاجي
عبد اللطيف كلي
د. كوفند شيرواني
د. فارس الخطاب
د سولاف كاكائي
د أميرة جعفر شريف
هيوا سعاد
د. فرهاد كاكائي
حسين الجاف

العمليات الفنية: مؤسسة مورول

جميع المقالات تعبر عن رأي كاتبها

عام جديد

صاحب الامتياز
رئيس التحرير

مع مطلع العام الجديد، نتفائل كالعادة بالخير والسلام، ونتطلع إلى تحقيق الوعود المعلّقة، والأمنيات المؤجلة، فليس بأيدينا سوى التفاؤل الدائم، ومع ذلك، فإن مسؤولية الكلمة تفرض علينا أن نحاول، وأن نكتب، وأن نضع الأمل حيث يجب أن يكون.

ونحن في مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية ومجلة رؤى المستقبل، نستقبل هذا العام بما يحمله من تحديات، وكلنا عزيمة على أن يبقى صوتنا صادقاً، وكلمتنا واضحةً، وهدفنا نوراً، متمنّين أن يكون عام ٢٠٢٦ عاماً للخير والبركة والسلام، عاماً تتراجع فيه لغة الخلاف، وتعلو فيه لغة الحكمة، ويكون فيه الإنسان، بكل تنوّعه وانتماءاته، هو الأولوية والغاية.

لقد مرّت شعوبنا، وشعوب المنطقة عموماً، بمحطات صعبة، وتراكمت الملفات، وتعقّدت الأزمات، حتى باتت الخلافات السياسية عبئاً ثقيلاً على حياة المواطن اليومية، وعلى طموحه البسيط في العيش الكريم، والاستقرار، والأمان. ومع دخولنا هذا العام الجديد، لا نطلب المستحيل، بل نطلب الممكن، والعاقل، والعادل: أن تُدار الخلافات بعقل الدولة، لا بمنطق المكاسب الضيقة، وأن يُعاد الاعتبار لفكرة الشراكة الحقيقية، القائمة على الدستور، والاحترام المتبادل، والمصلحة الوطنية العليا.

إن تشكيل حكومة مستقرة وفاعلة، سواء على المستوى الاتحادي أو في إقليم كوردستان، لم يعد ترفاً سياسياً أو خياراً مؤجلاً، بل أصبح ضرورة وطنية وأخلاقية. فالحكومات لا تُشكّل لإرضاء الكتل، بل لخدمة الناس، وتأجيل الحلول لم يعد يؤجل الألم، بل يضاعفه، ويُعمّق الفجوة بين المواطن ومؤسسات الدولة، ويغذّي مشاعر الإحباط وفقدان الثقة.

نأمل، مع بداية عام ٢٠٢٦، أن نشهد إرادة سياسية جادة تتجه نحو حسم الملفات العالقة، وتنفيذ الاستحقاقات الدستورية، ومعالجة قضايا الرواتب، والخدمات، والاقتصاد، والتنمية، بعيدًا عن لغة التصعيد والتخوين. ونأمل أن يكون هذا العام بدايةً فعليةً لإغلاق صفحة النزاعات المفتوحة، وفتح صفحة جديدة عنوانها التعاون، والتكامل، وبناء الدولة، لا صناعة الأزمات.

إن العراق، بكل مكوناته، يمتلك من الثروات البشرية والطبيعية ما يؤهله لأن يكون بلداً للرخاء والازدهار، لا ساحة صراع دائم. ويمتلك إقليم كوردستان، بما له من خصوصية وتجربة، فرصةً حقيقيةً ليبقى نموذجًا في الاستقرار، والتنمية، والتعايش، متى ما قُدّمت المصلحة العامة على الحسابات الحزبية.

وفي هذا السياق، لا يمكن الحديث عن مستقبل أفضل دون إعادة الاعتبار لمفهوم العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، وبناء اقتصاد منتج، يفتح الأبواب أمام الشباب، ويعيد الثقة للطاقات المعطلة، ويحول الطموح إلى مشاريع، والأحلام إلى فرص عمل، والاستقرار إلى واقع ملموس، فالشباب هم ثروة العراق الحقيقية، وهم من سيدفع ثمن الفشل إن استمر، أو يجني ثمار النجاح إن تحقق.

كما نتمنى أن يكون عام ٢٠٢٦ عاماً تتعزّز فيه الحريات المسؤولة، ويُصان فيه الرأي، ويُحترم فيه الاختلاف، ويعلو فيه صوت العقل على ضجيج الانقسام، فالأوطان لا تُبنى بالصوت الواحد، بل بتعدّد الأصوات ضمن إطار القانون، ولا تستقر بالقوة، بل بالعدالة، ولا تزدهر بالإقصاء، بل بالشراكة.

إن دور الإعلام، في هذه المرحلة المفصلية، لا يقل أهميةً عن دور السياسة، فالكلمة الصادقة، والتحليل المسؤول، والرؤية المستقبلية، أدوات بناء لا تقل أثراً عن القرارات، ومن هذا المنطلق، تؤكد مجلة رؤى المستقبل التزامها بأن تبقى منبراً للفكر، ومساحةً للحوار، وجسراً بين الواقع والمأمول، بعيدًا عن الاصطفاف، وقريباً من هموم الناس وتطلعاتهم.

نحن لا ننكر حجم التحديات، ولا نقلل من صعوبة الطريق، لكننا نؤمن بأن الشعوب التي تعبت كثيراً تستحق أن ترتاح، وأن الأوطان التي دفعت أثماناً باهظةً تستحق أن تستقر، وأن العراق، بكل جراحه، ما زال يمتلك القدرة على النهوض، متى ما التقت الإرادة مع الرؤية، والقرار مع الضمير.

في هذا العام الجديد، نوجه تحية تقدير لكل مواطن صابر، ولكل يد تعمل بإخلاص، ولكل صوت يدعو إلى السلام، ولكل عقل يرفض اليأس.

ونتمنى أن يكون عام ٢٠٢٦ عاماً تُترجم فيه الأقوال إلى أفعال، والوعود إلى إنجازات، والخلافات إلى حلول، وأن يُكتب فيه فصل جديد من فصول الاستقرار، والرخاء، والازدهار.

عام جديد يحمل أملًا جديداً، وعراق يستحق مستقبلًا يليق بتاريخه وشعبه.

رئيس حكومة إقليم كوردستان مسرور بارزاني

عـــهد مـــن الاستقـــــرار الأمـــ

عـام ٢٠٢٥ لـم يكن عاما عـاديـا في مسار إقليم كوردستان، بل كان عامًا كاشفًا لطبيعة نموذج حكم اختار أن يصنع الإنجاز بصمت، وأن يحول الاستقرار من حالةٍ مؤقتة إلى سياسة عامة. في هذا السياق، برزت قيادة مسرور بارزاني بوصفها قيادة تُدير الزمن قبل أن تُدير الأزمـات، وتبني الـدولـة من أساساتها اليومية: الأمن، الخدمات، والبنية التحتية.

الاستقرار الأمني:
حين يصبح الأمان بنيةً ثابتة

أهم ما ميز ٢٠٢٥ هو تثبيت الاستقرار الأمني كأرضية لكل شيء آخر. لم يُقدَّم الأمن كخطاب تعبوي، بل كمنظومة عمل: ضبطٌ للمخاطر، قراءة مبكرة للتهديدات، وتنسيق مؤسسي حافظ على هدوء المدن، وفي مقدمتها أربيل، رغم محيطٍ إقليمي متوتر. هذا الهدوء لم يكن هدفًا بحد ذاتـه، بل شرطًا مسبقًا لعودة الثقة، وتدفّق الاستثمار، وانتعاش الحياة العامة.

من الأمن إلى الخدمات:
بناء الشرعية عبر ما يلمسه الناس

رؤية ٢٠٢٥ قامت على معادلة واضحة: الشرعية تُبنى بالخدمات. لذلك شهد العام توسعًا ملموسًا في مشاريع الطرق وشبكات النقل داخل المدن وبينها، بما حسن الانسيابية وخفّف الاختناقات ورفع كفاءة الحركة الاقتصادية. لم تكن الطرق واجهاتٍ إسمنتية، بل شرايين حياة تُسهّل العمل، وتختصر الوقت، وتربط الأطراف بالمراكز.

البنية التحتية العميقة:
حداثة تحت الأرض

التحول الحضاري الحقيقي يظهر فيما لا يرى. مشاريع المياه ومعالجة الصرف الصحي في أربيل خلال ٢٠٢٥ عكست تفكيرًا طويل النفس، يستوعب نمو المدينة لعقود مقبلة.

هذا النوع من الاستثمار، غير المرئي إعلاميـاً، وهـو مـا يحمي المـدن من الاختناق البيئي والصحي، ويمنحها قابلية الاستدامة.

البيئة والمدينة:
الحزام الأخضر كسياسة عمرانية

إدراج البعد البيئي في التخطيط

ـــــني والبناء الحضاري في ٢٠٢٥

الحضري كان خطوة مفصلية. مشروع الحزام الأخضر حول أربيل لم يطرح كزينة جمالية، بل كسياسة تحمي المدينة من التمدد العشوائي، وتعيد التوازن بين الإسمنت والطبيعة، وتحسّن جودة الحياة. هنا تتحول البيئة من ملف ثانوي إلى أداة إدارة مدينة.

الاقتصاد والاستثمار:

الاستقرار يتحول إلى قيمة

في ٢٠٢٥، تحول الاستقرار إلى ميزة تنافسية، ثقة المستثمرين والسياح لم تأتِ من فراغ، بل من قراءة واقعية لمدينة تُدار بقواعد واضحة.

نمو القطاع السياحي، واتساع النشاط التجاري والخدمي، وتزايد الفعاليات، كلها مؤشرات على اقتصادٍ يستند إلى أمنٍ مستدام وإدارةٍ مؤسسية.

الدبلوماسية الحضرية:

أربيل مركز توازن

تعزيز حضور أربيل على الخريطة الدبلوماسية والاقتصادية لم يكن حدثًا بروتوكوليًا، بل رسالة استقرار. المدينة قدّمت نفسها كمركز تواصل، ومنصة علاقات، ومكان صالح للأعمال والشراكات. هذه المكانة عززت ثقة الخارج، وانعكست مباشرة على الداخل.

كيف تحقق الإنجاز؟ جوهر الرؤية

ما يميز رؤية مسرور بارزاني في ٢٠٢٥ ليس كثرة الوعود، بل تسلسل الأولويات:

تثبيت الأمن كقاعدة لا كعنوان.

تحويل الخدمات إلى أداة شرعية.

الاستثمار في البنية التحتية العميقة قبل السطحية.

إدماج البيئة في التخطيط لا بعده.

إدارة العلاقة بين السياسة والاقتصاد بواقعية هادئة.

٢٠٢٥ قدّم نموذجًا لحكمٍ يفضّل العمل الهادئ على الضجيج، ويقيس النجاح بما يتغير في حياة الناس اليومية.

في هذا العام، لم تُبنَ أربيل فقط، بل تكرّس تصور جديد للمدينة: مدينة آمنة، قابلة للحياة، ومهيأة للمستقبل. هذا هو جوهر الإنجاز، أن يتحول الاستقرار إلى ثقافة حكم، والبناء إلى مسارٍ مستدام، والرؤية إلى واقعٍ يُرى ويُعاش.

رئيس حكومة إقليم كوردستان

يهنئ رئيس مجلس النواب الاتحادي

وجـــــه
رئيس حكومة إقليم كوردستان،
مسرور بارزاني، تهنئة رسمية إلى رئيس مجلس
النواب الاتحادي، هيبت الحلبوسي، بمناسبة نيله الثقة وانتخابه
رئيسًا لمجلس النواب العراقي، في خطوة تحمل أبعادًا سياسية تتجاوز
إطار المجاملة البروتوكولية المعتادة بين المؤسسات الدستورية.

وأكد بارزاني في نص التهنئة تطلعه إلى أن يرتقي أعضاء الدورة النيابية الحالية
إلى مستوى تطلعات الشعب العراقي، وأن ينجحوا في سنّ التشريعات الضرورية التي تخدم
مصالح جميع المكونات، معولًا في الوقت ذاته على الدور المحوري لمجلس النواب في معالجة
القضايا العالقة بين إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية.

دعمٌ مؤسسي لمسار الدولة

تأتي هذه التهنئة في سياق سياسي دقيق تمر به البلاد، حيث تتعاظم الحاجة إلى تفعيل دور المؤسسة التشريعية بوصفها ركيزة أساسية في استقرار النظام السياسي. ومن هنا، يمكن قراءة موقف حكومة إقليم كوردستان بوصفه تأكيدًا على الالتزام بالمسار الدستوري، ودعمًا مباشرًا لدور مجلس النواب العراقي كمؤسسة جامعة، لا كمنصة صراع بين القوى السياسية.

اللافت في مضمون الرسالة هو تركيزها على التشريع والخدمة العامة، بعيدًا عن لغة المطالب أو الشروط، ما يعكس رغبة واضحة في ترسيخ منطق التعاون المؤسسي، وتغليب الحوار البرلماني كأداة لمعالجة الملفات الخلافية، وعلى رأسها القضايا الاتحادية المزمنة بين بغداد وأربيل.

كما حملت الرسالة دعم مباشر لرئاسة مجلس النواب، وتشجيع لها على أداء دورها التشريعي والرقابي بكفاءة، ومن جهة أخرى رسالة إلى القوى السياسية العراقية بضرورة تجاوز منطق التعطيل والانقسام، والعمل ضمن إطار الدولة ومؤسساتها الدستورية.

كما أن الإشارة إلى "تطلعات الشعب العراقي وآماله" تعكس محاولة لإعادة الاعتبار لدور البرلمان كممثل للإرادة الشعبية، في وقت تتزايد فيه انتقادات الشارع لأداء المؤسسات السياسية، وتتعاظم المطالب بإصلاحات تشريعية واقتصادية حقيقية.

وتعكس التهنئة توجهًا سياسيًا قائمًا على أن استقرار الإقليم لا ينفصل عن استقرار الدولة الاتحادية، وأن الطريق إلى حل الخلافات يمر عبر التشريع والتفاهم المؤسسي، لا عبر الأزمات المفتوحة.

المال مقابل الدم

كيف تورّط آلاف العراقيين في الحرب الروسية الأوكرانية؟

لم تعد الحرب الروسية الأوكرانية بعيدة عن العراق كما يُظن. فبعيدًا عن خرائط الجغرافيا، وصل صداها إلى قرى ومدن جنوب البلاد، حيث غادر آلاف الشبان بحثًا عن فرصة عمل، ليجدوا أنفسهم في الخطوط الأمامية لأكثر الحروب دموية في أوروبا الحديثة. اليوم، تتحرك السلطات العراقية رسميًا لمواجهة واحدة من أخطر الظواهر التي كشفتها الحرب: تجنيد عراقيين للقتال في صفوف الجيش الروسي، عبر شبكات ووسطاء، وبعقود ووعود مالية سرعان ما تحولت، بحسب مصادر أمنية، إلى مصائد موت مفتوحة.

تشكيل لجنة حكومية لإعادة هؤلاء المقاتلين وملاحقة المتورطين في تجنيدهم، لا يعكس فقط قلقًا أمنيًا أو قانونيًا، بل يفتح ملفًا أكثر تعقيدًا: كيف تحوّل الفقر واليأس إلى وقود لحرب خارج الحدود؟

ومن المسؤول عن شبان عاد بعضهم في توابيت... فيما لا يزال مصير آخرين مجهولًا على جبهات لا يعرفها ذووهم؟

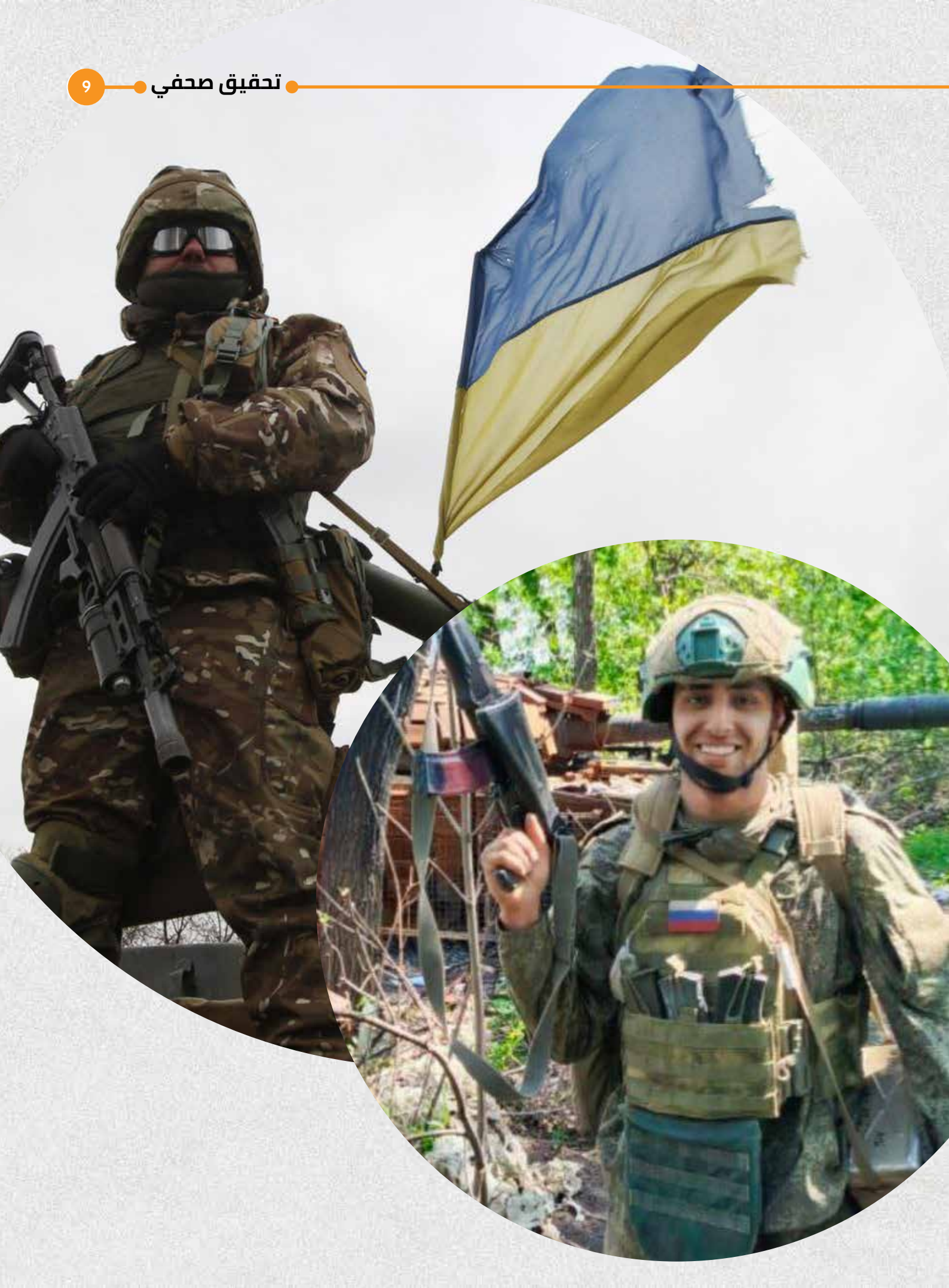

هذا التقرير يتتبع خيوط الظاهرة، من قنوات "تلغرام" ووعود الرواتب، إلى ساحات القتال والعقود العسكرية، وصولاً إلى تحرك الدولة العراقية لمحاصرة ما بات ينظر إليه كجريمة اتجار بالبشر قبل أن يكون مشاركة في حرب أجنبية.

تحاول السلطات العراقية مواجهة ظاهرة تجنيد آلاف العراقيين في القتال لصالح الجيش الروسي في الحرب مع أوكرانيا بعدما اتجهت إلى تشكيل لجنة لمتابعة المتورطين بالمشاركة في الحرب واسترجاعهم بعدما وصلوا إلى روسيا بطرق مختلفة وعبر وسطاء عراقيين، فيما يشعر معظمهم بأنهم تورطوا وجرى خداعهم، في حين تشير معلومات غير رسمية إلى مقتل أعداد كبيرة منهم.

وقال مستشار الأمن القومي العراقي، قاسم الأعرجي، إن «مئات العراقيين ينخرطون في الحرب الروسية الأوكرانية، وقد شُكلت لجنة لإعادتهم»، مبيناً في تصريحات للصحافيين أمس الخميس ببغداد أنه «تم تشكيل لجنة من قبل رئيس الوزراء (محمد شياع السوداني) من الجهات المعنية لمتابعة ملف العراقيين في الحرب الروسية الأوكرانية، وأنها عقدت عدة اجتماعات ورفعت توصياتها، فيما وافق رئيس الوزراء على التوصيات».

وأكد الأعرجي أنه «سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق جميع المتورطين في عملية تجنيد العراقيين".

مصدر أمني قريب من الأجهزة الاستخباراتية العراقية، أشار إلى أن اللجنة العراقية الجديدة تسعى إلى الوصول إلى قاعدة بيانات حول الأسماء وآليات التواصل مع المقاتلين العراقيين في روسيا وأوكرانيا من أجل استرجاعهم، موضحاً في تصريح صحفي شريطة عدم ذكر اسمه أن «تجنيد الشبان العراقيين جرى عبر قنوات في تطبيق تليغرام، ومعظم الذين يديرون هذه القنوات هم عراقيون يعيشون في روسيا، وأن السلطات العراقية تمكنت من إغلاق بعضها".

ولفت المصدر إلى أن «نسبة نجاة المقاتلين العراقيين لا تتجاوز ٥%، لأن الجيش الروسي يقدم على وضع المرتزقة في مقدمة الجبهات وجعلهم خط الصد الأول، ليقاتلوا خط الصد الأوكراني»، موضحاً أن «معظم الذين قتلوا من العراقيين في الحرب الروسية، لم يتم التوصل إلى جثثهم، لأنهم قتلوا في مناطق واسعة وعبر الطيران المسير".

وتواصل «مجلة رؤى المستقبل»، مع مصادر أمنية تتابع ملف تجنيد العراقيين في الحرب إلى جانب روسيا ضد أوكرانيا، وقالت إن «مكاتب وشركات في محافظات مثل البصرة وذي قار وميسان سبق لها وأن تمكنت من إصدار تأشيرات دخول العراقيين إلى روسيا بالتنسيق بين السفارة الروسية ببغداد والسفارة العراقية في موسكو، وقد تحمل المسافرون تكاليف سفرهم وكانوا على علم بأنهم ذاهبون إلى وحدات عسكرية استعداداً للالتحاق بالجيش الروسي».

وقالت إن «راتب المقاتل العراقي في الجيش الروسي لا يزيد عن ٢٠٠٠ دولار، وعادة ما يتم وضع العراقيين في معارك قاسية وفي مناطق شاسعة".

وأكملت المصادر، أن «العقد العسكري الذي يوقعه العراقيون مع الجيش الروسي يتضمن حصول عائلة المقاتل الذي يقتل على مبلغ مالي لا يتجاوز ٢٠ ألف دولار، وأن غالبية العراقيين الذين التحقوا بالجيش الروسي كانوا على علم بأنهم سيكونون حطباً لحرب قاسية لكن الحاجة إلى المال على الأغلب دفعتهم إلى هذه الخيار».

وأضافت «كما يتضمن العقد مع الجيش الروسي حصول المقاتلين العراقيين على قطعة أرض داخل روسيا، بعد انقضاء عام كامل على الخدمة، إلا أن الواقع أثبت أن لا أحد يستطيع تحمل الحرب الروسية الأوكرانية لأكثر من شهرين، لأنها قاهرة وظروفها صعبة، وغالبيتهم تعرضوا

لإصابات شديدة، وأن كثيراً منهم قتلوا ولم يتم التوصل إلى جثثهم".

وفي سياق التحركات الرسمية، اجتمع الأعرجي مع رئيس مجلس القضاء في العراق، فائق زيدان، الأربعاء الماضي، الذي حذر «الأشخاص الذين ينضمون إلى صفوف جيوش الدول الأخرى دون إذن»، معتبراً أن «عقوبتهم السجن.. لأن قانون العقوبات العراقي يعاقب كل من ينضم إلى القوات المسلحة لدولة أخرى دون موافقة الحكومة، بالسجن». والأسبوع الماضي، قضت محكمة جنايات محافظة النجف (جنوب العراق)، بالسجن المؤبد عن «جريمة الاتجار بالبشر» بحق مواطن عراقي أدين بالانتماء إلى «عصابة إجرامية دولية» تقوم بتجنيد مواطنين عراقيين للقتال مع روسيا في حربها ضد أوكرانيا.

وسبق أن صرح السفير الروسي في العراق إلبروس كوتراشيف، حول مشاركة العراقيين في صفوف جيش بلاده قائلاً: «هذه الحالات موجودة، لكنها فردية وحجمها ليس بالقدر الذي يحاول البعض الترويج له»، مؤكداً أن سفارته «منحت تأشيرات دخول عدة مرات لأقارب العراقيين الذين قتلوا وهم يقاتلون في روسيا، وذلك لاستلام جثثهم".

وفي وقت سابق، أعلن مستشار رئيس الوزراء العراقي حسين علاوي، أن «بغداد تتابع عن كثب تجنيد عراقيين في الجيش الروسي، وأن نحو ٥٠٠٠ عراقي تم تجنيدهم في الجيش الروسي»، مبيناً في تصريحات صحافية، أن «بغداد تتبادل البيانات مع روسيا بشأنهم، كما أن العراق يتخذ إجراءات مع موسكو لمنع تجنيد العراقيين بالجيش الروسي".

وخلال الأشهر الماضية، ظهرت عشرات المقاطع المصورة لشبان عراقيين بزي عسكري في أوكرانيا، ما أثار ضجة إعلامية واسعة في العراق حول وجودهم يقاتلون في صفوف الجيش الروسي، وظهر بعضهم في مواقع قتال خطيرة، فيما تداول ناشطون مقاطع أظهرت عشرات التوابيت التي تحمل أسماء وألقابا عراقية لمقاتلين لقوا حتفهم في مناطق روسية وأوكرانية، ما دفع عددا من المنظمات وأعضاء في مجلس النواب إلى فتح ملف تجنيد العراقيين، ليتضح فيما بعد وجود شبكات ووسطاء عراقيين أغروا الشبان الذين ينحدرون في معظمهم من مناطق جنوب العراق، برواتب مغرية.

وسبق أن حذرت السفارة العراقية في روسيا، من «توريط» شباب عراقيين في المشاركة في الحرب الروسية الأوكرانية في صف موسكو. وقالت السفارة في بيان سابق إنها «لا تصدر مطلقاً أي سمات دخول مرتبطة بمثل هذه الادعاءات المضللة، والجهة الوحيدة المخولة إصدار سمات الدخول إلى الأراضي الروسية هي سفارة روسيا الاتحادية في بغداد وقنصلياتها في أربيل والبصرة حصراً".

من جهته، بيّن الباحث في الشؤون الأمنية والسياسي بالعراق، سرمد البياتي، في تصريح صحفي أن اللجنة العراقية تسعى إلى استرجاع المنخرطين من العراقيين في الحرب الروسية الأوكرانية بالإضافة إلى ملاحقة الذين يجندون العراقيين لهذه الحرب ومحاسبتهم. ولفت إلى أن من ينخرط في هذه الحرب «يخرق القانون في ثلاثة أشكال، الأول هو خرق للدستور العراقي الذي يمنع التدخل في شؤون الدول، وخرق قانوني صريح يتمثل بتجريم القتال خارج الأراضي العراقية، بالإضافة إلى خرق قانون مكافحة الإرهاب العراقي، بالتالي فإن القضاء العراقي لن يتساهل مع هؤلاء أبداً".

وأردف البياتي «الجهود العراقية أسفرت عن الحصول على عدد من جثامين بعض المنخرطين في صفوف الجيش الروسي، وللأسف فإن الوضع الاقتصادي الصعب في بعض المناطق وعند بعض الشرائح العراقية، هو الذي دفع الشباب إلى القتال في الخارج للحصول على المال وهو انعكاس لفشل كل الحكومات التي حكمت العراق".

عـــ
في العـــ
تسويات مؤجلة أم انـــ

لم يكن عام 2025 عاماً عادياً في تاريخ العراق الحديث، بل بدا كأنه سنة انتقالية مثقلة بالأسئلة أكثر من الإجابات، وبالتسويات المؤجلة أكثر من القرارات الحاسمة.

عام شهد تصاعد الضغوط الدولية، وتبدل الخطاب السياسي للفصائل المسلحة، وتعثّر تشكيل الحكومات المحلية والمركزية، وتكثيف الحراك الأميركي، مقابل حذر إيراني واضح، وشارع عراقي يراقب من بعيد، وقد أنهكته الوعود المؤجلة.

عام 2026 في العراق: انفراجات قادمة؟

ومع دخول عام 2026، يقف العراق أمام مفترق طرق حاسم:

هل يتحول تراكم الأزمات في 2025 إلى انفراجات سياسية وأمنية واقتصادية؟

أم أن ما جرى لم يكن سوى إدارة مؤقتة للأزمة بانتظار جولة جديدة من الصراع المؤجل؟

فريق التحقيق – مؤسسة رؤى

أبرز ما ميّز عام 2025 كان عودة ملف حصر السلاح بيد الدولة إلى صدارة النقاش السياسي، لكن هذه المرة من داخل الفصائل نفسها.

٢٠٢٥ عام الضغوط لا القرارات

السلاح يعود إلى الواجهة

أبرز ما ميز عام ٢٠٢٥ كان عودة ملف حصر السلاح بيد الدولة إلى صدارة النقاش السياسي، لكن هذه المرة من داخل الفصائل نفسها.

خطاب غير مسبوق لقوى مسلحة طالما اعتبرت سلاحها "مقدساً"، بدأ يتحدث عن "الدولة" و"القرار السيادي" و"وحدة القيادة الأمنية".

لكن خلف هذا التحول، رصدت مصادر سياسية أن الضغوط الأميركية كانت العامل الحاسم، لا القناعة الفكرية.

واشنطن، عبر قنوات دبلوماسية وأمنية مباشرة وغير مباشرة، وضعت ملف السلاح شرطاً أساسياً لأي تهدئة أو تطبيع أو انفتاح سياسي.

الفصائل بين البراغماتية والالتزام العقائدي

شهد ٢٠٢٥ انقساماً داخل الفصائل:

تيار براغماتي بدأ يوازن بين السلاح والسلطة

وتيار عقائدي مرتبط استراتيجياً بطهران يرفض أي تنازل قبل تفاهم أميركي-إيراني شامل

هذا الانقسام لم يظهر علناً بشكل حاد، لكنه انعكس في التصريحات المتناقضة، وفي دعم "مشروط" لحصر السلاح، دون تقديم آليات تنفيذية واضحة.

الإطار التنسيقي: وحدة ظاهرية وخلافات عميقة

حافظ تحالف الإطار التنسيقي على تماسكه الشكلي خلال ٢٠٢٥، لكنه أخفى داخله خلافات جوهرية حول:

شكل الحكومة المقبلة

العلاقة مع الولايات المتحدة

حدود النفوذ الإيراني

مستقبل الفصائل المسلحة داخل الدولة

وقد أظهرت كواليس التفاوض أن كثيراً من التسويات أُجلت عمداً، خوفاً من تفجير التحالف من الداخل.

واشنطن: سياسة النفس الطويل

اتبعت واشنطن خلال ٢٠٢٥ سياسة "النفس الطويل"، مركزة على:

الضغط الاقتصادي غير المباشر

العقوبات الفردية

رسائل سياسية صارمة

دعم مشروط للحكومة العراقية

الهدف لم يكن إسقاط القوى الحاكمة، بل إعادة ضبط سلوكها، ودفعها تدريجياً نحو نموذج "الدولة المنضبطة".

طهران: إدارة الخسائر لا المواجهة

في المقابل، تعاملت إيران مع ٢٠٢٥ بوصفه عاماً لإدارة الخسائر، لا لتوسيع النفوذ.

حرصت على عدم الصدام المباشر مع واشنطن في الساحة العراقية، لكنها تمسكت بخطوطها الحمراء:

عدم تفكيك الفصائل جذرياً

عدم خسارة النفوذ السياسي

إبقاء العراق ضمن هامش التأثير

> الهدف لم يكن إسقاط القوى الحاكمة، بل إعادة ضبط سلوكها، ودفعها تدريجياً نحو نموذج "الدولة المنضبطة".

الإقليمي

الشارع العراقي: الغائب الحاضر

رغم ثقل الأحداث، بقي الشارع العراقي في ٢٠٢٥ خارج معادلة التأثير الحقيقي.

الاحتجاجات لم تعد كما في ٢٠١٩، لكن السخط الشعبي ظل كامناً، خصوصاً مع:

تراجع الخدمات

استمرار البطالة

ضعف الثقة بالطبقة السياسية

شعور عام بأن "القرارات تُصنع في الخارج"

هذا الغياب لا يعني الرضا، بل يعكس إنهاكاً اجتماعياً قد ينفجر إذا فشلت تسويات ٢٠٢٦.

٢٠٢٦ سيناريوهات مفتوحة

السيناريو الأول: انفراج محسوب

يقوم هذا السيناريو على:

تفاهم أميركي-إيراني محدود

تهدئة أمنية طويلة

دمج تدريجي للفصائل ضمن مؤسسات الدولة

حكومة عراقية بمرونة سياسية أعلى

النتيجة: استقرار نسبي، لا إصلاح جذري، لكنه يمنع الانهيار.

السيناريو الثاني: تسويات مؤجلة وصراع ناعم

وهو الأكثر ترجيحاً وفق مراقبين:

استمرار الخطاب التصالحي دون تنفيذ

بقاء السلاح خارج السيطرة الكاملة

حكومة ضعيفة محكومة بالتوازنات

ضغط دولي مستمر دون حسم

نتيجته: إدارة أزمة لا حلها.

السيناريو الثالث: الانفجار المؤجل

أضعف احتمالاً، لكنه قائم:

فشل التفاهمات

عودة الاستهدافات

تصعيد أميركي أو إقليمي

انفجار الشارع مجدداً

نتيجته: إعادة العراق إلى نقطة الصفر.

أسئلة بلا إجابات

هل تملك القوى العراقية قرارها السيادي فعلاً في ٢٠٢٦؟

هل يمكن نزع سلاح الفصائل دون تفكيك النظام السياسي نفسه؟

هل تتحول البراغماتية إلى مشروع دولة أم مجرد مناورة؟

ومتى يعود المواطن طرفاً لا متفرجاً؟

عام ٢٠٢٥ لم يكن عام الحسم، بل عام تهيئة الأرض.

أما ٢٠٢٦، فسيكون عام الاختبار الحقيقي:

إما أن تتحول التسويات المؤجلة إلى انفراجات محسوبة،

أو يبقى العراق عالقاً في منطقة رمادية، تُدار أزمته ولا تُحل.

في الحالتين، لم يعد ممكناً الاستمرار بالمنطق القديم،

لأن العراق تغير...

والمنطقة تغيرت...

والوقت لم يعد في صالح أحد.

التقشف المؤجل

هل يدخل العراق مرحلة شدّ الأحزمة؟

مـــع
تـراجـع أسـعـار النفط
إلى مستويات تقارب 60 دولارًا
للبرميل، يجد العراق نفسه أمام اختبار
مالي جديد، يضع الموازنة العامة تحت ضغط
غير مسبوق، ويعيد إلى الواجهة سيناريو التقشّف
بوصفه خيارًا أقرب إلى الضرورة منه إلى القرار
السياسي الطوعي. فالفارق الذي يفصل السعر الفعلي
للنفط عن السعر المعتمد في الإطار المالي للموازنة،
والذي يتجاوز 10 دولارات للبرميل، ليس تفصيلاً
محاسبيًا، بل فجوة تهدد توازن اقتصاد يعتمد
على النفط بأكثر من 90% من إيراداته.

فريق التحقيق – مؤسسة رؤى

GAULOISE

في ظل هذا الواقع، تتحرك الحكومة العراقية لقياس الأثر المالي، وترشيد الإنفاق، وتعظيم الموارد، في وقت يقترب فيه عام ٢٠٢٥ من نهايته من دون إقرار موازنة عامة، ما يعكس حجم الارتباك المالي الذي تعيشه البلاد. وبين تحذيرات البنك المركزي من المساس بالرواتب والخدمات الأساسية، وإقرار المجلس الوزاري للاقتصاد حزمة إجراءات تقشفية، يبدو أن العراق مقبل على مرحلة شدّ أحزمة قد تطال مفاصل واسعة من الإنفاق العام.

هذا المشهد لا يقتصر على أرقام النفط أو قرارات آنية، بل يكشف هشاشة بنية الاقتصاد الريعي، وغياب المصدّات المالية القادرة على امتصاص الصدمات، في وقت يحذّر فيه خبراء من أن استمرار انخفاض الأسعار قد يفرض على بغداد خيارات صعبة، تبدأ بالاقتراض، ولا تنتهي برفع الضرائب، أو تعديل سعر الصرف، مع ما يحمله ذلك من تداعيات اجتماعية واقتصادية واسعة.

تشهد أسعار النفط العالمية خلال الفترة الحالية تراجعاً ملحوظاً، حيث يجري تداول خام برنت عند مستويات تقارب ٦٠ دولاراً للبرميل، مع تذبذب مستمر دون السقف الذي بنيت عليه التقديرات المالية للدول المنتجة، وفي مقدمتها العراق. وكانت الحكومة العراقية قد احتسبت الموازنة العامة ضمن الإطار المالي للموازنة الثلاثية على أساس سعر نفط يقارب ٧٠ دولاراً للبرميل، ما يعني أن الفارق بين السعر المعتمد في الموازنة والسعر الفعلي في الأسواق يتجاوز ١٠ دولارات للبرميل، وهو فارق كبير في ما يخص اقتصاد يعتمد بشكل شبه كلي على الإيرادات النفطية.

وفي محاولة لاحتواء تداعيات تراجع أسعار النفط، وجهت الحكومة العراقية، بقياس الأثر المالي للإجراءات الإصلاحية المرتبطة بترشيد الإنفاق وتعظيم الإيرادات، في إطار مساع رسمية لتقليص فجوة العجز وتحسين وضع المال العام. ويأتي ذلك ضمن توجه حكومي يركز على تقليص الإنفاق الحكومي مقابل توسيع قاعدة الإيرادات، في ظل ضغوط مالية متزايدة. ويقترب عام ٢٠٢٥ من نهايته من دون إقرار الموازنة العامة للدولة، في مشهد يعكس عمق الارتباك المالي الذي تعيشه البلاد، وسط تذبذب أسعار النفط واتجاهها النسبي نحو الانخفاض.

وفي هذا السياق، حذّر علي العلاق، محافظ البنك المركزي العراقي، من الضغوط الكبيرة التي تواجه الإنفاق العام، ولا سيما الرواتب والإعانات والخدمات الأساسية، مؤكداً أن المساس بهذه البنود لا يُعد خياراً سهلاً لما قد يترتب عليه من تداعيات اجتماعية مباشرة. وأوضح العلاق، خلال محاضرة عن تمويل التنمية في ظل أزمة الديون العالمية، أن اعتماد المالية العامة العراقية على النفط بنسبة تفوق ٩٠% يجعل الإيرادات شديدة التأثر بتقلبات الأسعار العالمية، ما يفرض البحث عن حلول هيكلية وتنويع الاقتصاد وتعظيم الإيرادات غير النفطية.

وأشار إلى، أن ضعف القطاعات الإنتاجية حول العراق إلى بلد مستورد بامتياز، الأمر الذي يفرض ضغطاً مستمراً على الدولار وسعر الصرف، وينعكس مباشرة على السياسة النقدية، رغم ما حققته من نجاح نسبي في الحفاظ على الاستقرار السعري وإدارة السيولة. وفي خطوة موازية، أقرّ المجلس الوزاري للاقتصاد، برئاسة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، حزمة إجراءات تقشفية تهدف إلى تقليص الإنفاق الحكومي وتعظيم الإيرادات، في ظل أزمة سيولة مالية متفاقمة.

وشملت هذه الإجراءات تقليص الإنفاق على الرئاسات الثلاث (الجمهورية والوزراء والبرلمان) وتوحيد رواتب موظفيها ومخصصاتهم، إضافة إلى خفض تخصيصات الإيفاد لموظفي الدولة بنسبة ٩٠% وقصرها على الحالات الضرورية، إلى جانب إجراء مراجعة عاجلة لملف توحيد سلم الرواتب. كما تضمنت القرارات خفض نسب الإشراف والمراقبة في المشاريع الجديدة، واعتماد برنامج استيرادي وطني يقتصر

على السلع الأساسية، في محاولة للحد من النزيف المالي وضبط الإنفاق في المرحلة المقبلة.

إلى ذلك، قال الخبير الاقتصادي زياد الهاشمي إن عوامل انخفاض أسعار النفط عالمياً خلال العام المقبل تبدو أقوى بوضوح من العوامل الداعمة لارتفاعها، ما يرجح حدوث فائض في المعروض النفطي وانخفاض أسعار البرميل واستقرارها عند مستويات متدنية.

وأشار الهاشمي إلى أن هذا الواقع سيحدث فجوة تمويلية كبيرة في المالية العامة، ولا سيما أن هيكلة الموازنة بنيت على أسعار نفط أعلى بنحو ١٥ إلى ٢٠ دولاراً للبرميل، فضلاً عن أن العراق لا يمتلك مصدات مالية أو خطط طوارئ قادرة على حماية المالية العامة من صدمات انخفاض الأسعار.

وأوضح أن هذا الوضع يضع العراق أمام خيارات محدودة ومؤلمة، أبرزها التوسع في الاقتراض المحلي والدولي لتغطية العجز المالي، أو اللجوء إلى مسار تقشفي يجبر الحكومة على ضبط الترهل في الإنفاق وتقييد الصرف، سواء في الجوانب الاستثمارية أو التشغيلية. وأضاف الهاشمي، أن الحكومة قد تتجه أيضاً إلى التلاعب بسعر صرف الدينار من أجل توفير سيولة أكبر للمالية العامة، إلى جانب البحث عن تعظيم الموارد غير النفطية عبر رفع الضرائب، والرسوم، وزيادة الجباية، والجمارك.

وبين الهاشمي أن مثل هذه الإجراءات ستلقي بظلالها مباشرة على النشاط التجاري والسوقي في العراق، وقد تؤدي إلى ارتفاع مستويات التضخم وحدوث حالة من الركود في الطلب نتيجة نقص السيولة في الأسواق، متوقعاً أن يواجه الاقتصاد الكلي العراقي ضغطاً مالياً كبيراً خلال العام المقبل، قد يستمر لأكثر من عام.

توقف الغاز الإيراني يفاقم أزمة كهرباء العراق

من جانب آخر، قال المستشار والخبير المالي محمود داغر إن الأسعار المتداولة حالياً للنفط، ولا سيما خام البصرة المتوسط والثقيل، تدور عند مستويات دون ٦٠ دولاراً للبرميل، وهو ما يشكل ضغطاً مباشراً على إيرادات الدولة، ويضع الحكومة أمام حرج مالي في ظل حجم إنفاق شهري يصل إلى نحو ٨ تريليونات دينار لا تستطيع الإيرادات الحالية تغطيته بشكل كامل.

وأشار داغر إلى أن المخاطر مرشحة للتفاقم خلال عام ٢٠٢٦ في حال استمرار أسعار النفط عند هذه المستويات، ما يستدعي مواجهة هذه التحديات عبر إجراءات استثنائية، في مقدمتها العمل على زيادة الإيرادات غير النفطية لتقليص فجوة العجز المالي.

وأوضح أن الخيارات المتاحة أمام الحكومة جميعها صعبة، وقد لا تحظى بقبول شعبي واسع، سواء تلك المتعلقة بتعظيم الإيرادات أو إعادة هيكلة الإنفاق، وهو ما يشكل العقبة الأكبر أمام أي حكومة مقبلة في إدارة الملف المالي والاقتصادي في البلاد. كما بين داغر أن أي معالجة لا تمس بنية الاقتصاد الريعي ستبقى مؤقتة، لذلك تتطلب مواجهة الضغوط المالية الانتقال من حلول ترقيعية إلى إصلاحات هيكلية، في مقدمتها إعادة هيكلة الموازنة العامة وتقليل اعتمادها شبه الكلي على النفط، عبر تنشيط القطاعات الإنتاجية، وضبط الإنفاق غير المنتج، وتعظيم الإيرادات غير النفطية وإصلاح النظام الضريبي ومكافحة التهرب.

وشدد على أن أي تقشف لا يراعي العدالة الاجتماعية سيفشل سياسياً واقتصادياً، ما يفرض على الحكومة أن توازن بين ضبط الإنفاق وحماية الطبقات الهشة، عبر تحصين الرواتب الدنيا والإعانات الأساسية، والبدء بتقليص الامتيازات العليا والهدر الإداري، بالتوازي مع بناء مصدات مالية وصناديق استقرار تمكن الدولة من امتصاص صدمات أسعار النفط مستقبلاً.

الديوكـــسينات فـ
خطر صامت يفـ

في أحياء سكنية مكتظّة، لا يميّز الدخان المتصاعد بين بيت وآخر، ولا بين طفلٍ ومسنّ. مشاهد الحرق العشوائي للنفايات، التي باتت جزءًا يوميًا من حياة العراقيين، لم تعد مجرد مشكلة بيئية عابرة، بل تحولت إلى تهديد صحي مباشر مع تصاعد التحذيرات من انبعاثات مسرطنة تطلقها عمليات حرق البلاستيك والنفايات المختلطة في مكبات عشوائية قريبة من التجمعات السكانية.

ـــي الأحياء السكنية

ـــتك بالعراقيين

ورغم الشكاوى المتكررة، والتصريحات الرسمية، والحملات المؤقتة، ما تـزال تلك المكبات تحترق بلا رقابة فعّالة، في ظل غياب منظومة متكاملة لإدارة النفايات، من الجمع والفرز، وصولًا إلى الإتلاف الآمن. وبينما تؤكد مصادر بيئية تسجيل إصابات متزايدة بأمراض الجهاز التنفسي واضطرابات مناعية وحالات يُشتبه بارتباطها بالتعرض طويل الأمد لهذه الانبعاثات، يبدو أن المعالجات المطروحة لم ترق بعد إلى مستوى الخطر.

يواجه العراق أزمة متفاقمة في ملف النفايات الصلبة ومكبّاتها العشوائية المنتشرة في المناطق السكنية، بصورة واسعة

هذا التقرير يسلّط الضوء على واحدة من أخطر الأزمات البيئية في العراق، حيث يتحول الهواء الذي يتنفسه المواطنون إلى خليط من السموم، وتبقى صحة الإنسان الحلقة الأضعف في مواجهة الإهمال الإداري وغياب الحلول الجذرية.

في مشهد يعكس خللاً واضحاً في الإدارة البيئية، يواجه العراق أزمة متفاقمة في ملف النفايات الصلبة ومكباتها العشوائية المنتشرة في المناطق السكنية، بصورة واسعة في العاصمة بغداد وفي محافظات عدّة. وبينما يؤكد مسؤولون ومراقبون بيئيون أنّ ثمّة عجزاً واضحاً لدى الجهات المعنية في السيطرة على هذه الأزمة ومنع عمليات الحرق المتواصلة، يحذّرون من أنّ عدداً منها يرتبط بانبعاثات شديدة الخطورة، ولا سيما أنّها مسرطنة.

وعلى الرغم من الشكاوى المتكررة والحملات التي وعدت جهات مسؤولة في العراق بتنفيذها، ما زالت تلك المكبات تمثّل مصدراً دائماً لانبعاث الغازات السامة، في غياب أنظمة حديثة لإدارة النفايات سواء على مستوى الجمع أو الفرز أو التلف النهائي.

ويؤكد الناشط البيئي نهاد العزاوي أنّ «حرق النفايات في العراق ما زال يمثّل تحدياً بيئياً وآخر صحياً خطرين في المناطق السكنية»، ووصف «الحملات التي نفّذتها الجهات المسؤولة لإزالة المكبات ومنع حرق نفاياتها تبقى حملات مؤقتة لم تحقّق شيئاً». ويشرح أنّ «حرق النفايات، بخاصة تلك البلاستيكية، يعدّ من أخطر الممارسات، نظراً إلى ما تطلقه من مواد مصنّفة عالمياً من ضمن الملوّثات البيئية العضوية الثابتة، ذات التأثيرات المسرطنة والمسببة كذلك لأمراض الجهاز التنفسي واضطرابات المناعة»، لافتاً إلى «تسجيل إصابات كثيرة".

وتحدّث العزاوي عن تلقي الناشطين المعنيين بالبيئة كما الجهات المسؤولة الرسمية «مئات الشكاوى من المواطنين بشأن تلك الملوثات وضرورة وضع معالجات لها، لكنّ ثمّة ضعفاً وعجزاً واضحين من الجهات المسؤولة، مع غياب الرؤية الاستراتيجية لإدارة الملفّ»، مشيراً إلى أنّ «العراق يعاني من ضعف في تنفيذ الحملات الضرورية في مجال إدارة النفايات، علماً أنّها لا تتناسب مع مخاطرها".

في الإطار نفسه، كان المتحدث باسم وزارة البيئة في العراق لؤي المختار قد صرّح بأنّ «ملفّ التلوث بالبلاستيك من أبرز القضايا البيئية على مستوى العالم، نظراً إلى تأثيراته المعقّدة وذات الجوانب المتعدّدة على النظم البيئية والصحة العامة»، مؤكداً أنّ «هذه المشكلة لا تقل تعقيداً على المستوى الوطني، وأنّ آليات معالجتها تتطلب حلولاً شاملة

وغير تقليدية». أضاف لوكالة الأنباء العراقية الرسمية (واع)، أنّ «مواد كيميائية سامة أو مسرطنة تُضاف إلى المنتجات البلاستيكية لتحسين خصائصها، وقد تتسرّب إلى جسم الإنسان مسببة آثاراً صحية خطرة تستوجب الوقاية والمعالجة".

وشدّد المختار على «ضرورة حماية إمدادات الغذاء والمياه ولعب الأطفال من المنتجات البلاستيكية التي تحتوي على إضافات كيميائية خطرة». وبيّن أنّ «العراق يعاني من ارتفاع معدّل النفايات المتولدة للفرد، بالإضافة إلى الحجم التراكمي الكبير للنفايات، ما يشكّل عبئاً على عمليات الجمع والنقل»، وتابع أنّ «أنظمة إدارة النفايات في العراق تفتقر إلى آليات الفرز من المصدر أو بعد الجمع، فضلاً عن غياب أنظمة الإتلاف النهائية القياسية مثل المطامر الصحية أو الترميد أو التدوير".

وأوضح المتحدث باسم وزارة البيئة في العراق أنّ «نسبة النفايات البلاستيكية تقدّر بما لا يقلّ عن ٤٠% من إجمالي النفايات الصلبة، ما يجعلها عاملاً رئيسياً في تفاقم المشكلة البيئية»، محذّراً من «انتشار الحرق المكشوف للنفايات وما ينتج عنه من انبعاثات الديوكسينات المسرطنة». وأكمل المختار: «نسعى إلى إصدار تشريعات وقرارات للحدّ من استيراد واستهلاك المنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام، وتقليل الاعتماد على المنتجات قصيرة العمر، وتحسين تصميم ومواصفات المنتجات لتكون أكثر قابلية للتدوير، فضلاً عن دعم الصناعات القائمة على إعادة التدوير»، مشيراً إلى أنّ «أحد هذه القرارات مطروح حالياً على جدول أعمال مجلس الوزراء".

زادت حالات انتشار رائحة الكبريت والدخان في أجواء بغداد بطريقة يصعب معها استنشاق الهواء بسهولة

وفي السنوات الماضية، زادت حالات انتشار رائحة الكبريت والدخان في أجواء بغداد بطريقة يصعب معها استنشاق الهواء بسهولة، علماً أنّ ثمّة من يشير إلى أنّ مصدرها معامل تدوير أسلاك الكهرباء والبلاستيك التي تحيط بالعاصمة، وكذلك مطامر النفايات وإحراقها. ووفقاً لموقع «آي كيو إير» العالمي المتخصص في مراقبة جودة الهواء وقياس درجات التلوث، فقد تصدّرت بغداد قائمة المدن الأعلى في نسب التلوث.

وكانت السلطات الأمنية في بغداد قد أعلنت، مطلع شهر ديسمبر/كانون الأول الجاري، إغلاق أكثر من ٢٧٠ منشأة مخالفة للضوابط البيئية بهدف الحدّ من التلوث في العاصمة. وأوضحت أنّ ٣٨٠ دعوى قضائية رُفعت ضدّ الأنشطة المخالفة للبيئة في إطار مواجهة المتجاوزين على الصحة والبيئة، إلا أنّ حملاتها لم تبدُ مجدية في ظلّ المكبات القائمة في المناطق السكنية واستمرار عمليات إحراقها.

نساء فـــ

العمل المنزلي اليومي في العـــ

تعمل آلاف النساء في العراق داخل المنازل بنظام الأجر اليومي، كعاملات تنظيف أو طباخات في المناسبات أو مقدّمات رعاية مؤقتة للمرضى وكبار السن، في سوق عمل هشّ وغير منظّم، تفتقر فيه هذه الفئة إلى أي مظلة قانونية تحمي حقوقها أو تضمن سلامتها.

ـي الظل

ـــراق بين الحاجة والاستغلال

ورغم الانتشار الواسع لهذا النوع من العمل، لا تزال العاملات المنزليات اليوميات خارج أي إطار قانوني واضح، ما يجعلهن عرضة لانتهاكات متعددة، غالباً ما تمر بصمت خوفاً من فقدان مصدر الرزق أو التعرض للانتقام.

> تصف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العمل المنزلي في العراق بأنه "منطقة رمادية" قانونياً، مؤكدة أنها تعمل على إعداد رؤية

> وتشير إلى حادثة تفتيش حقيبتها الشخصية بعد فقدان قطعة مجوهرات، لتُكتشف لاحقاً في مكان آخر، مؤكدة أن تلك التجربة "كانت مهينة"، لكنها لم تستطع الاعتراض لغياب أي قانون يحميها.

عمل شائع... ومخاطر خفية

تحول العمل المنزلي اليومي خلال السنوات الأخيرة إلى مصدر دخل أساسي لآلاف العراقيات، لا سيما في بغداد وعدد من المحافظات، مع تفضيل كثير من العائلات الاستعانة بعاملات عراقيات بدلاً من العاملات الأجنبيات.

وتوفّر هذه المهنة دخلاً شهرياً يتراوح بين ٣٠٠ و٥٠٠ دولار، إلا أن هذا الدخل يأتي في مقابل مخاطر جسدية ونفسية كبيرة، إذ تدخل النساء إلى بيوت مختلفة يومياً من دون أي ضمانات، ويواجهن أنماطاً من التعنيف اللفظي، والاستغلال المالي، وأحياناً الاعتداء الجسدي، من دون وجود آلية شكوى فعالة.

شهادات من داخل البيوت

أم سعد (٤١ عاماً)، عاملة تنظيف في بغداد منذ سبع سنوات، تقول إنها تتقاضى أجراً يومياً يتراوح بين ٢٠ و٢٥ ألف دينار، وتصف نفسها بأنها "محظوظة" مقارنة بغيرها.

وتروي أنها تعرضت في إحدى المرات لاحتجاز هاتفها المحمول لساعات أثناء عملها في الطابق العلوي لمنعها من التواصل مع أحد، كما واجهت مضايقات كلامية من ربّ الأسرة، لكنها فضّلت المغادرة بصمت خوفاً من خسارة مصدر رزقها الوحيد.

أما سارة (٣٣ عاماً)، وهي طباخة تعمل في المناسبات المنزلية، فتؤكد أنها تعرّضت لاستغلال من نوع آخر، إذ كانت بعض العائلات تطلب منها العمل لساعات طويلة تمتد إلى منتصف الليل من دون دفع أي بدل إضافي.

وتشير إلى حادثة تفتيش حقيبتها الشخصية بعد فقدان قطعة مجوهرات، لتُكتشف لاحقاً في مكان آخر، مؤكدة أن تلك التجربة "كانت مهينة"، لكنها لم تستطع الاعتراض لغياب أي قانون يحميها.

أسر بلا حماية أيضاً

في المقابل، ترى أم ضياء، وهي ربة منزل تستعين بعاملات موسميات، أن المشكلة لا تقتصر على العاملات وحدهن، بل تشمل العائلات أيضاً.

وتوضح أن غياب أي إطار قانوني يجعل العلاقة قائمة على الثقة الشخصية فقط، ما يدفع كثيراً من

العائلات إلى التعامل مع نساء معروفات عبر الأقارب أو الجيران، خوفاً من إدخال امرأة غريبة إلى المنزل، في وقت تخشى فيه العاملات من الاستغلال داخل البيئة نفسها.

نظرة دونية وهشاشة متراكمة

أبو حسين، موظف حكومي يستعين بعاملة تنظيف أسبوعية، يشير إلى أن النظرة الدونية للعمل المنزلي تسهم في سوء معاملة العاملات، إلى جانب تدني الأجور وساعات العمل الطويلة وغياب العقود الواضحة.

ويؤكد أن "وجود إطار قانوني سينظّم العلاقة ويضمن حقوق الطرفين، ويحدّ من أي تجاوزات".

فراغ تشريعي واضح

في ظل غياب قانون خاص بالعمل المنزلي، ومع ضعف دور النقابات، تبقى العاملات اليوميات في "منطقة رمادية"، لا يُعترف بهن كعاملات رسميات، ولا يتمتعن بحماية قانونية مباشرة.

ويزيد هشاشة وضعهن أن معظمهن معيلات لأسر، ما يجعلهن يقبلن بظروف قاسية خشية فقدان الدخل.

القانوني حيدر الربيعي يؤكد أن العراق لا يمتلك حتى الآن تشريعاً ينظم العمل المنزلي، مشيراً إلى أن الحماية المتاحة تقتصر على القوانين العامة، مثل مواد التحرش والاعتداء في قانون العقوبات، والتي "تأتي بعد وقوع الانتهاك، لا قبله".

ويشدد على ضرورة سنّ قانون عمل منزلي واضح يحدد الأجور وساعات العمل وآلية التعاقد ومسار الشكاوى، ويوفر غطاءً قانونياً لعشرات الآلاف من النساء العاملات في الخفاء.

موقف رسمي: منطقة رمادية

تصف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العمل المنزلي في العراق بأنه "منطقة رمادية" قانونياً، مؤكدة أنها تعمل على إعداد رؤية لتنظيمه ضمن مفهوم "العمل اللائق"، لكنها تعترف بأن العاملات اليوميات داخل المنازل لا يتمتعن حالياً بأي حماية قانونية مباشرة.

ويشير مسؤولون في الوزارة إلى أن الشكاوى الواردة محدودة وغالباً تفتقر إلى الأدلة، بسبب طبيعة العمل داخل البيوت المغلقة.

بلاغات أقل من الواقع

من جانبها، تؤكد الشرطة المجتمعية في وزارة الداخلية العراقية أن بلاغات المضايقات والاستغلال موجودة، لكنها أقل بكثير من حجم الانتهاكات الفعلية، بسبب خوف النساء من التبليغ وعدم ثقتهن بالإجراءات.

وتوضح أن دور الشرطة يقتصر على المعالجة الاجتماعية أو إحالة القضايا إلى القضاء عند توفر أدلة واضحة، مشيرة إلى أن صعوبة الإثبات تستدعي قوانين ردع وحماية أكثر وضوحاً.

بين بيوت مغلقة وقوانين غائبة، تعيش آلاف العاملات المنزليات في العراق واقعاً هشّاً، تتقاطع فيه الحاجة الاقتصادية مع غياب الحماية القانونية.

وفيما تتزايد الدعوات لتنظيم هذا القطاع، يبقى السؤال مفتوحاً: متى تتحول هذه الانتهاكات الصامتة إلى قضية عامة تفرض تشريعاً يحفظ كرامة النساء، ويضع حداً لاقتصاد الظل داخل البيوت؟

إقليم كوردس
مـــن إدارة الواقع إلـــ

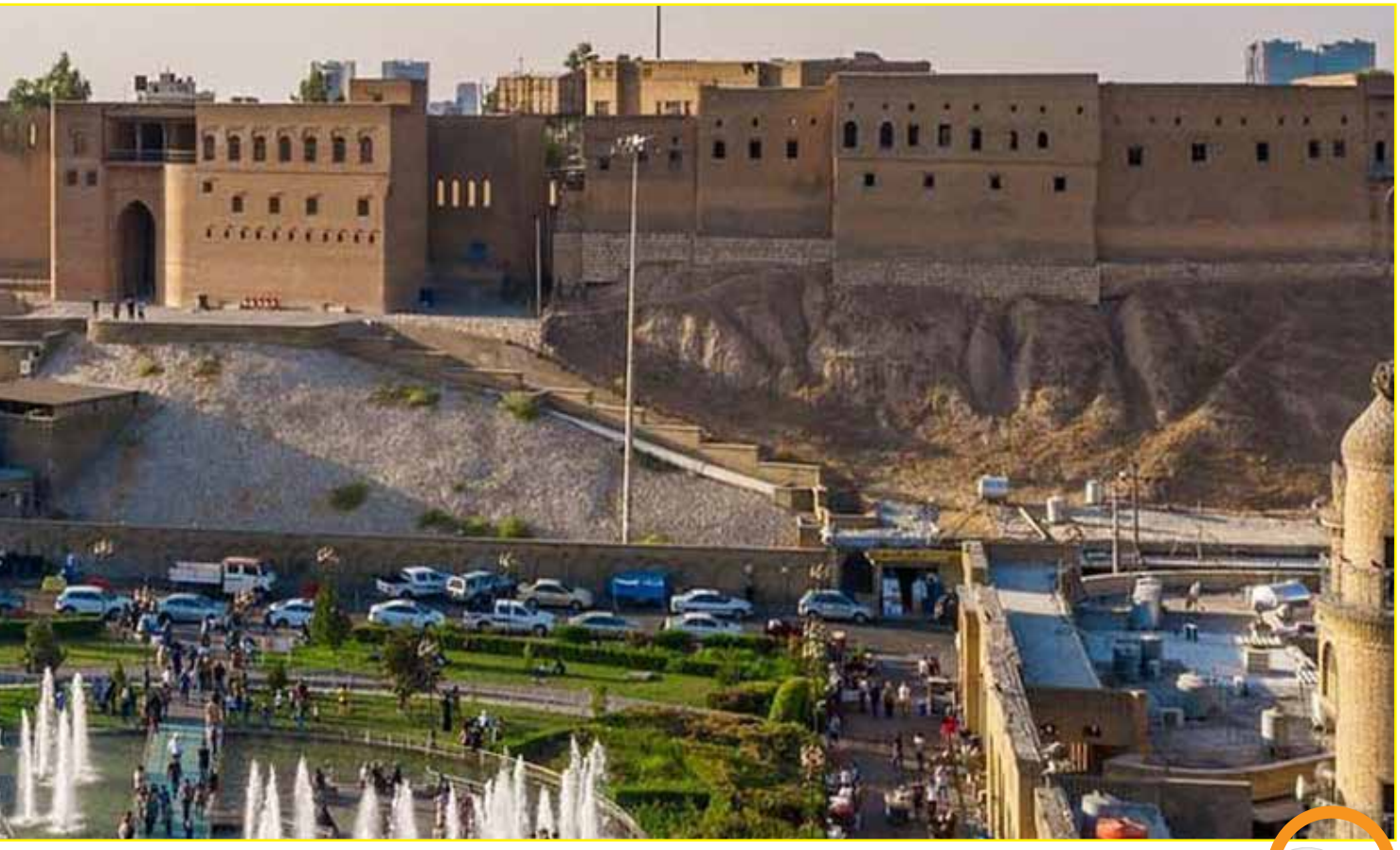

على امتداد العقدين الماضيين، اعتاد إقليم كوردستان أن يُدار بوصفه مساحة "توازن" أكثر منه مشروعًا مكتمل الأركان. توازن بين بغداد وأربيل، بين الداخل والخارج، وبين ضرورات الاستقرار السياسي ومتطلبات التنمية الاقتصادية. غير أن عام 2026 يفرض نفسه اليوم كعام مفصلي، لا لأنه يحمل وعودًا استثنائية، بل لأنه يختبر قدرة الإقليم على الانتقال من منطق إدارة الواقع كما هو، إلى منطق صناعة مستقبل

ـــتـــان ٢٠٢٦
ـــى صناعة المستقبل

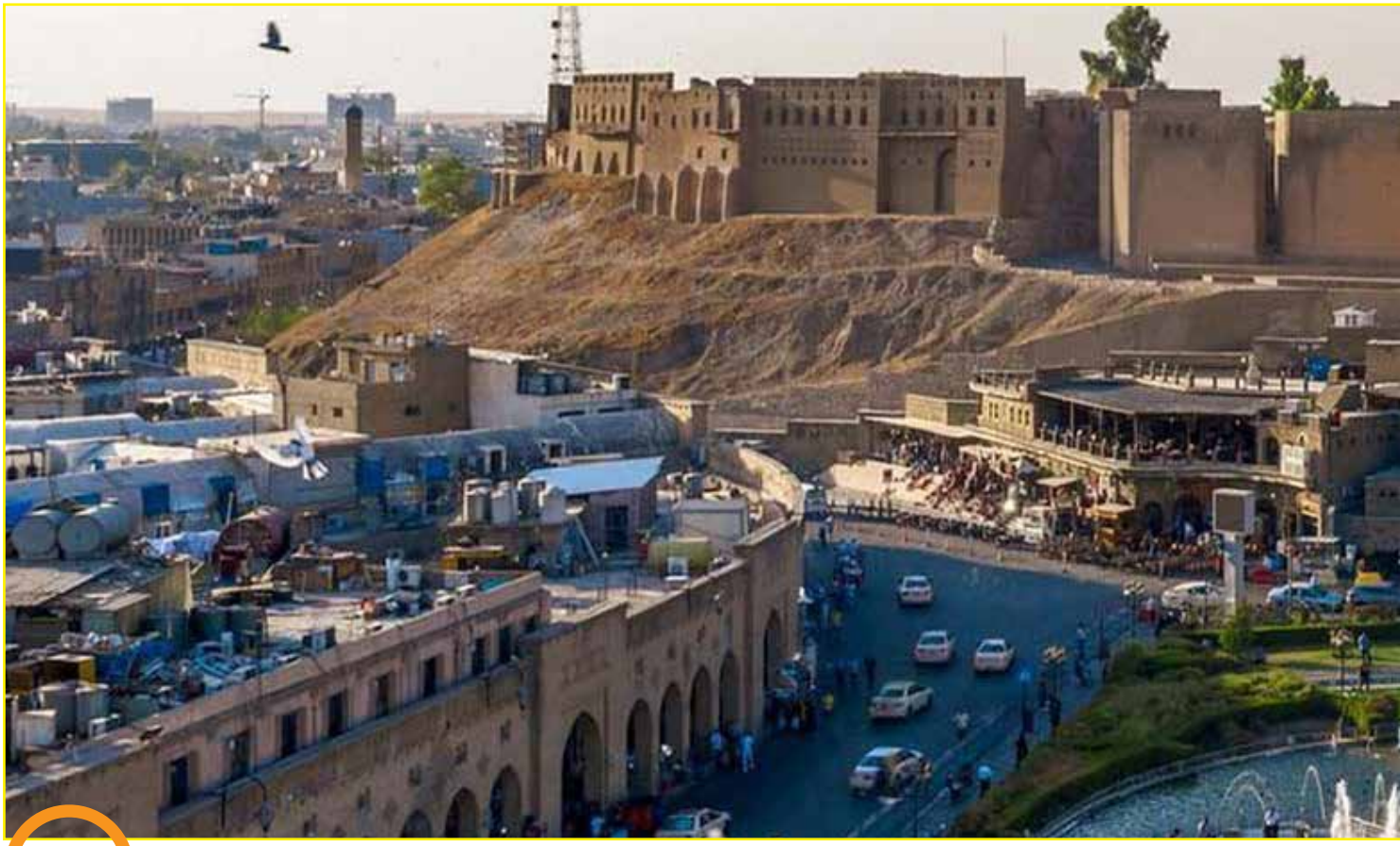

أكثر رسوخًا واستدامة. هذا التحول لا يرتبط بشعار سياسي عابر أو برنامج حكومي محدود الزمن، بقدر ما يتصل بسؤال جوهري يتردد اليوم في الأوساط السياسية والاقتصادية والمجتمعية:

هل يستطيع إقليم كوردستان أن يتحول من كيان يتكيف مع الأزمات إلى كيان يصوغ مساره بنفسه، ويؤسس لحرية مواطنه وأمنه واستقراره بوصفها حقوقًا ثابتة لا منجزات مؤقتة؟

الاقتصاد ما زال شديد الارتباط بالنفط، والمالية العامة تتأثر بالتفاهمات السياسية، فيما بات ملف الرواتب والخدمات معيارًا حساسًا لقياس ثقة المواطن بمؤسسات الحكم

واقع مُدار... لكنه آخذ في التشكّل

منذ سنوات، نجح الإقليم في تثبيت حدّ أدنى من الاستقرار السياسي والأمني مقارنة بمحيطه الإقليمي المضطرب. هذا الاستقرار لم يكن وليد الصدفة، ولا نتاج وفرة اقتصادية أو ظروف مثالية، بل نتيجة إدارة واعية للتوازنات، داخليًا بين القوى السياسية، وخارجيًا مع الحكومة الاتحادية والدول الإقليمية والدولية.

في بيئة شرق أوسطية تعصف بها النزاعات، شكّل إقليم كوردستان مساحة أمان نسبي لمواطنيه، ومقصداً للنازحين، وبيئة أكثر انفتاحًا للحريات العامة مقارنة بمحيطه. وقد انعكس ذلك في الحفاظ على الأمن الداخلي، وحماية التنوع المجتمعي، وتوفير حدّ معقول من الاستقرار اليومي للمواطن، رغم التحديات الاقتصادية والمالية المتراكمة.

غير أن هذا "الاستقرار المُدار" كشف، في الوقت نفسه، عن حدوده. فالاقتصاد ما زال شديد الارتباط بالنفط، والمالية العامة تتأثر بالتفاهمات السياسية، فيما

بات ملف الرواتب والخدمات معيارًا حساسًا لقياس ثقة المواطن بمؤسسات الحكم. ومع ذلك، فإن إدراك هذه الحدود هو ما يدفع اليوم نحو البحث الجدي عن نموذج أكثر تماسكًا واستقلالية.

لم يعد السؤال في الشارع الكوردستاني: هل نحن مستقرون؟ بل: كيف نحافظ على هذا الاستقرار ونحوّله إلى مستقبل أفضل؟

السياسة بين التوافق وحماية الاستقرار

> التوافق، الذي لعب دورًا أساسيًا في تجنيب الإقليم الانقسام والصدام، بات اليوم مطالبًا بأن ينتقل من كونه أداة إدارة خلافات إلى منصة إنتاج قرارات

سياسيًا، يدخل الإقليم مرحلة دقيقة تتطلب إعادة تعريف العلاقة بين التوافق السياسي والفاعلية الحكومية. فالتوافق، الذي لعب دورًا أساسيًا في تجنيب الإقليم الانقسام والصدام، بات اليوم مطالبًا بأن ينتقل من كونه أداة إدارة خلافات إلى منصة إنتاج قرارات.

عام ٢٠٢٦ يضع النخبة السياسية أمام اختبار أكثر نضجًا:

كيف يمكن تحويل التفاهمات السياسية إلى سياسات عامة تخدم المواطن مباشرة؟

وكيف يمكن تعزيز دور المؤسسات، وترسيخ سيادة القانون، وحماية الحريات العامة، دون الإخلال باستقرار الإقليم أو وحدته الداخلية؟

اللافت أن الخطاب الرسمي في

> الزراعة، والسياحة، والصناعة الخفيفة، والاقتصاد الرقمي، لم تعد مجرد عناوين، بل مسارات يُراد لها أن تتحول تدريجيًا إلى مصادر دخل وفرص عمل حقيقية، خصوصًا للشباب

الإقليم بات أكثر تركيزًا على مفهوم "الدولة الخادمة للمواطن"، حيث تُطرح قضايا الشفافية، ومكافحة الفساد، وتطوير الإدارة، وتحسين الخدمات، بوصفها أولويات لا يمكن تأجيلها. وهي مؤشرات على سعي تدريجي لتحويل الحكم من إدارة سياسية إلى حوكمة مؤسسية.

الاقتصاد: بناء الاستقلال المالي كضمان للحرية

اقتصاديًا، يبدو التحول أكثر إلحاحًا، لكنه أيضًا أكثر واقعية. فالسنوات الماضية أظهرت بوضوح أن الاعتماد على النفط وحده يترك الاقتصاد عرضة للتقلبات السياسية والقانونية. تجربة توقف تصدير النفط، وتأثيرها المباشر على الرواتب ومستوى المعيشة، شكّلت درسًا قاسيًا، لكنه ضروري لإعادة التفكير في نموذج التنمية.

اليوم، تتجه الحكومة في الإقليم إلى التعامل مع تنويع الاقتصاد بوصفه خيارًا استراتيجيًا لحماية الاستقرار الاجتماعي والسياسي. فالزراعة، والسياحة، والصناعة الخفيفة، والاقتصاد الرقمي، لم تعد مجرد عناوين، بل مسارات يُراد لها أن تتحول تدريجيًا إلى مصادر دخل وفرص عمل حقيقية، خصوصًا للشباب.

في هذا الإطار، يبرز عام ٢٠٢٦ بوصفه فرصة لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والسوق، بحيث تتحول الحكومة من ربّ عمل أول إلى منظّم يضمن المنافسة العادلة، ويشجع المبادرة الفردية، ويخلق بيئة استثمارية أكثر شفافية واستقرارًا.

> اقتصاديًا، يبدو التحول أكثر إلحاحًا، لكنه أيضًا أكثر واقعية. فالسنوات الماضية أظهرت بوضوح أن الاعتماد على النفط وحده يترك الاقتصاد عرضة للتقلبات السياسية والقانونية

> ما يميز تجربة إقليم كوردستان خلال السنوات الماضية هو محاولته الدائمة الموازنة بين الحرية والأمن

فاقتصاد متنوع لا يعني فقط أرقامًا أفضل، بل يعني مواطنًا أكثر استقلالًا، وأقل ارتهانًا للأزمات.

الحرية والأمن: معادلة الإقليم الأساسية

ما يميز تجربة إقليم كوردستان خلال السنوات الماضية هو محاولته الدائمة الموازنة بين الحرية والأمن. ففي وقت نجحت فيه السلطات في الحفاظ على الاستقرار الأمني، سعت في الوقت نفسه إلى الإبقاء على هامش واسع من الحريات السياسية والثقافية والإعلامية.

هذا التوازن ليس سهلًا في منطقة

> في المحصلة لا يُقاس نجاح إقليم كوردستان في ٢٠٢٦ بعدد الخطط أو الوعود بل بقدرته على تعزيز حرية المواطن

ثقافيًا واجتماعيًا، يملك إقليم كوردستان رصيدًا مهمًا يتمثل في التعايش بين مكوناته القومية والدينية. هذا التعايش، الذي صمد أمام موجات عنف إقليمي واسعة، لم يكن مجرد حالة اجتماعية، بل نتاج سياسات أمنية

تعاني من الاستقطاب والعنف، لكنه يشكّل أحد أعمدة رؤية الإقليم للمستقبل. فالأمن، في هذا السياق، لا يُنظر إليه بوصفه نقيضًا للحرية، بل شرطًا لحمايتها، فيما تُعد الحرية عنصرًا أساسيًا لتعزيز الاستقرار طويل الأمد.

التعايش السلمي: من قيمة أخلاقية إلى سياسة عامة

ثقافيًا واجتماعيًا، يملك إقليم كوردستان رصيدًا مهمًا يتمثل في التعايش بين مكوناته القومية والدينية. هذا التعايش، الذي صمد أمام موجات عنف إقليمي واسعة، لم يكن مجرد حالة اجتماعية، بل نتاج سياسات أمنية وقانونية حافظت على السلم الأهلي ومنعت الانزلاق إلى صراعات داخلية.

اليوم، تسعى الحكومة إلى تحويل هذا التعايش إلى عنصر قوة ناعمة، عبر تعزيز مفهوم المواطنة، وحماية الحقوق الدينية والثقافية، وتكريس خطاب سياسي وإعلامي يرفض الإقصاء والكراهية. فالتعايش، حين يُدار بسياسات ذكية، يصبح أحد أهم ضمانات الاستقرار والتنمية.

٢٠٢٦: عام ترسيخ المسار

ما يجعل عام ٢٠٢٦ مختلفًا ليس كثرة المشاريع أو البيانات، بل تراكم الوعي بضرورة الانتقال من إدارة الأزمات إلى بناء المسارات. الإقليم اليوم لا يقف عند لحظة انهيار ولا عند قفزة مثالية، بل عند مفترق يتطلب قرارات هادئة، متدرجة، ومسؤولة.

الانتقال من إدارة الواقع إلى صناعة المستقبل لا يعني تجاهل التعقيدات، بل التعامل معها بواقعية، ووضعها ضمن مسار قابل للقياس والمراجعة. إنه انتقال من سياسة ردّ الفعل إلى سياسة المبادرة، ومن اقتصاد الانتظار إلى اقتصاد الإنتاج، ومن تعايش اجتماعي عفوي إلى تعايش تحميه المؤسسات والقوانين.

في المحصلة، لا يُقاس نجاح إقليم كوردستان في ٢٠٢٦ بعدد الخطط أو الوعود، بل بقدرته على تعزيز حرية المواطن، وضمان أمنه، وتحقيق استقراره، في إطار مجتمع متنوع ومتعايش.

الأمن، في هذا السياق، لا يُنظر إليه بوصفه نقيضًا للحرية، بل شرطًا لحمايتها، فيما تُعد الحرية عنصرًا أساسيًا لتعزيز الاستقرار طويل الأمد

كيف تحوّل التطبيع إلى أزمة في العراق؟

في بلدٍ تُجرَّم فيه الكلمة قبل الفعل، وتُحاكم النوايا قبل السياقات، تحوّلت مفردة واحدة قيلت في قداس ديني إلى قضية سياسية كبرى. كلمة "التطبيع"، التي وردت في خطاب بطريرك الكلدان الكاثوليك في العراق لويس روفائيل ساكو، لم تمرّ بوصفها تعبيرًا لغويًا أو دلالة ثقافية، بل فُسّرت فورًا ضمن أكثر الملفات حساسية في الوعي العراقي المعاصر.

فهل دعا ساكو فعلًا إلى التطبيع المحرّم قانونًا؟ أم أن الكلمة استُخدمت

خارج سياقها لتصفية حسابات سياسية ودينية؟

وأين يقف الحدّ الفاصل بين الخطاب الديني والرقابة القانونية في عراق ما بعد الأزمات؟ ففي العراق، لا تُقاس الكلمات دائمًا بمعانيها القاموسية، بل بثقلها السياسي، وحمولتها التاريخية، وحساسيتها القانونية. هكذا تحوّلت مفردة واحدة وردت في خطاب ديني خلال قداس عيد الميلاد في بغداد إلى عاصفة سياسية وإعلامية، فتحت نقاشًا واسعًا حول الخطاب العام، وحدود التأويل، والعلاقة المعقّدة بين الدين والسياسة والقانون.

الجدل انطلق عقب كلمة لبطريرك الكلدان الكاثوليك في العراق لويس روفائيل ساكو، استخدم فيها مصطلح "التطبيع"، في بلد يجرّم قانونه أي شكل من أشكال التطبيع مع إسرائيل، وهي قضية ذات حساسية استثنائية في الوعي السياسي والشعبي العراقي.

لكن، هل كان ما قاله ساكو دعوة سياسية محرّمة؟

أم أن الكلمة خرجت من سياقها اللغوي والديني، وأُعيد تحميلها دلالات لم يقصدها المتحدث؟

ما الذي قيل فعلًا؟

خلال قداس عيد الميلاد الذي أُقيم في كنيسة مار يوسف للكلدان الكاثوليك في بغداد، وبحضور رئيس الوزراء محمد شياع السوداني وعدد من المسؤولين، قال ساكو:

«هناك كلام عن التطبيع، وأتمنى من الحكومة الجديدة أن يكون التطبيع في العراق ومع العراق بلد الأنبياء... العالم يجب أن يأتي إلى العراق وليس إلى مكان آخر."

> **أكدت البطريركية الكلدانية أن المقصود بـ"التطبيع" هو تطبيع علاقة العالم مع العراق بوصفه بلدًا ذا عمق حضاري وديني**

العبارة، عند قراءتها نصيًا، لم تتضمن أي إشارة مباشرة إلى إسرائيل أو إلى علاقات خارجية محرّمة قانونًا. غير أن استخدام المفردة وحده كان كافيًا لإشعال جدل واسع، خاصة بعد تداول المقطع خارج سياقه الكامل على منصات التواصل الاجتماعي.

من التأويل اللغوي إلى الاتهام السياسي

سرعان ما انتقل النقاش من مضمون الخطاب إلى تفسير النوايا.

فبينما أكدت البطريركية الكلدانية، في بيان رسمي، أن المقصود بـ"التطبيع" هو تطبيع علاقة العالم مع العراق بوصفه بلدًا ذا عمق حضاري وديني، اعتبر آخرون أن مجرد استخدام المصطلح يُعد تجاوزًا للخطوط الحمراء في الخطاب العام.

وردّ رئيس الوزراء العراقي في الكلمة نفسها قائلًا إن "كلمة التطبيع غير موجودة في قاموس العراق"، لأنها ارتبطت "بكيان محتل استباح الأرض والإنسان"، مشددًا على أن العراق "لا يحتاج إلى تطبيع بل إلى الأخوة والمحبة والتعايش"، والالتزام بالواجب الدستوري والقانوني.

هذا الرد، على رغم هدوئه، أعاد ربط الكلمة مباشرة بالمعنى السياسي المحظور، ما زاد من اتساع رقعة الجدل.

التصعيد السياسي وحدود المحاسبة

لاحقًا، دعا زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر إلى "محاسبة من يدعو إلى التطبيع كائنًا من كان"، دون تسمية مباشرة، وهو ما فُسّر على نطاق واسع بوصفه تصعيدًا سياسيًا يضع الخطاب الديني تحت مجهر المساءلة العامة.

في المقابل، أصدر التحالف المسيحي بيانًا مطولًا أكد فيه أن خطاب ساكو "كان دينيًا ثقافيًا خالصًا"، وأن تفسيره سياسيًا يمثل "قراءة مسيّسة" لا تعكس المقصود الحقيقي من الكلمة،

> **رئيس الوزراء العراقي: إن كلمة التطبيع غير موجودة في قاموس العراق لأنها ارتبطت بكيان محتل استباح الأرض والإنسان**

محذرًا من الزج بالمكوّن المسيحي في صراعات سياسية لا تخدم الاستقرار الوطني.

القانون... هل يجرّم الكلمة أم الفعل؟

القانون العراقي يجرّم أي شكل من أشكال التطبيع مع إسرائيل، لكن الجدل الذي فجّرته هذه الحادثة أعاد طرح سؤال جوهري:

هل يجرّم القانون المصطلح أم الفعل السياسي المحدد؟

خبراء قانونيون يرون أن التجريم ينصب على الممارسة السياسية والمؤسسية، لا على الاستخدام اللغوي المجرد في سياق ديني أو ثقافي، إلا أن حساسية المصطلح في الوعي العام تجعل أي استعمال له عرضة للتأويل والاتهام، بغض النظر عن السياق.

وسائل التواصل: تضخيم أم مساءلة؟

اللافت أن الجدل لم يبدأ من المؤسسات الرسمية، بل من الفضاء الرقمي.

مقاطع مجتزأة، عناوين حادة، وتأويلات متسارعة أسهمت في نقل النقاش من حيز التحليل الهادئ إلى ساحة الاستقطاب، حيث تذوب الفروق بين المعنى اللغوي والدلالة السياسية.

في هذا السياق، تحوّلت الكلمة من أداة تعبير إلى مادة اتهام، ومن نقاش ثقافي إلى صراع رمزي على الهوية والموقف.

ما الذي تكشفه الحادثة؟

قضية "التطبيع" في خطاب ساكو لا تتعلق بشخص أو مؤسسة بعينها بقدر ما تكشف عن إشكالية أعمق في الخطاب العام العراقي:

إشكالية الخلط بين اللغة والسياسة، بين الرمز والنص، وبين النية والتفسير.

ففي بلد مثقل بالتاريخ والجراح

> **في العراق، لا تعيش المفردات وحدها في القاموس، بل في الذاكرة الجمعية، حيث تختلط اللغة بالتاريخ، والدلالة بالجراح المفتوحة، والمعنى بالسياق السياسي المتوتر.**

المفتوحة، قد لا تكون المشكلة في ما قيل، بل في هشاشة المساحة المتاحة للفهم الهادئ، وفي سرعة تحوّل النقاش من سؤال مشروع إلى محاكمة علنية.

خلاصة رؤى المستقبل

ليست كل كلمة موقفًا سياسيًا، لكن ليست كل كلمة بريئة أيضًا.

في العراق، لا تعيش المفردات وحدها في القاموس، بل في الذاكرة الجمعية، حيث تختلط اللغة بالتاريخ، والدلالة بالجراح المفتوحة، والمعنى بالسياق السياسي المتوتر.

وبين هذين الحدّين، يقف العراق أمام اختبار دائم ومعقّد:

كيف يمكن لدولة خرجت من صراعات طويلة أن تحمي ثوابتها القانونية والسيادية، من دون أن تتحول تلك الحماية إلى رقابة على النوايا أو مصادرة

للمعنى؟ وكيف يمكن لمجتمع شديد الحساسية تجاه قضاياه المصيرية أن يصون موقفه السياسي، من دون أن يُغلق المجال أمام الخطاب الديني والثقافي بوصفه مساحة للتعبير لا للاشتباك؟

إن الإشكالية لا تكمن في الكلمة بحد ذاتها، بل في الفراغ الذي تُلقى فيه.

فراغ الثقة، وفراغ التأويل الرشيد، وفراغ النقاش العام المنظّم. وفي غياب هذا الإطار، تتحول الكلمات إلى قنابل رمزية، ويُستدعى القانون لا بوصفه ميزانًا للعدالة، بل أداة لفضّ نزاع سياسي متعجل.

تُظهر هذه القضية أن العراق ما زال في حاجة إلى إعادة تعريف العلاقة بين الخطاب والمساءلة، وبين الثابت الوطني وحرية التعبير المسؤولة. فالدولة التي تخشى الكلمة أكثر مما تشرحها، تخاطر بأن تترك تفسيرها للشارع، ولوسائل التواصل، وللاستقطاب الحاد.

> **مقاطع مجتزأة، عناوين حادة، وتأويلات متسارعة أسهمت في نقل النقاش من حيز التحليل الهادئ إلى ساحة الاستقطاب، حيث تذوب الفروق بين المعنى اللغوي والدلالة السياسية.**

إن حماية الثوابت لا تتحقق فقط بالتجريم والمنع، بل ببناء وعي عام قادر على التمييز بين المعنى اللغوي والفعل السياسي، وبين الرأي والدعوة، وبين الخطأ والتآمر. وفي المقابل، فإن الخطاب الديني والثقافي مطالب أيضًا بوعي السياق، وبإدراك أن بعض المفردات، مهما كانت بريئة في أصلها، تحمل في فضاء عام متوتر أثقالًا تتجاوز نيات قائلها. في المحصلة، لا يحتاج العراق إلى تضييق مساحة الكلام، بل إلى توسيع مساحة الفهم. ولا يحتاج إلى محاكمة الكلمات، بل إلى تحصين المعنى.

فالدول لا تُقاس فقط بقدرتها على منع ما ترفضه، بل بقدرتها على إدارة الاختلاف دون أن يتحول إلى انقسام، والكلمة دون أن تتحول إلى أزمة.

بعد أكثر من عام ع
سوريا لا تزال ف

سيطرت عائلة الأسد على سوريا لأكثر من نصف قرن، لدرجة أن بقاء بشار الأسد في السلطة بدا أمراً حتمياً.

١٣ عاماً من الحرب الأهلية، والمذبحة التي شنها النظام على شعبه، وما تلاها من فورة مذهلة للفصائل المسلحة التي ولدت من رحمها، ومستنقع التدخل الدولي، كل ذلك بدا قاسياً للغاية، وميؤوساً منه، ودموياً لدرجة أنه بدا وكأنه بلا نهاية.

ـــــلى سقــوط الأسد
ـــــي دائرة الخطر

كان ذلك على رغم الدلائل الواضحة على الانهيار الوشيك لنظام الأسد، ففي أوائل ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٢٤، كان الثوار بقيادة أحمد الشرع، وهو مقاتل سابق في تنظيم القاعدة، تحول إلى زعيم معارض قوي، يتقدمون عبر المدن الرئيسة. ووردت أنباء عن تلاشي وحدات الجيش السوري، واكبه تقاعس مدو من حلفاء الأسد الدوليين مثل روسيا.

وعلى رغم كل هذا، ما زال ما حدث قبل عام من اليوم يبدو غير معقول.

اقتحمت تحالفات محيرة من الجماعات المتمردة العاصمة. وشوهدت مقاطع مصورة للسجناء السياسيين وهم يخرجون من سجن صيدنايا الذي ذاع صيته كـ«مسلخ» للمعارضين.

وهرب الأسد نفسه إلى موسكو قبل أن يعلم بذلك حتى كاتب خطاباته، الذي قيل إنه تركه وراءه لكتابة خطاب تحد لم يلقه أبداً.

تلاشت إمبراطوريته الورقية، وتنفس العالم الصعداء. ولكن بعد انقضاء عام، يبدو أننا ما زلنا نحبس أنفاسنا.

فقد كانت المؤشرات مقلقة بعد التداعيات الدموية لإطاحة معمر القذافي في ليبيا، وحسني مبارك في مصر، وعلي عبد الله صالح في اليمن، وعمر البشير في السودان.

إذ يمكن أن تؤدي التحولات بعد كل هذا العنف، وبعد أن أمضى الديكتاتوريون عقوداً في تركيز السلطة المطلقة في هياكل تعتمد عليهم كلياً، إلى عواقب أكثر دموية أو استبدادية.

في سوريا، كان الانهيار الكامل احتمالاً واقعياً للغاية، فقد كانت دولة منقسمة استغلت طويلاً من القوى الأجنبية، ومن الفصائل المسلحة المحلية والدولية التي تتقاسم مناطق النفوذ.

وتوقع كثر أيضاً انفجاراً لا يمكن السيطرة عليه من الانتقام بعد أعوام من الحكم الدموي لنظام استخدم الأسلحة الكيماوية ضد أطفاله، وطارد المعارضين واعتقلهم وأخفاهم وعذبهم، وملأ المقابر الجماعية، وألقى براميل متفجرة مصنعة محلياً من المروحيات على القرى.

كانت هناك أيضاً مخاوف من أن الأسد قد دمر اقتصاد البلاد بشكل لا يمكن إصلاحه، وهو اقتصاد كان تضرر بشدة من العقوبات الغربية القاسية. ولا تزال أجزاء كبيرة من سوريا في حال خراب. ووفقاً للبنك الدولي، ستكلف إعادة إعمار البلاد أكثر من ٢١٦ مليار دولار (١٦٢ مليار جنيه استرليني). وعليه، فإن كلف إعادة الإعمار المادي وحدها تبلغ ما يقارب عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي السنوي المتوقع لسوريا.

> **أضافت الأمم المتحدة أن أعمال القتل هذه نفذتها في بعض الحالات قوات الأمن التابعة للسلطات الموقتة أو الجماعات المرتبطة بها**

لذلك، فإن عدم انهيار الدولة بالكامل كان أمراً مفاجئاً - ومرحباً به.

وقال مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مطلع الشهر الجاري إن المجموع يصل إلى مئات القتلى في هذه الفترة الانتقالية. ووثق المكتب روايات مروعة عن إعدامات ميدانية وعمليات قتل تعسفية وخطف، استهدفت بشكل أساسي أفراداً من مجتمعات محلية وأفراداً متهمين بالانتماء إلى الحكومة السابقة

وأضافت الأمم المتحدة أن أعمال القتل هذه نفذتها في بعض الحالات قوات الأمن التابعة للسلطات الموقتة أو الجماعات المرتبطة بها.

أما إسرائيل، التي تتخوف بالتأكيد من صعود جار عربي قوي ومزدهر يتطلع نحو الغرب، فعمدت هي الأخرى إلى إثارة الاضطرابات في الجنوب. وقد شنت عدة عمليات عسكرية فتاكة في أنحاء

البلاد، بما في ذلك توغلات عسكرية في الأراضي السورية التي تحتلها الآن بهدف مزعوم هو «دعم» الدروز، الذين يقطنون في سوريا ولبنان، وبشكل أساس في إسرائيل.

وفي كل مرة كنت فيها في سوريا، وأجلس مع أعضاء بارزين من الطائفة الدرزية في الجنوب، والأكراد في الشمال، كانوا يعربون عن عدم ثقتهم في السلطات الجديدة في دمشق.

على رغم أن الشرع مدّ يده إلى مختلف الطوائف، فإنه في الواقع ركز السلطة في أيدي دائرة ضيقة حاكمة في العاصمة. ويشعر القادة الأكراد على وجه الخصوص بالقلق من جذوره السابقة في تنظيم القاعدة، ومن حقيقة أنه قد استوعب مقاتلين أجانب، يعتبرونهم جهاديين، في صفوف جيشه، ومن أن قواته قد قاتلت في بعض الأحيان جنباً إلى جنب مع فصائل مدعومة من تركيا، يعتبرونها تهديداً وجودياً.

كانت بداية حكومة الشرع بطيئة. فقد أنشأت الإدارة هيئات وطنية للتحقيق في هاتين الحادثتين من العنف الطائفي الجماعي، على رغم أن التقارير لم تنشر، وبحسب ما فهمته، لم يعترف بأي مسؤولية حكومية عن هذه الجرائم.

كذلك شكلت حكومة الشرع هيئة وطنية للعدالة الانتقالية وأخرى للمفقودين، يقودها الضحايا والناجون والمدافعون عن حقوق الإنسان. وأجريت تحقيقات محلية في الانتهاكات التي ارتكبت في عهد الأسد وصدرت مذكرات توقيف عدة.

لكن هناك انتقادات، على سبيل المثال، لعدم الرغبة في التحقيق في الجرائم التي ارتكبها أولئك الذين ينتمون الآن إلى الإدارة الجديدة، سواء خلال ١٣ عاماً من الحرب الأهلية، أو منذ قيام الإدارة الجديدة.

وتعاني سوريا من ظل وطأة العقوبات. وقد وقع دونالد ترمب عام ٢٠١٩ على قانون قيصر، الذي يفرض عقوبات على الحكومة المخلوعة، عقب الكشف عن الجرائم المروعة التي ارتكبها الأسد ضد شعبه. ومنذ سقوط الأسد، جرى تعليق هذا القانون وليس إلغاؤه بالكامل.

ويعني هذا، كما أخبرني أعضاء بارزون في المجتمع المدني السوري، أن العقوبات ما زالت تلقي بظلالها على تنمية سوريا. إذ تواصل الشركات تجنب الاستثمار في سوريا خوفاً من إعادة العقوبات في أي وقت. وقد أثر ذلك سلباً في المهمة الشاقة المتمثلة في العثور على ما يقدر بـ١٨١ ألف مفقود في سوريا (وفقاً للشبكة السورية لحقوق الإنسان) وكشف عشرات المقابر الجماعية، وهي مهمة تتطلب خبرة ومعدات دولية.

وتشير آخر التقارير الواردة من واشنطن إلى أن هذه العقوبات سترفع قريباً. وقد استقبل دونالد ترمب الرئيس الشرع في واشنطن، ووصفه بـ«الشاب الجذاب والقوي» الجديد في الشرق الأوسط.

هناك تطور إيجابي. لكن سوريا لا تزال في دائرة الخطر. الطريق طويل، وهناك كثير لإعادة البناء والتعافي، وعلى المجتمع الدولي أن يبذل أقصى ما في وسعه لدعم إعادة بناء سوريا.

في كل مرة كنت فيها في سوريا، وأجلس مع أعضاء بارزين من الطائفة الدرزية في الجنوب، والأكراد في الشمال، كانوا يعربون عن عدم ثقتهم في السلطات الجديدة في دمشق.

وثائق وزارة العدل الأميركية أسئ

فما الذي تخف

كشفت وثائق حديثة أن الرئيس التنفيذي السابق لبنك «باركليز» جيس ستالي، ووزير الخزانة الأميركي السابق لاري سامرز، جرى تعيينهما منفذين لوصية المدان بجرائم اعتداء جنسي على قاصرات الراحل جيفري إبستين.

وتُظهر ملفات نشرتها وزارة العدل الأميركية أول من أمس الثلاثاء، نسخاً متعددة من الوصية الأخيرة لإبستين، تشير إلى أنه كان يعتزم إسناد إدارة شؤونه إلى عدد من المقربين منه، من بينهم ستالي وسامرز، في حال وفاته.

فريق التحقيق – مؤسسة رؤى

ـــــلة محرجة لنخبة المال والسياسة

ـــــيه وصية إبستين؟

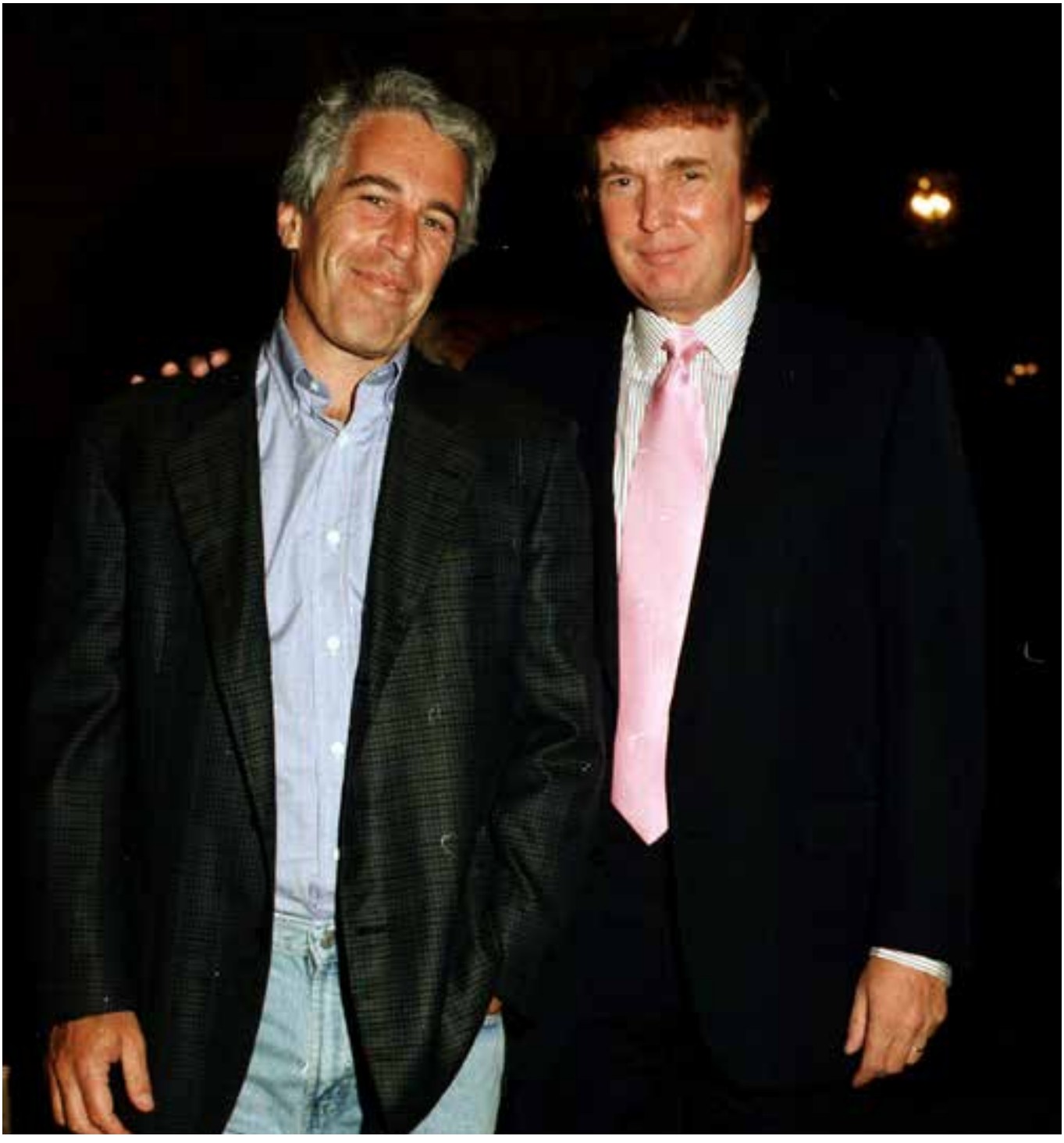

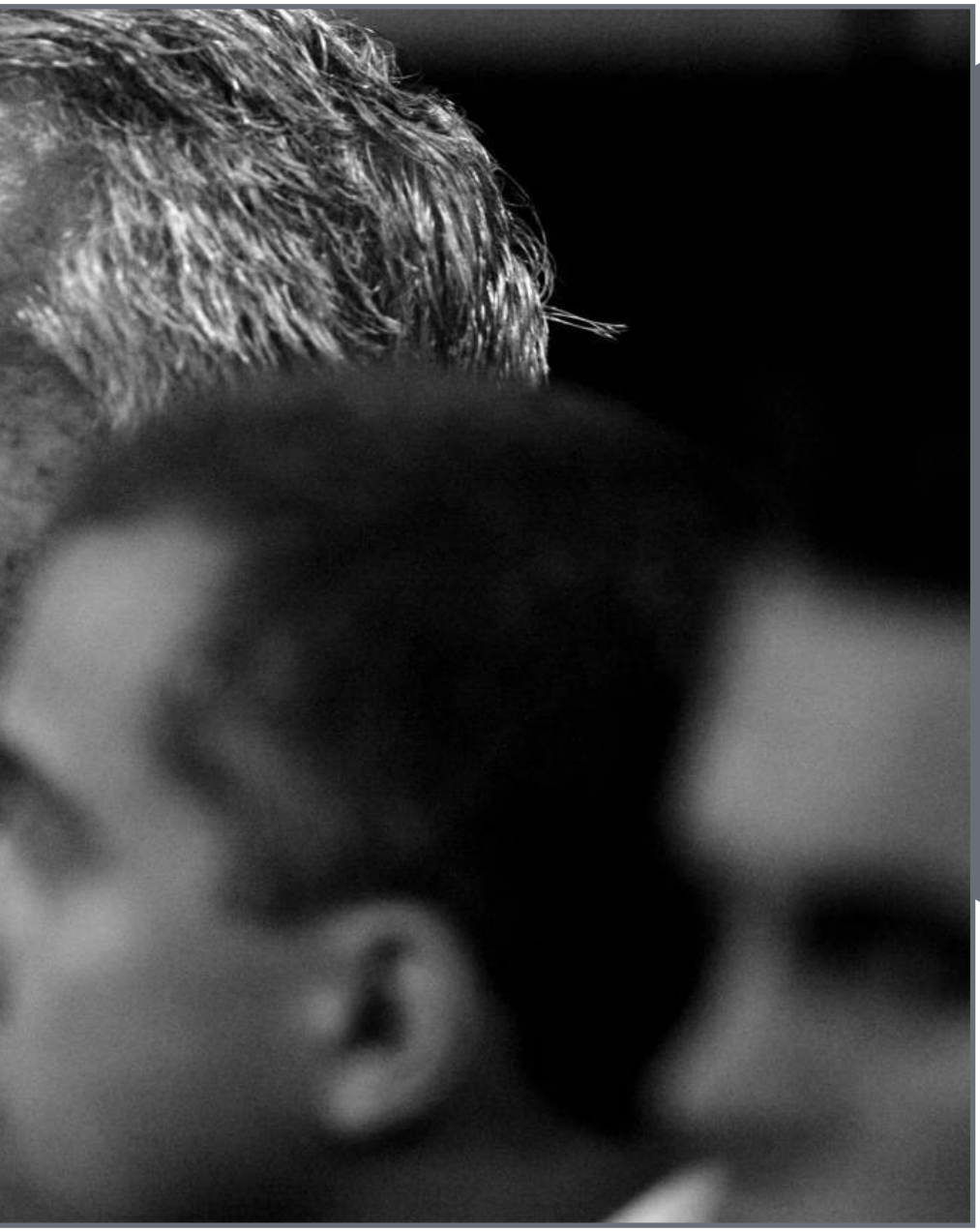

> استقال ستالي من منصبه رئيساً تنفيذياً لبنك «باركليز» في عام 2021 بعد إعلان نتائج التحقيق، قبل أن يُحظر عليه العمل في القطاع المالي البريطاني عام 2023

ويظهر اسم ستالي للمرة الأولى في نسخة تعود إلى عام ٢٠١٢ بصفته «منفذاً احتياطياً»، أي أنه لا يتولى إدارة التركة إلا في حال تعذر على المنفذين الآخرين القيام بمهامهم، غير أن اسمه ورد لاحقاً كمنفذ كامل في نسختين مؤرختين في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، أيضاً ورد اسم سامرز في نسخة عام ٢٠١٤ بصفته منفذاً احتياطياً، بحسب الوثائق.

ولا يظهر اسما ستالي أو سامرز في ما يبدو أنها النسخة النهائية من وصية إبستين لعام ٢٠١٩، وكان الممول واسع النفوذ قد توفي داخل زنزانته في أغسطس (آب) ٢٠١٩، أثناء انتظاره المحاكمة بتهم الاتجار الجنسي بالقاصرات.

ومن شأن هذه الإفصاحات الجديدة أن تعيد طرح تساؤلات حول طبيعة وعمق علاقة الرجلين بإبستين، لا سيما أن ستالي سبق أن مُنع من العمل في القطاع المصرفي البريطاني بعد اتهامه بالتقليل من شأن علاقته بالممول المدان.

أما سامرز، وهو اقتصادي بارز ووزير خزانة سابق، فقد استقال في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، من منصبه التدريسي في جامعة «هارفارد»، بعد أن أظهرت دفعة سابقة من الوثائق أنه ظل على تواصل مع إبستين حتى عام ٢٠١٩، وتوقف عن ذلك قبل فترة وجيزة من اعتقاله في يوليو (تموز) من العام نفسه.

وخلال جلسة استماع أمام محكمة في الربيع الماضي، حاول فيها ستالي الطعن في قرار منعه من العمل في القطاع المالي البريطاني، سئل عمّا إذا كان «وصياً» على تركة إبستين، فأجاب بأنه «رفض ذلك وامتنع عن تولي أي دور كوصي".

وأضاف لاحقاً أمام المحكمة «رفضت أن أكون منفذاً لوصيته»، وفقاً لمحاضر الجلسات.

ويذكر أن المنفذ يتولى تنفيذ ما ورد في الوصية، في حين يكون الوصي مسؤولاً عن إدارة الأصول وتوزيعها.

وكان تحقيق هيئة السلوك المالي البريطانية، الذي انطلق بعد الكشف عن أكثر من ١٢٠٠ رسالة بريد إلكتروني متبادلة بين ستالي وإبستين، خلص إلى أن العلاقة بينهما كانت «وثيقة بالفعل»

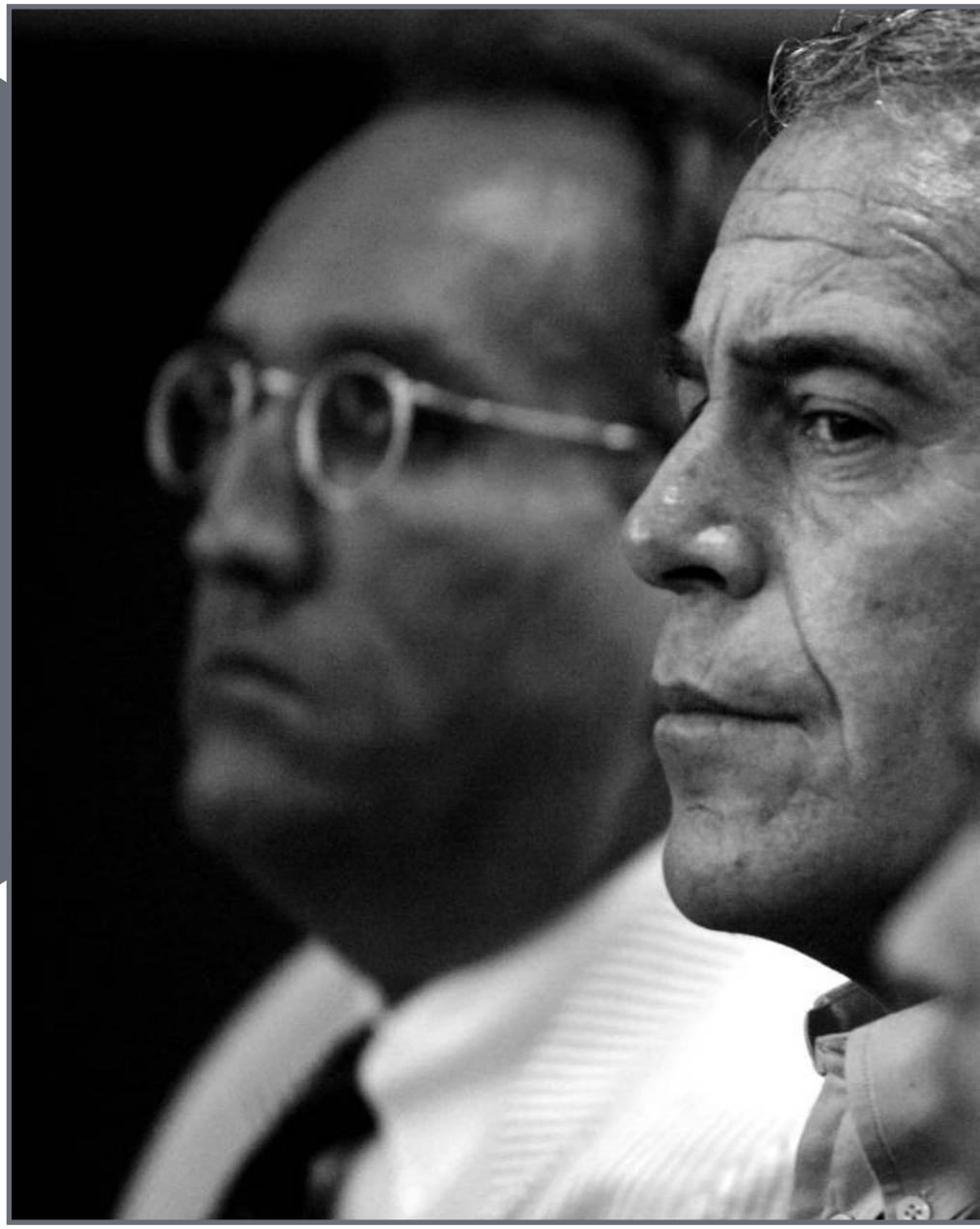

وتجاوزت كونها علاقة مهنية بحتة.

واستقال ستالي من منصبه رئيساً تنفيذياً لبنك «باركليز» في عام ٢٠٢١ بعد إعلان نتائج التحقيق، قبل أن يحظر عليه العمل في القطاع المالي البريطاني عام ٢٠٢٣.

وقال متحدث باسم لاري سامرز لصحيفة «الغارديان» إن «السيد سامرز لم يكن لديه أي علم بإدراج اسمه في نسخة مبكرة من وصية إبستين، ولم تكن له أي علاقة بشؤونه المالية أو بإدارة تركته".

وتواصلت الصحيفة مع ممثلي جيس ستالي للحصول على تعليق، من دون أن تتلقى رداً حتى الآن.

الحجم الحقيقي لثروة إبستين غامض

وكان جيفري إبستين رجلاً فاحش الثراء، لكن الحجم الحقيقي لثروته ومصادرها ظلا محاطين بالغموض حتى اليوم.

وكانت رسائل إلكترونية كشف عنها في سبتمبر (أيلول) الماضي، قد ألقت ضوءاً جديداً على دور إبستين كوسيط مستقل لتطوير العلاقات مع كبار العملاء، إذ عمل كحلقة وصل بين شخصيات سياسية نافذة وأباطرة أعمال، مقدّماً للأولى أنماط حياة لا يستطيعون تحمّل كلفتها، وللثانية قنوات للتأثير السياسي.

وكشف هذا الدور أدى إلى نهاية المسيرة السياسية للسفير البريطاني لدى الولايات المتحدة بيتر ماندلسون، وأشعل أزمة داخل حكومة حزب «العمال»، بعدما أظهرت الرسائل أن اللورد ماندلسون وجه صفقة مصرفية بقيمة مليار دولار إلى إبستين، وأبدى تعاطفاً مع إدانته عام ٢٠٠٨ بتهمة استدراج قاصرات لأغراض جنسية.

وذهبت رسائل حصلت عليها وكالة «بلومبيرغ» ووسائل أخرى إلى أبعد من ذلك، كاشفة أن شخصيات من شبكة إبستين، التي ضمت ملياردیرات وسياسيين ومشاهير وأفراداً من عائلات ملكية ومثقفين، جرى تجميعهم ضمن مخططات نفوذ متداخلة.

وقال أحد معارفه لـ«الغارديان» في سبتمبر الماضي، «كان جيفري مهووساً بالتقرب من المشاهير وأصحاب النفوذ، أي شخص اعتقد أن لديه تأثيراً كان يحاول ضمه إلى مجموعته، وماندلسون مراوغ وينبهر بالمال، ولهذا أعجبه جيفري".

شخصيات من شبكة إبستين، التي ضمت ملياردیرات وسياسيين ومشاهير ومثقفين، جرى تجميعهم ضمن مخططات نفوذ متداخلة

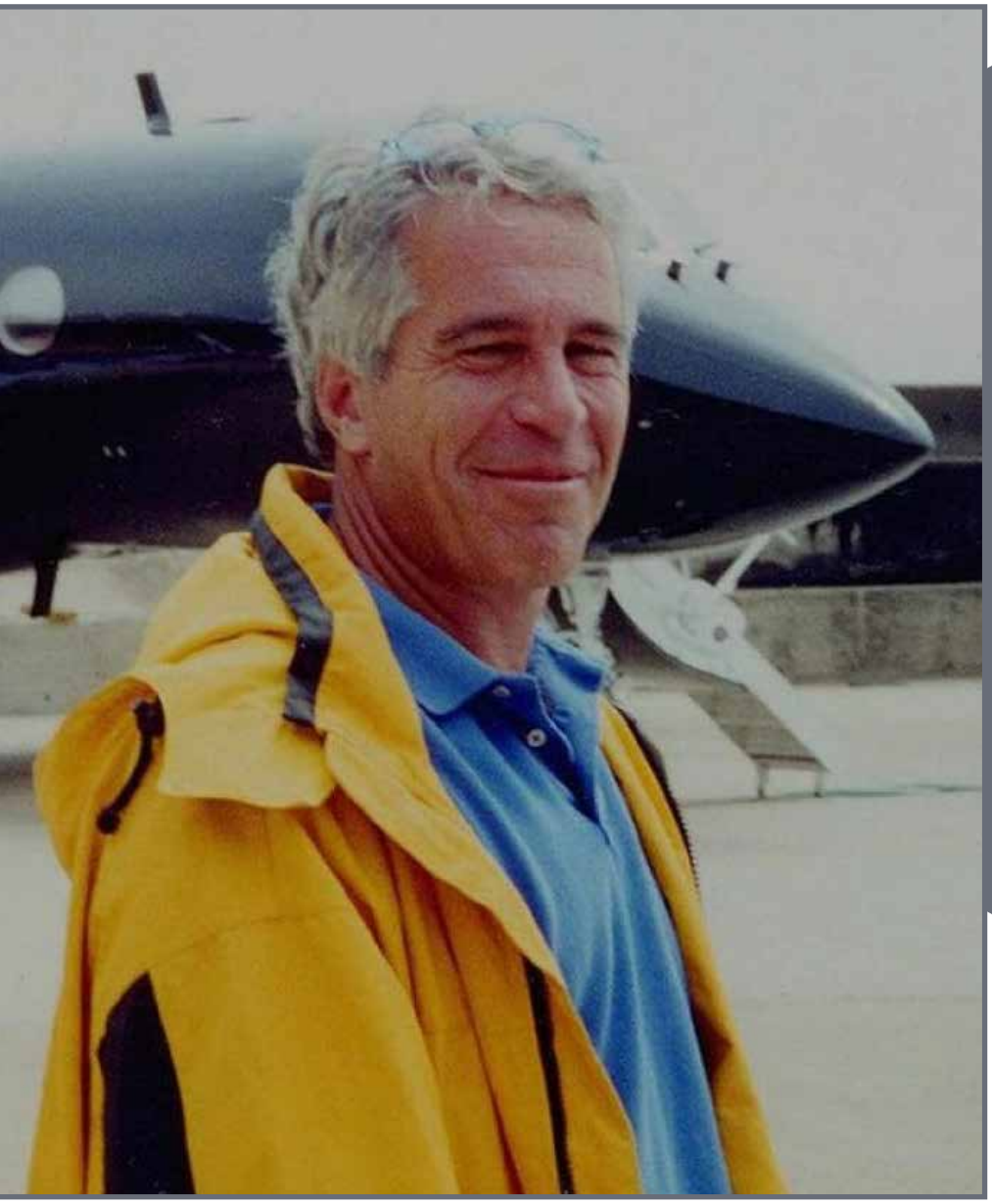

> كشف تحقيق لصحيفة «ميامي هيرالد» عام 2022 عن معاملات مالية معقدة لعائلة ماكسويل مرّت عبر شركات في جيرسي وجزر العذراء البريطانية وبنما

وتُظهر الرسائل أن دوائر النفوذ التي أنشأها إبستين اعتمدت في آن واحد على إتاحة الوصول وتقديم الهدايا.

وحصلت «بلومبيرغ» على جدول نفقات بدا في بعض الحالات متطابقاً زمنياً مع رسائل متبادلة بين إبستين وصديقته السابقة وشريكته في الجرائم غيسلين ماكسويل، المدانة لاحقاً بالمشاركة في شبكة الاتجار الجنسي.

وأظهر أحد البنود، المؤرخ في ٢١ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٥، شراء ساعة بقيمة ٣٥ ألف دولار لشخص يُشار إليه بالحرفين" D"، في اليوم نفسه الذي ناقش فيه إبستين وماكسويل عبر البريد الإلكتروني إهداء مساعد الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون دوغ ب

لكن الأسئلة حول مصدر ثروة إبستين لم تُحسم قط، فقد قُدّرت ثروته بنحو ٦٠٠ مليون دولار عند وفاته، جاءت في معظمها من عميلين ملياردیرين بارزين، مؤسس «فيكتوريا سيكريت» ليز ويكسنر، ولاحقاً الشريك المؤسس لشركة «أبولو غلوبال مانجمنت» ليون بلاك، إضافة إلى وريثة «جونسون آند جونسون» إليزابيث ليبت جونسون، شقيقة السفير الأميركي السابق لدى بريطانيا وودي جونسون.

وبين مجموعة من العقارات الفاخرة في نيويورك وبالم بيتش وباريس، وجزيرتين خاصتين في الكاريبي، وطائرتين خاصتين ومروحية، امتلك إبستين ما يقارب من ٣٨٠ مليون دولار نقداً واستثمارات، بحسب تركته.

وقد ظهرت هذه الثروة بشكل مفاجئ، فبحسب مقربين منه، كان إبستين حتى أواخر تسعينيات القرن الماضي يعيش في شقة متواضعة من غرفتي نوم في الجانب الشرقي الأعلى من مانهاتن، ولم يتغير نمط حياته جذرياً إلا بعد وصول غيسلين ماكسويل من لندن.

انتقل بعدها إلى منزل مستقل في شارع ٦٨، ثم إلى قصر مساحته نحو ٢٨ ألف قدم مربعة في شارع ٧١، نُقلت ملكيته إليه لاحقاً من ويكسنر عام ٢٠١١.

وزعم الشريك التجاري السابق لإبستين والمدان بإدارة مخطط احتيالي هرمي ستيفن هوفنبرغ، أن والد ماكسويل، قطب الإعلام البريطاني الراحل روبرت ماكسويل، هو من عرّف ابنته على

إبستين في أواخر الثمانينيات.

وكشف تحقيق لصحيفة «ميامي هيرالد» عام ٢٠٢٢ عن معاملات مالية معقدة لعائلة ماكسويل مرّت عبر شركات في جيرسي وجزر العذراء البريطانية وبنما، ووصفتها الصحيفة بأنها «أسلوب ممتد لعقود من الخداع المالي".

وفي إفصاح قانوني عام ٢٠١٣، وصف إبستين نفسه بأنه «ممّول ورجل أعمال متمرس وناجح»، و«رائد أعمال أسس عدة شركات شديدة الربحية»، و«أحد رواد الاستثمار القائم على المشتقات والخيارات".

ومن أصل أكثر من ٨٠٠ مليون دولار من الإيرادات التي جلبها ويكسنر وبلاك بين عامي ١٩٩٩ و٢٠١٨، وفق بيانات مالية حصلت عليها صحيفة «نيويورك تايمز»، حصل إبستين، على رغم أنه لم يكن محامياً ضريبياً مرخصاً ولا محاسباً قانونياً معتمداً، على ما لا يقل عن ٤٩٠ مليون دولار كرسوم.

وتُظهر سجلات قضائية في دعوى أقيمت عام ٢٠٢٢ ضد بنك «جيه بي مورغان تشيس» أن شركات إبستين المسجلة في جزر العذراء الأميركية كانت المصدر الوحيد لإيراداته بين ١٩٩٩ ووفاته في ٢٠١٩.

وبموجب برنامج التنمية الاقتصادية في تلك الأراضي، يُقدّر أن إبستين وفّر نحو ٣٠٠ مليون دولار من الضرائب بين عامي ١٩٩٩ و٢٠١٨. وخلص تقرير صدر عام ٢٠٢٣ عن لجنة المالية في مجلس الشيوخ، برئاسة حينها رون وايدن، إلى أن ليون بلاك دفع لإبستين ١٧٠ مليون دولار «مقابل ما قيل إنه استشارات ضريبية وتخطيط للتركات".

أما نظريات المؤامرة التي زعمت أن إبستين كان يبتز معارفه الأثرياء عبر استدراجهم إلى «مصائد عسل» شملت عارضات أزياء جرى جلب بعضهن إلى الولايات المتحدة، من بينهن عبر جان-لوك برونيل، مؤسس شركة «أم سي ٢» لإدارة العارضات، والذي توفي بدوره في السجن أثناء انتظاره المحاكمة بتهم جرائم جنسية، فلم تثبت حتى الآن، لكن أياً يكن المسار التالي لفضيحة إبستين، وأياً تكن الشخصيات الأخرى التي قد تطاولها، فإن ظله يواصل التجول كـ«شبح حي» في أوساط الثروة والسلطة.

نظريات المؤامرة التي زعمت أن إبستين كان يبتز معارفه الأثرياء عبر استدراجهم إلى «مصائد عسل» شملت عارضات أزياء جرى جلب بعضهن إلى الولايات المتحدة

دبلوماسية القوة أم دبلوماسية السلام؟

ترمب وإشكالية الواقعية المعاصرة

نبيل فهمي

وزير الخارجية المصري السابق

لم تكن الدبلوماسية في أي مرحلة من تاريخ العلاقات الدولية ممارسة مثالية خالصة، بل كانت دائماً نتاجاً لتوازنات القوة والمصالح والمساومة. غير أن ما شهدناه في عهد الرئيس الأميركي دونالد ترمب أعاد طرح سؤال جوهري: هل نحن أمام عودة صريحة إلى الواقعية السياسية التقليدية، أم أمام انزلاق نحو نموذج دبلوماسي جديد يهدد المعايير والمؤسسات التي حكمت النظام الدولي لعقود؟

ما يطلق عليه بعض «دبلوماسية الواقعية» ليس اختراعاً جديداً بل هو متجذر بعمق في التاريخ وينصب التركيز فيها على المكاسب الملموسة، مثل الأراضي والموارد

فمنذ الاتفاقات القديمة والمعاهدات المبكرة إلى فن إدارة الدولة المعقد في العصر الحديث، تأثرت الدبلوماسية بالقوة والمصالح والمساومة. ومن تقاليدها الرئيسة «الواقعية» حيث تحرك الدول في المقام الأول أمنها ومصالحها الوطنية، وليس بالضرورة لأهداف أخلاقية أو مثالية.

وفي هذا السياق، فإن ما يطلق عليه بعض «دبلوماسية الواقعية» ليس اختراعاً جديداً، بل هو متجذر بعمق في التاريخ. وينصب التركيز فيها على المكاسب الملموسة، مثل الأراضي والموارد والضمانات الأمنية والصفقات الاقتصادية.

وينظر إلى نهج الرئيس الأميركي دونالد ترمب على أنه نسخة مباشرة وعدوانية وعلنية من هذا النموذج التبادلي. ويشيد المؤيدون أن مثل هذه الخطوات عملية وموجهة نحو النتائج، ويخشى آخرون من أن يؤدي هذا إلى دبلوماسية تتجاهل عواقب طويلة الأمد، والديناميكيات الإقليمية، والمعضلات الأخلاقية، والاستقرار.

خلال أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، جرى التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين إسرائيل و»حماس». وسرعان ما أشاد كثر في أميركا بالاختراق الدبلوماسي الناتج، واعتبروه نتيجة ملموسة للد بلو ما سية التي توسطت فيها الولايات المتحدة مع آخرين. وشارك في رئاسة القمة التي عقدت في شرم الشيخ كل من ترمب والرئيس المصري عبدالفتاح السيسي وجمعت عدداً من الدول.

ومما يؤكد الطبيعة العملية/الواقعية للاتفاق، بدا أن الهدف موجه نحو وقف إطلاق النار وتحرير الرهائن، وتقديم الإغاثة الإنسانية الفورية.

وخلال نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، أفادت التقارير بأن الولايات المتحدة بقيادة ترمب، طرحت خطة سلام من ٢٨ نقطة للحرب في أوكرانيا، وتضمنت المسودة بنوداً مثيرة للجدل للغاية، مثل الاعتراف بالسيطرة الروسية على شبه جزيرة القرم ولوغانسك ودونيتسك، وتجميد بعض مناطق المواجهة الأخرى، والحد من حجم الجيش الأوكراني ومنع انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو.

عارض الحلفاء الأوروبيون بشدة عناصر رئيسة من الخطة، لا سيما المقترحات التي من شأنها تقويض سيادة أوكرانيا، أو تركها عرضة لعدوان روسي متجدد، أو إبعادها من حلف الناتو.

هذا النوع من المفاوضات - تنازلات إقليمية وعسكرية واسعة النطاق مقابل السلام وشروط اقتصادية - مثال نموذجي على الدبلوماسية الواقعية التبادلية، مما

يعده كثير جديداً، نظراً إلى جرأة الشروط والميل الملحوظ نحو خصم قوي. روسيا، وأوروبا، وتهميش الحلفاء، والضغط على أوكرانيا لقبول صفقة، يرى النقاد أنها دبلوماسية قسرية تبادلية متخفية في قناع صنع السلام.

يجادل النقاد بأن هذا الأسلوب يقوض المعايير الدبلوماسية الجماعية التي عززت نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهي معايير مبنية على التعددية والقيم المشتركة والتعاون المؤسسي، والالتزام بالسيادة وحقوق الإنسان.

وبما أن الدبلوماسية المعاملاتية موثقة تاريخياً، فلماذا يتعامل عدد من المعلقين مع أسلوب ترمب كما لو كان جديداً أو استثنائياً؟ ما يبدو جديداً هو نسخة أكثر انفرادية، صفرية المحصلة، من أعلى إلى أسفل، ربما مدفوعة بمكاسب قصيرة الأجل وسلطة شخصية، بدلاً من الاستمرارية المؤسسية والتشارك.

وغالباً ما تدار الدبلوماسية التقليدية - حتى الدبلوماسية الواقعية - خلف الأبواب المغلقة، في حين أن دبلوماسية القنوات الخلفية. في عهد ترمب، غالباً ما تكون الصفقات والمقترحات، وحتى مواقف التفاوض، علنية ومعلنة بالكامل.

هذا الوضوح يجعل الطبيعة التبادلية أكثر وضوحاً - وأحياناً صادمة للجماهير المعتادة على دبلوماسية أكثر غموضاً.

تقترح مسودة خطة السلام الأوكرانية، التي تتضمن تنازلات إقليمية واستراتيجية كبيرة، الاستفادة من حقوق المعادن والبنية التحتية في أوكرانيا، والخطة الجذرية «للسيطرة» على غزة وإعادة تطويرها كجزء من مخطط تقوده الولايات المتحدة - هذه ليست صفقات دبلوماسية تدريجية. إنها كبيرة وشاملة، وتثير أسئلة جوهرية حول السيادة والعدالة واختلالات موازين القوى.

أصبحت الدبلوماسية تتمحور بصورة متزايدة حول شخصية قادة العالم، وهو اتجاه في الدبلوماسية الحديثة، ولكن في ظل ترمب، أصبح هذا الأمر مبالغاً فيه. غالباً ما ترتبط الصفقات ليس بالمؤسسات أو التعددية التي تقودها المؤسسات، ولكن بترمب شخصياً. وهذا يزيد من عدم الاستقرار، إذا تغير القائد فقد تتغير الصفقات، وقد تختفي الثقة التي تدعمها ويلاحظ المراقبون أن الدبلوماسية الحديثة تمر بمرحلة تحول بسبب التغيرات في هياكل القوة والتكنولوجيا ووسائل الإعلام والجهات

أصبحت الدبلوماسية تتمحور بصورة متزايدة حول شخصية قادة العالم، وهو اتجاه في الدبلوماسية الحديثة، ولكن في ظل ترمب، أصبح هذا الأمر مبالغاً فيه

قد يحقق تبني دبلوماسية أكثر حدة وتفاعلية كما هي الحال في عهد ترمب، مكاسب قصيرة الأجل ولكنه قد يحمل أيضاً أخطاراً جسيمة طويلة الأجل

الفاعلة من غير الدول - لكن نموذج ترمب يؤكد النفوذ الشخصي.

حاولت دبلوماسية ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى حد كبير بناء نظام دولي قائم على القواعد، مع مؤسسات جماعية، واحترام السيادة وحقوق الإنسان والقانون الدولي والتحالفات (مثل الناتو)، إلخ. ويجادل النقاد بأن نهج ترمب هو إعادة تركيز الدبلوماسية حول المساومة الخام، والمنطق المعاملاتي، وأحياناً القوة غير المتكافئة مما قد يؤدي إلى تآكل المعايير والثقة التي تدعم الدبلوماسية الجماعية.

قد يحقق تبني دبلوماسية أكثر حدة وتفاعلية، كما هي الحال في عهد ترمب، مكاسب قصيرة الأجل، ولكنه قد يحمل أيضاً أخطاراً جسيمة طويلة الأجل.

يمكن للدبلوماسية التبادلية - وبخاصة عندما تقودها شخصية قوية - أن تجبر على إبرام صفقات عندما يستمر الجمود. ويستشهد بوقف إطلاق النار في غزة من قبل كثر على أنه نجاح للدبلوماسية السريعة والقوية.

ويلاحظ أن الواقعية السياسية تدفع أحياناً إلى ربط المساعدات أو الدعم بعوائد ملموسة، مثل الصفقات الاقتصادية والتوافق الاستراتيجي، وقد تضمن الدول القوية مزايا طويلة الأجل حيوية لمصالحها الاستراتيجية أو الاقتصادية - الموارد، والنفوذ، والوصول.

وقد يترتب عليها زعزعة الاستقرار والمظالم طويلة الأمد، قد تثير الصفقات التي تركز على القوة على حساب العدالة والحقوق - التنازلات الإقليمية، والسيطرة على الموارد، والقيود العسكرية - الاستياء، وتخلق عدم المساواة، وتزعزع استقرار المناطق. تثير الشروط الإقليمية والعسكرية المقترحة في خطة أوكرانيا مخاوف جدية في شأن السيادة والأمن المستقبلي.

هذا وإذا تجاوزت القوى الكبرى بصورة متزايدة المؤسسات والمعايير متعددة الأطراف، واعتمدت بدلاً من ذلك على الصفقات الثنائية والدبلوماسية الشخصية، فقد تفقد المؤسسات العالمية - النظام الدولي القائم على القواعد - شرعيتها وفعاليتها. وهذا قد يصعب التعاون العالمي، لا سيما بالنسبة إلى الدول الأصغر والأضعف.

وتعد الصفقات المرتبطة بشخصيات فردية، أو دورات سياسية، أو مصالح قصيرة الأجل، هشة. قد يؤدي ظهور قائد جديد، أو تحول في السياسة الداخلية، أو سياق عالمي مختلف، إلى قلب الاتفاقات رأساً على عقب بسرعة، مما يقوض الاستقرار على المدى الطويل.

وقد تقوض الصفقات الدبلوماسية التي

تركز على القوة والمصالح قيماً مثل حقوق الإنسان، والإنصاف وتقرير المصير والسيادة. مع مرور الوقت، قد يلحق هذا الضرر بالمكانة الأخلاقية للدولة وقوتها الناعمة، مما يصعب التعاون في المستقبل.

وإذا عادت الدول القوية بصورة متزايدة إلى الدبلوماسية العدوانية القائمة على المصالح، فقد يتآكل عدد من سمات نظام ما بعد الحرب، الثقة بين الحلفاء وشرعية المؤسسات والمعايير المشتركة، والالتزامات بحقوق الإنسان أو السلامة الإقليمية.

مع مرور الوقت، قد يؤدي ذلك إلى عالم أكثر اضطراباً وانقساماً، إذ تصبح الدبلوماسية مساومات معاملاتية، وتتغير التحالفات بسرعة، وتتغلب القوة على الحق.

هذا لا يعني اختفاء المؤسسات، ولكن قد تهمش أو تضعف أو تستخدم فقط عند الحاجة. قد تهيمن أشكالاً جديدة وأكثر صرامة من الدبلوماسية، صفقات قائمة على النفوذ والموارد وتفاوت القوة والميزة الفورية. قد يفضل عالم كهذا الدول الأقوى، ويقوض الدول الأصغر، ويقلص مساحة التعاون متعدد الأطراف في شأن التحديات العالمية (المناخ والهجرة والأوبئة والحد من الأسلحة النووية، إلخ).

خلال الوقت نفسه، في عالم تتناقص فيه المعايير المتفق عليها يزداد عدم القدرة على التنبؤ. يمكن أن يفاقم ذلك الصراعات، ويقوض الاستقرار، ويصعب إعادة بناء الثقة الدبلوماسية. قد تسفر الصفقات التبادلية ككل عن فوائد قصيرة الأجل، ولكنها قد ترسخ أيضاً الظلم وتغذي الاستياء، وتولد دورات من المساومة والإكراه والصراع.

في جوهره، منطق الدبلوماسية التبادلية ليس جديداً. ولكن ما يبدو جديداً في عهد ترمب هو نطاق هذه الدبلوماسية ووضوحها وجرأتها وشخصنتها، المساومات العامة والصفقات ذات الأخطار العالية والمفاوضات الإقليمية والمتعلقة بالموارد، والاستعداد لإعادة تشكيل التحالفات أو كسر المعايير من أجل تحقيق مكاسب متصورة.

إن ترسخ هذا التوجه - وما إذا كان سيعزز النظام العالمي أم سيزعزعه - يعتمد إلى حد كبير على كيفية استجابة القادة والدول والمؤسسات العالمية في المستقبل. إذا ضعفت المعايير والمؤسسات متعددة الأطراف، فقد نشهد عالماً تصبح فيه الدبلوماسية أشبه بسوق للقوة والموارد والصفقات، بدلاً من أن تكون مساحة للمعايير الجماعية والاستقرار والتعاون.

ما يبدو جديداً في عهد ترمب هو نطاق هذه الدبلوماسية ووضوحها وجرأتها وشخصنتها، المساومات العامة والصفقات ذات الأخطار العالية والمفاوضات الإقليمية

شبكات ظلّ عـــــ

كيف تحـاول إيران تهريب السلاح إلـــــ

تكشف تقارير استخباراتية أميركية حديثة عن تحركات إيرانية متسارعة لإعادة تنشيط شبكات تهريب السلاح عبر الأراضي السورية، في محاولة للحفاظ على نفوذها الإقليمي بعد التحولات السياسية والعسكرية التي شهدتها سوريا خلال المرحلة الانتقالية. وما يلفت الانتباه في هذه التقارير

ـــــابرة للعداوات

ـــــى «حزب الله» و«داعش» عبر سوريا؟

ليس فقط حجم الشحنات أو تنوع الأسلحة، بل اتساع نطاق الجهات المستفيدة منها، حيث تشير المعطيات إلى محاولات إيرانية لإيصال السلاح إلى كلٍّ من «حزب الله» في لبنان وتنظيم «داعش» في آن واحد، في نموذج يعكس براغماتية استخباراتية تتجاوز الانقسامات العقائدية التقليدية.

> تحذّر هذه التقارير من أن طهران لا تكتفي بدعم الميليشيات التابعة لها، بل تسعى أيضاً إلى توظيف جماعات متطرفة سنّية

حلب كنقطة اشتعال... وسياق أوسع

تأتي هذه التحذيرات في وقت تشهد فيه مدينة حلب ومحيطها الشمالي تصعيداً عسكرياً جديداً، بعد اندلاع اشتباكات بين «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) والجيش السوري في حيي الشيخ مقصود والأشرفية.

وبحسب مصادر في واشنطن، فإن المبعوث الأميركي توم برّاك وقائد القيادة المركزية الأميركية براد كوبر يجريان اتصالات مكثفة لاحتواء التصعيد، خشية تحوله إلى فراغ أمني تستغله أطراف متطرفة، وفي مقدمتها تنظيم «داعش»، إضافة إلى قوى إقليمية معادية.

التقديرات الأميركية ترى أن الاشتباكات الأخيرة لا يمكن فصلها عن محاولات إضعاف الحكومة السورية الجديدة، وإرباك جهودها لفرض السيطرة على الجغرافيا، خصوصاً في المناطق الحساسة شمالي البلاد.

تقارير استخباراتية: إيران تعيد هندسة طرق التهريب

وفقاً لتقارير صادرة عن معهد دراسات الحرب، تعمل إيران على إعادة إحياء مسارات تهريب قديمة، إلى جانب فتح طرق جديدة، مستفيدة من هشاشة الوضع الأمني في سوريا خلال المرحلة الانتقالية.

وتحذّر هذه التقارير من أن طهران لا تكتفي بدعم الميليشيات التابعة لها، بل تسعى أيضاً إلى توظيف جماعات متطرفة سنّية لخلق حالة عدم استقرار تُقوض الثقة الأميركية بالحكومة السورية وشركائها المحليين.

ثلاثة ممرات... وسلاح نوعي: تشريح شبكة التهريب الإيرانية

تُظهر التقارير الاستخباراتية الأميركية والغربية أن إيران لا تعتمد على مسار واحد لتهريب الأسلحة إلى سوريا ولبنان، بل تدير شبكة متعددة المسارات صممت لتفادي الرصد، وتقليل الخسائر في حال قطع أحد الخطوط، وضمان استمرارية تدفق السلاح حتى في ظل الضربات الجوية والإجراءات الأمنية المشددة.

الممر الأول: العمود الفقري للتهريب (بغداد - البوكمال - تدمر - دمشق)

يُعد هذا المسار الأكثر نشاطاً وحيوية، ويشكّل العمود الفقري لشبكة التهريب الإيرانية منذ سنوات.

يمتاز هذا الطريق بعدة خصائص:

يمتد عبر مناطق ذات كثافة أمنية متفاوتة

يمر بنقاط نفوذ لميليشيات موالية لطهران

يتيح استخدام الشاحنات المدنية كغطاء

الطريق يبدأ من بغداد، ويتجه غرباً نحو

الرمادي، ثم يعبر الحدود العراقية-السورية عند البوكمال، قبل أن يتوغل في دير الزور وتدمر وصولاً إلى دمشق.

وتشير التقارير إلى أن هذا الممر يستخدم لنقل الشحنات الثقيلة، مثل الصواريخ، والأنظمة الدفاعية، والذخائر بكميات كبيرة، نظراً لقدرته على استيعاب قوافل شاحنات كاملة.

وتؤكد مصادر استخباراتية أن منطقة البوكمال تمثل عقدة مركزية في هذا المسار، ليس فقط كنقطة عبور، بل كمركز تخزين مؤقت وإعادة توزيع، مستفيدة من شبكة أنفاق ومخازن تحت الأرض أنشئت منذ عام ٢٠١٨.

الممر الثاني: المسار السياسي-العسكري (طهران - البصرة - بغداد - التنف - دمشق)

يختلف هذا الطريق عن الأول بطبيعته، إذ يستخدم غالباً في الشحنات الحساسة أو عالية القيمة.

يمر هذا المسار من طهران إلى البصرة، ثم بغداد، قبل أن يتجه إلى معبر التنف، الذي يشكل نقطة تماس مباشرة مع الوجود الأميركي.

رغم أن هذا الطريق أكثر خطورة بسبب المراقبة الجوية والضغط الأميركي، إلا أن إيران تلجأ إليه عندما:

ترغب في إيصال شحنات محددة بسرعة

تسعى لاختبار حدود الرد الأميركي

تستخدمه كورقة ضغط سياسية غير مباشرة

وتشير التقارير إلى أن المرور عبر التنف لا يتم دائماً بشكل مباشر، بل أحياناً عبر التفاف جغرافي ومسارات فرعية لتقليل فرص الرصد.

الممر الثالث: الطريق الهادئ (إيران - الموصل - الحسكة - اللاذقية)

يصنف هذا الطريق على أنه الأقل نشاطاً لكنه الأكثر تعقيداً.

يمتد من إيران باتجاه شمال العراق، مروراً بالموصل، ثم إلى شمال شرقي سوريا عبر الحسكة، وصولاً إلى الساحل السوري في اللاذقية.

أهمية هذا الممر تكمن في:

تجنّب مناطق الصدام المباشر

الاستفادة من الفوضى الإدارية شمال شرقي سوريا

سهولة نقل الشحنات لاحقاً بحراً أو براً إلى لبنان

وترى التقارير أن هذا الطريق يستخدم غالباً لنقل الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والطائرات المسيرة، إضافة إلى قطع إلكترونية وأنظمة توجيه.

شمال شرقي سوريا: عقدة جغرافية حساسة

> تشير التقارير إلى أن المرور عبر التنف لا يتم دائماً بشكل مباشر، وعبر التفاف جغرافي ومسارات فرعية لتقليل فرص الرصد

> تشير المعطيات إلى أن المرحلة المقبلة قد تشهد تصعيداً خفياً أكثر منه مواجهة مباشرة، حيث تُدار المعركة عبر الأنفاق، والشاحنات

تولي إيران أهمية خاصة لشمال شرقي سوريا، الخاضع لسيطرة «قوات سوريا الديمقراطية»، ليس بسبب التحالف السياسي، بل بسبب الهشاشة الأمنية والإدارية.

تشير تقارير استخباراتية إلى أن هذه المنطقة:

تمثل فراغاً تنظيمياً يمكن استغلاله

تستخدم كممر عبور غير مباشر

تشكل نقطة تعطيل محتملة لسلطة الحكومة المركزية في دمشق

ويعتقد أن إيران تسعى إلى إبقاء هذه المنطقة في حالة توتر منخفض الشدة، يمنع استقرارها الكامل، ويسهل تمرير الشحنات أو إعادة توجيهها.

ما الذي يُهرَّب؟ سلاح يتجاوز الدعم التقليدي

لا تقتصر الشحنات الإيرانية على أسلحة تقليدية، بل تشمل معدات قادرة على تغيير موازين الاشتباك، بحسب التقارير:

عبوات ناسفة متطورة: تُستخدم في حرب العصابات واستهداف الأرتال العسكرية

قذائف هاون: مناسبة للاشتباكات غير النظامية

ألغام مضادة للدبابات: لعرقلة تحركات الآليات الثقيلة

متفجرات بلاستيكية: سهلة الإخفاء والنقل

صواريخ مضادة للطائرات: تهديد مباشر للطيران المنخفض

أنظمة دفاع جوي محمولة: تعقّد أي تدخل جوي

قاذفات قنابل يدوية: سلاح مفضل في الاشتباكات الحضرية

طائرات مسيرة: عنصر حاسم في الرصد والاستهداف والضغط النفسي

وتشير التقارير إلى أن جزءاً من هذه الشحنات يخزّن لفترات طويلة، تحسباً لأي تصعيد إقليمي مفاجئ.

الأنفاق: البنية التحتية الخفية للتهريب

تكشف التقارير عن وجود شبكة أنفاق معقدة قرب الحدود السورية-العراقية، خصوصاً في منطقة البوكمال، يُعتقد أن «الحرس الثوري» الإيراني أنشأها منذ عام ٢٠١٨.

هذه الأنفاق:

تمتد لمسافات طويلة

مزودة بمخازن جانبية

محمية من الرصد الجوي

تستخدم لنقل السلاح والأفراد

ويرى محللون أن هذه الشبكة تمثل استثماراً استراتيجياً طويل الأمد، لا يُبنى إلا عندما يكون الهدف الحفاظ على خط إمداد دائم، بغض النظر عن تغير الحكومات أو التوازنات.

قراءة استخباراتية

ما تكشفه هذه المعطيات ليس مجرد عمليات تهريب متفرقة، بل نظام لوجستي متكامل صمم ليعمل في بيئة عدائية،

ويستوعب الخسائر، ويعيد تشكيل نفسه باستمرار.

إنها شبكة مرنة، تتكيف مع الضربات، وتستفيد من الفوضى، وتربط بين السلاح والجغرافيا والسياسة في معادلة واحدة.

الدولة السورية الجديدة... قدرات محدودة

تُجمع التقديرات الغربية على أن الحكومة السورية الجديدة لا تمتلك حتى الآن السيطرة الكاملة على حدودها، وأنها تحتاج إلى سنوات لإعادة بناء منظومة أمنية قادرة على ضبط التهريب.

ورغم ذلك، تشير القيادة المركزية الأميركية إلى أن دمشق حققت تقدماً نسبياً، بعدما نجحت في ديسمبر الحالي في اعتراض شحنات أسلحة كانت متجهة إلى «حزب الله»، في خطوة وصفت بأنها "إيجابية ومشجعة".

داعش في المعادلة: عدو يستخدم تكتيكياً

يحذّر خبراء أمنيون من أن إيران لا تتردد في إبرام ترتيبات تكتيكية مع جماعات جهادية سنّية، إذا ما خدم ذلك أهدافها الاستراتيجية.

ويشير الباحث في معهد واشنطن مايكل نايتس إلى أن طهران سبق أن تعاملت ببراغماتية مع «القاعدة» و«طالبان»، وقد تعيد تطبيق هذا النموذج في سوريا عبر تسهيل تحركات «داعش» لإرباك المشهد الأمني. ويرى نايتس أن رفع العقوبات عن سوريا وبدء تدفق الشاحنات والمساعدات ومواد إعادة الإعمار قد يشكل غطاء مثالياً لإعادة إمداد أذرع إيران في سوريا والعراق ولبنان بالسلاح.

> تتحول سوريا إلى ساحة صراع استخباراتي مفتوح، تُستخدم فيها شبكات التهريب والسلاح كأدوات لإعادة رسم التوازنات

قراءة استخباراتية: استراتيجية الفوضى المدارة

ما تكشفه هذه التقارير ليس مجرد عمليات تهريب معزولة، بل استراتيجية إيرانية قائمة على إدارة الفوضى:

دعم حلفاء تقليديين مثل «حزب الله»

إبقاء التهديد الجهادي نشطاً عبر «داعش»

إضعاف الحكومة السورية الجديدة

استنزاف الجهد الأميركي وشركائه

في هذا السياق، تتحول سوريا إلى ساحة صراع استخباراتي مفتوح، تُستخدم فيها شبكات التهريب والسلاح كأدوات لإعادة رسم التوازنات.

تشير المعطيات إلى أن المرحلة المقبلة قد تشهد تصعيداً خفياً أكثر منه مواجهة مباشرة، حيث تدار المعركة عبر الأنفاق، والشاحنات، والتحالفات الرمادية.

وفي ظل هشاشة الوضع السوري، يبقى السؤال المركزي:

هل تنجح الجهود الأميركية والسورية في قطع شرايين التهريب، أم تتحول سوريا مجدداً إلى ساحة مفتوحة لتجارب الفوضى الإقليمية؟

تحوّل لافت في خطاب الفصـ

إعادة تموضع سياسي أم اسـ

شهد المشهد السياسي العراقي خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية تطوراً غير مسبوق في خطاب عدد من الفصائل المسلحة الحليفة لإيران، تمثّل في إعلان قيادات بارزة تأييدها العلني لمبدأ حصر السلاح بيد الدولة، بعد سنوات طويلة من الرفض القاطع لأي نقاش يتناول هذا الملف، الذي عُدّ في السابق من "الخطوط الحمراء".

ـــائل العراقية بشأن السلاح:

ـــتجابة لضغـــوط دولـــية؟

هذا التحول المفاجئ، الذي جاء على لسان قيادات من داخل الفصائل وضمن تحالف الإطار التنسيقي، فتح باباً واسعاً للتساؤلات حول دوافعه الحقيقية، وما إذا كان نابعاً من مراجعة داخلية حقيقية، أم نتيجة مباشرة لضغوط أميركية ودولية متصاعدة، تزامناً مع مفاوضات تشكيل الحكومة العراقية الجديدة.

تحقيق خاص - مؤسسة رؤى للدراسات

قال الحكيم إن العراق أمام فرصة لبناء دولة قوية وعادلة، لا دولة صراعات داخلية ولا ارتهان خارجي

أولى الإشارات العلنية جاءت من زعيم فصيل الإمام علي، شبل الزيدي، الذي شدد في بيان رسمي على "تعزيز العمل المؤسسي واحترام السلطات الدستورية والتشريعية، والعمل ضمن الأطر القانونية والأعراف الوطنية"، مؤكداً أن وحدة الدولة وسيادتها تقتضيان "حصر السلاح بيد المؤسسات الرسمية".

واعتبر مراقبون هذا الموقف تحولاً نوعياً مقارنة بخطاب الفصائل التقليدي، الذي كان يرفض بشكل قاطع أي حديث عن نزع السلاح أو حصره بيد الدولة، ويصفه بأنه استجابة لإملاءات خارجية.

الإطار التنسيقي يدخل على الخط

لم يكن موقف الزيدي معزولاً. فقد تبعه موقف مماثل من رئيس تيار الحكمة الوطني، عمار الحكيم، الذي أكد خلال كلمة سياسية أن "السلاح ينبغي أن يكون بيد الدولة"، داعياً في الوقت ذاته إلى الإسراع بتشكيل الحكومة المقبلة. وقال الحكيم إن العراق أمام "فرصة لبناء دولة قوية وعادلة، لا دولة صراعات داخلية ولا ارتهان خارجي"، مشدداً على أن الدولة "ليست شعاراً، بل سلاح بيدها وحدها"، ومؤكداً أن هذا التوجه "ينسجم مع الدستور ودعوات المرجعية الدينية العليا"، مع رفض أي ضغوط خارجية أو استخدام ملف السلاح أداة للابتزاز السياسي.

الخزعلي والغراوي يعلنان الدعم

وفي السياق نفسه، أعلن زعيم جماعة عصائب أهل الحق، قيس الخزعلي، دعمه لمطلب الحكومة بحصر السلاح بيد الدولة، وذلك خلال كلمة ألقاها في احتفالية لحركته السياسية الصادقون.

كما انضم فصيل أنصار الله الأوفياء، بزعامة حيدر الغراوي، إلى هذا المسار، حيث أكد في تدوينة على منصة "إكس" أن التمثيل السياسي الواسع يفرض "الانتقال إلى منطق الدولة"، مشدداً على أن حصر السلاح بيد القائد العام للقوات المسلحة ووزارتي الدفاع والداخلية وهيئة الحشد الشعبي يمثل "أولوية وطنية لضمان وحدة القرار الأمني وهيبة الدولة".

جدل سياسي وشعبي واسع

أثارت هذه المواقف جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والشعبية، خصوصاً أنها صدرت عن جهات كانت حتى وقت قريب تعتبر سلاحها "مقدساً"، وترفض أي محاولة حكومية لتنظيمه أو دمجه.

ويرى مراقبون أن هذا التحول لا يمكن فصله عن التغيرات في موازين القوى السياسية بعد الانتخابات الأخيرة، التي منحت الفصائل وحلفاءها نحو ٩٠ مقعداً برلمانياً، ما فتح شهية هذه القوى للحصول على وزارات ومناصب سيادية مؤثرة في الحكومة المقبلة.

يرى متابعون أن توقيت هذه التحركات يعكس قلقاً أميركياً واضحاً من احتمال تشكّل حكومة عراقية ذات نفوذ واسع

واشنطن والضغوط غير المعلنة

بحسب مصادر مطلعة داخل تحالف الإطار التنسيقي، فإن الطموحات السياسية للفصائل اصطدمت بتحفظات أميركية ودولية واضحة، وبتلميحات إلى كلفة سياسية واقتصادية باهظة في حال استمرار تحدي واشنطن بشكل مباشر.

وأكد مصدر في الإطار، فضل عدم الكشف عن اسمه، أن الفصائل "بدأت تبحث عن مخارج سياسية"، من بينها تقديم تعهدات بخفض التصعيد العسكري، أو القبول بحصر السلاح بيد الدولة، مقابل مشاركة سياسية أوسع داخل الحكومة المقبلة.

وأشار المصدر إلى أن هذا الخيار "يحظى بقبول متزايد داخل الإطار"، رغم وجود تحفظات لدى بعض الفصائل التي تخشى من أن يؤدي أي تنازل إلى فقدان جزء من قاعدتها الشعبية.

ملف السلاح... العقدة الأساسية مع واشنطن

يُعد ملف نزع السلاح أو دمج الفصائل في المؤسسات الرسمية أبرز نقاط الخلاف مع الولايات المتحدة. ويطرح هذا الواقع إمكانية التوصل إلى تفاهمات غير مباشرة، تفضي إلى إعادة تنظيم وضع الفصائل المسلحة ضمن إطار الدولة، ولو بشكل تدريجي.

وفي هذا السياق، علق الباحث في الشأن السياسي العراقي شاهو القرداغي بأن "المليشيات التي كانت تهاجم سابقاً من يدعو إلى حصر السلاح بيد الدولة، باتت اليوم تبادر بنفسها إلى هذا الطرح"، معتبراً ذلك انعكاساً مباشراً للخطوات الأميركية الأخيرة.

تحركات أميركية مكثفة وتوقيت حساس

وتأتي هذه التطورات في وقت كثّفت فيه الولايات المتحدة رسائلها السياسية والدبلوماسية إلى بغداد، عبر مبعوثين رسميين وتصريحات متكررة من القائم بأعمال السفارة الأميركية، استهدفت قيادات عراقية وخصوصاً داخل الإطار التنسيقي.

ويرى متابعون أن توقيت هذه التحركات يعكس قلقاً أميركياً واضحاً من احتمال تشكّل حكومة عراقية ذات نفوذ واسع لقوى السلاح، ما دفع واشنطن إلى محاولة التأثير في مسار تشكيل السلطة قبل تثبيت التوازنات النهائية داخل البرلمان.

وبينما لا تزال الأسئلة قائمة حول جدية هذا التحول وإمكانية ترجمته إلى خطوات عملية على الأرض، يبدو أن ملف السلاح عاد بقوة إلى صدارة المشهد السياسي العراقي، بوصفه شرطاً أساسياً في معادلة تشكيل الحكومة المقبلة، ونقطة اختبار حقيقية لعلاقة بغداد بكل من واشنطن والفصائل المسلحة على حد سواء.

الشرق الأوسط أمام حرب صاروخـــــ

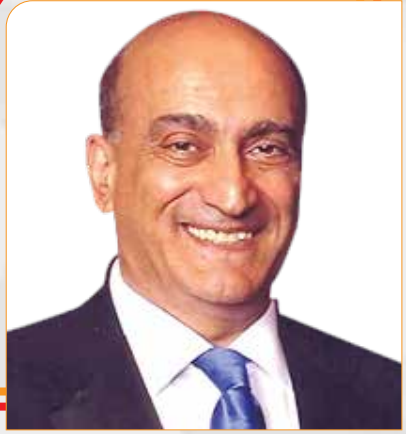

وليد فارس

الأمين العام للمجموعة الأطلسية النيابية

إذا اندلعت الحرب الصاروخية الثانية بين إيران وإسرائيل، فلن تكون مجرد جولة جديدة في سلسلة المواجهات الإقليمية، بل ستشكل انتقالاً نوعياً في طبيعة الصراع، من حروب الظل والضربات المحدودة إلى مواجهة استراتيجية مفتوحة، ذات آثار تتجاوز الجغرافيا المباشرة للطرفين.

لقد كشفت حرب الصيف الماضي، التي استمرت اثني عشر يوماً، عن

ـــــــية من طراز جديد

معادلات جديدة في ميزان القوة: إسرائيل اكتشفت هشاشة عمقها الداخلي أمام القوة الصاروخية الإيرانية، وإيران أدركت في المقابل حدود قدرتها على تحمّل الضربات الجوية المركزة، لا سيما تلك التي تستهدف بنيتها الأمنية الداخلية. ومنذ ذلك الحين، لم يتوقف الطرفان عن إعادة تقييم دروس المواجهة، والاستعداد لسيناريو أكثر قسوة.

في هذا السياق، لم يعد السؤال هو ما إذا كانت الحرب ممكنة، بل متى، وكيف، ومن سيتخذ قرار الضربة الأولى. فالتسابق الجاري بين إعادة بناء الترسانات الصاروخية، وترميم الدفاعات الجوية، وضبط الجبهات الداخلية، جعل عامل الزمن نفسه سلاحاً استراتيجياً، لا يقل خطورة عن الصواريخ البالستية.

هذا المقال يحاول استشراف السيناريوهات المحتملة لحرب صاروخية ثانية، عبر قراءة حسابات الطرفين، وحدود ردعهما المتبادل، والدور الأميركي الحاسم، والانعكاسات الإقليمية والدولية التي قد تجعل من هذه الحرب حدثاً مفصلياً في تاريخ الشرق الأوسط المعاصر.

إن حدثت الحرب الصاروخية الثانية بين إيران وإسرائيل، فستكون من نوع آخر لم تشهد له المنطقة مثيلاً، ولن تكون نتائجها كنتائج أي حرب شهدها الإقليم من قبل. فلنستعمل قدراتنا التحليلية الاستراتيجية لاستشراف بعض السيناريوهات الممكنة، في سباق مع الذكاء الاصطناعي إلى حد ما.

وهناك عدة مقاربات تعتمد على ما جرى في الصيف الماضي، خلال حرب الـ١٢ يوماً بين إسرائيل وإيران، والضربات المتبادلة، والدور الأميركي، والوساطة القطرية، والضربة القاضية التي وجهها الرئيس دونالد ترمب إلى المشروع النووي الإيراني. والسؤال الآن هو: إن تراكمت ظروف جديدة لمواجهة بين الخصمين الإقليميين، كيف يمكن أن تتطور، وما هي التحركات المنتظرة، ومن سيخرج منتصراً؟

في البداية نتساءل: من سيبدأ إن حصل هكذا سيناريو؟ وهو أصعب الأسئلة، لأن هكذا افتراض يُبنى على دروس الماضي وأهداف المستقبل سوية. لذا فالتساؤل الأول هو حول قدرة الطرفين على أن يستفيدا من دروس حرب الصيف.

إسرائيل أدركت تماماً أن إيران بات بإمكانها أن ترد استراتيجياً بواسطة الصواريخ الاستراتيجية المتعددة، وأن تحل الدمار في المدن والبلدات الإسرائيلية، والأهم أن القوة الصاروخية الإيرانية باتت قادرة على تغطية كامل الأراضي الإسرائيلية، وحتى من دون إسناد من بطاريات «حزب الله» و«حماس» والحوثيين.

وعلى رغم من أن القوة العسكرية الإسرائيلية تمكنت من تسديد ضربات قاسية في طول وعرض الهلال الخصيب وإيران، فقد تكشف أن مساحة الدولة العبرية باتت مكشوفة أمام القوة النارية الاستراتيجية للجمهورية الإيرانية. لذا فإن الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي لا يمكنه التعايش مع احتمال إعادة تركيب وتعزيز وتلقيم الترسانة الصاروخية الإيرانية، من دون شك، خصوصاً بعد أن رأى الشعب الإسرائيلي والرأي العام الأميركي الانفجارات في تل أبيب وحيفا.

من هنا يمكن الاستخلاص بأن القيادة العسكرية تراقب وتقيم قدرة النظام الإيراني على إعادة تنظيم سلاحين: الأول هو شبكة الصواريخ المضادة للطائرات، وثانياً إعادة نصب صواريخ بالستية أكثر تطوراً. لذا فإن خرقت طهران الخطين، فقد تباشر إسرائيل بعمل ما.

القيادة الإيرانية تعرف ذلك وتتهيأ له، ومقاربتها لهذا التحدي شبه معكوسة لعدوها. فالخمينيون يدركون

> من سيبدأ إن حصل هكذا سيناريو؟ وهو أصعب الأسئلة، لأن هكذا افتراض يُبنى على دروس الماضي وأهداف المستقبل سوية

> إن حدثت الحرب الصاروخية الثانية بين إيران وإسرائيل، فستكون من نوع آخر لم تشهد له المنطقة مثيلاً

أن إسرائيل ستشن حرباً عليهم إن طوروا دفاعاتهم، ولكن النظام يخشى استمرار اللاتوازن الاستراتيجي، لأن ذلك سيضعف موقفهم حيال الدول العربية التي تصعد في تسليحها، وحيال إدارة الرئيس ترمب التي تضغط على طهران لتقبل بتسوية تحد من قدراتها.

والسبب الحقيقي وراء الرفض الإيراني هو القلق من استئساد المعارضة الشعبية داخل إيران، وتجرؤها على تجديد الانتفاضة ضد الحكام. من هذه الزاوية، يخشى «الحرس الثوري» من أن تقوم إسرائيل بحملة غارات جوية مباغتة على الدفاعات الجوية الإيرانية، وبعدها على الصواريخ، والأخطر بعد ذلك على مواقع «الباسدران» و«الباسيج»، كما حدث في الأيام الأخيرة لحرب الصيف الماضي.

وكما أسلفنا سابقاً، فقد ركز سلاح الجو الإسرائيلي على قصف مراكز الميليشيات الشعبية التابعة للنظام، التي تمسك بالشارع وتضرب المتظاهرين. وكانت وزارة الدفاع في تل أبيب على وشك أن تدمر أكثرية مراكز «الباسيج»، لو لم تطلب إدارة ترمب أن تلتزم وقف إطلاق نار.

وكانت طهران قد توسلت بعض الدول العربية لتتوسط بينها وبين واشنطن للضغط على إسرائيل كي توقف الغارات على الميليشيات، التي كانت لتنهار لو استمر القصف الجوي عليها، ومع انفراط «الباسيج» لكان دخل النظام في مرحلة فوضى ربما أدت إلى انهياره. لذا يمكن القول إن مفاوضي الإدارة، بسبب شغفهم بالتوصل إلى صفقة مع إيران، أنقذوا النظام من السقوط.

فمرت أشهر من دون التوصل إلى أي تفاهم حول اتفاق مع إيران، إلا أن النظام استفاد من لجم إسرائيل، فباشر بإعادة التسليح والتطوير والتحديث لأسلحته الاستراتيجية، مما يدفع إسرائيل إلى التحضير لاحتمال توجيه ضربة جوية.

إيران ليس لديها الوقت لإعادة تكوين قواتها الجوية، ولكنها حصلت على الوقت المطلوب لتبني أسطولاً صاروخياً جديداً بمساعدة الصين وروسيا، وإلى حد ما كوريا الشمالية. وتبقى مسألة التوقيت، وقد باتت لعبة كثيرة العقد بين الحكومتين.

فإسرائيل غير قادرة على الانتظار الطويل بسبب توسع التشكيلات الصاروخية الإيرانية، وهي سهلة الحصول عليها عبر شرقي إيران وشمالها. وطهران تسعى إلى الحصول على أطول مرحلة ممكنة لتهيئة نفسها لإتمام إقامة قوتها الردعية، وإضعاف المعارضة الداخلية.

ولكن الملالي قد يقررون ضربة استباقية لمنع ضربة استباقية إسرائيلية على الجمهورية. حكومة نتنياهو ستستهدف الصواريخ الإيرانية، وصواريخ خامنئي ستستهدف منصات إطلاق الصواريخ الإسرائيلية ومطاراتها؛ حلقة دمار مستديرة ومقفلة.

الطرفان بإمكانهما أن يشعلا الحرب الجديدة أو عدم تفجيرها، إلا أن هكذا حرب سيكون لها نتائج ومفاعيل عديدة وخطرة، ليس فقط على البلدين، بل على محيطهما، وعلى دول أخرى، وقطعاً على سياسة الولايات المتحدة الخارجية، وربما على سياستها الداخلية وانتخابات الكونغرس.

الوقت كسلاح سياسي

قراءة في لقـــــ

د. نبيل عمرو

سياسي ودبلوماسي وبرلماني فلسطيني

لا يشبه اللقاء السادس بين بنيامين نتنياهو ودونالد ترمب لقاءات المجاملة البروتوكولية بين حلفاء تقليديين، ولا يمكن فصله عن السياق الأوسع لإدارة الأزمات المفتوحة في الشرق الأوسط.

ـــــاء نتنياهو وترمب

فالانتقال الرمزي لغرفة عمليات ترمب من البيت الأبيض إلى فلوريدا لا يعني انتقال السياسة إلى عطلة، بل انتقالها إلى مساحة أكثر مرونة، حيث تُدار الملفات الثقيلة بعيداً عن ضغط العاصمة ومؤسساتها.

في هذا المناخ، يدخل نتنياهو اللقاء وهو مدرك أن مفتاح التأثير الحقيقي لا يكمن في إقناع ترمب بتغيير أولوياته، بل في شراء الوقت، وإعادة خلط الأوراق، ودفع ملف غزة خطوة إلى الخلف عبر إبراز ملفات أخرى أكثر إغراء للإدارة الأميركية، وفي مقدمتها إيران. إنها مناورة قديمة بثوب جديد: الترحيب بالمبادرة الأميركية لفظياً، مقابل زرع ألغام سياسية قابلة للتفجير عند اللحظة المناسبة.

انتقلت غرفةُ عمليات الرئيس ترمب إلى ولاية فلوريدا، حيث الرئيس وكبار معاونيه يغادرون البيت الأبيض إلى حيث الاحتفالات بأعياد الميلاد ورأس السنة الجديدة.

الأزمات لا إجازة لها، ولكنّها تنتقل مع انتقالات أقطابها، ففي ميامي حدث

اجتماعٌ رباعيٌ ضم الوسطاء الثلاثة مع شريكهم الأميركي. ومن أجل الاحتفاظ بزخم العمل السياسي الذي يقوده الرئيس ترمب، أصدر المجتمعون بياناً أكّدوا فيه تواصل السعي للانتقال إلى المرحلة الثانية من الحل في غزة، ولكنّهم دون إعلانٍ مباشر يقيمون وزناً كبيراً للقاء السادس الذي سيجمع «رئيس مجلس السلام» مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، في منتجعه الخاص في فلوريدا.

نتنياهو ما يزال يتحفّظ على الانتقال إلى المرحلة الثانية قبل تسلم الجثة المتبقية في غزة، هذه الجثة تصرّ إسرائيل على أن «حماس» تعرف مكانها، وتحتفظ بها للمساومة، في حين تؤكد «حماس» عدم معرفتها بمكان وجودها، حتى إنها قلبت أرض غزة بحثاً عنها، بما في ذلك داخل مناطق السيطرة الإسرائيلية الكاملة، وراء ما يسمى «الخط الأصفر»، وحتى الآن بلا جدوى.

يدرك نتنياهو بفعل خبرته في دهاليز الإدارات الأميركية، وخبرته كذلك بالرئيس ترمب ومزاجه وتقلباته، أن جثةً واحدةً بقيت، بعد مهرجان إعادة المحتجزين الأحياء جميعاً، لا تكفي لإقناع ترمب بالتريث وانتظار حصول نتنياهو عليها، كي يذهب إلى المرحلة الثانية؛ إذ لدى الرئيس ترمب مخرج عملي من هذه الأحجية، وهو أن بالإمكان مواصلة البحث عن الجثة، وتسجيلها على حساب استحقاقات المرحلة الثانية، والشروع في تنفيذ عملية الانتقال، كالإعلان الرسمي ببدئها مع إعلانٍ بتشكيل «مجلس السلام».

خطة نتنياهو في التعامل مع مبادرة ترمب التي قبل بها مكرهاً، تقوم على أساس مواصلة إعلان الترحيب بها، إرضاءً للرئيس ترمب، مع بث ألغام يمسك بصواعق تفجيرها أو التهديد بها عند الحاجة، وقد تمكّن من بثها على كل طريقٍ تمر عليه مبادرة ترمب، ليس فقط بشأن غزة، بل على كل مكانٍ يعمل الأميركيون فيه كسوريا ولبنان، ثم إيران.

الموقف الإسرائيلي من إيران صار محفوظاً عن ظهر قلب، لكثرة استخدامه في اتجاهات متعددة، منها مثلاً أن إيران تصلح ساتراً يقف وراءه الرفض الإسرائيلي لقيام دولةٍ فلسطينية، وتصلح كذلك من خلال تسلحها التقليدي قبل النووي

كتهديدٍ وجوديٍّ للدولة العبرية، وأدبيات القيادة الإيرانية تصب في هذا الاتجاه، ثم إن الحالة الإيرانية فيها إغراءاتٌ متجددةٌ لضربها، تحت ذريعة التهديد المباشر - كما يقول نتنياهو - للاستقرار الإقليمي والدولي.

قبل توجهه إلى فلوريدا أعدّ نتنياهو ملفاً قديماً جديداً حول جدية التهديد الإيراني بما يحتم معالجةً فوريةً له، فإما تدعم أميركا ضرباتٍ توجهها إسرائيل بمفردها لأهدافٍ أساسيةٍ في إيران، أو تشاركها في عملٍ عسكري يحاكي ما حدث في الصيف الماضي.

وفي كل الحالات، تطالب إسرائيل بغطاءٍ سياسيٍّ أميركي وإغداقٍ إضافيٍّ في السلاح والمعدات اللازمة لعمليةٍ عسكريةٍ على هذا المستوى.

في إسرائيل من يرى أن التركيز على الملف الإيراني في محادثات فلوريدا الوشيكة له مغزًى إضافي، يتصل بملف غزة. وأستعين هنا بتحليلٍ نُشر في «معاريف» تحت عنوان «قنبلة إيرانية في لقاء نتنياهو - ترمب»: «حتى وقتٍ مضى كان يُخيل أن لقاء نتنياهو - ترمب في فلوريدا سيتركز على المرحلة الثانية في غزة، غير أنه كلما اقترب موعد اللقاء يتبين أن موضوعاً آخر يدحر غزة إلى الوراء، على الأقل من ناحية نتنياهو، ويحتل من جديد مركز الساحة؛ أي إيران، وأساساً تسليحها المتجدد، والتصميم الإسرائيلي على عدم السماح لها باستكمال هذه الخطوة».

من الخطأ افتراض أن نتنياهو من يقرر جدول أعمال ترمب في الشرق الأوسط، ومن الخطأ كذلك منح نتنياهو ميزة القدرة على تغيير الأولويات الأميركية التي تحدد خطواتها السياسة والعسكرية، في مثلث الاشتعال المباشر: غزة وسوريا ولبنان،

تطالب إسرائيل بغطاءٍ سياسيٍّ أميركي وإغداقٍ إضافيٍّ في السلاح والمعدات اللازمة لعمليةٍ عسكريةٍ على هذا المستوى.

خصوصاً بعد تقلّص النفوذ الإيراني عليها جميعاً، لكن ما ينبغي الاهتمام به ووضعه كأولويةٍ عربيةٍ إسلاميةٍ في التعامل مع شراكة ترمب بشأن غزة، والتي لم تتوقف عند مبادرة العشرين بنداً، التي استخلص منها قرار مجلس الأمن الذي يصح اعتباره تاريخياً؛ ما ينبغي الاهتمام به حقاً هو عامل الوقت وكيفية استغلال نتنياهو له في تعامله مع الملفات الساخنة، وتحديداً ملف غزة الذي تحول العرب والمسلمون فيه إلى شركاء، ليس فقط في إحراز وقف إطلاق النار والحفاظ عليه، وإنما في ما هو أكثر أساسيةً من ذلك، وهو إغلاق ملف غزة على حلٍّ حقيقي، يوفّر صدقيّةً لفتح ملف القضية الفلسطينية على حلٍّ جدّيٍّ وجذري، يُرضي الفلسطينيين والعرب والمسلمين والعالم، وهذا ما يقاتل نتنياهو على كل الجبهات لمنع الذهاب إليه.

زيارة أعـادت نـ
العلاقات بين مـ

جاءت زيـارة السيد مسرور بارزاني، رئيس حكومة إقليم كردستان العراق، إلى جمهورية مصر العربية كحدث بالغ الدلالة، أعاد إلى الواجهة عمق العلاقات التاريخية والإنسانية التي تربط بين الشعبين المصري والكردي، وأعـاد كذلك فتح دفاتر الذاكرة المشتركة التي كتبتها الثقافة، والعلم، والفن، قبل أن تكتبها السياسة والاتفاقيات الرسمية.

هذه الزيارة لم تكن زيارة بروتوكولية عابرة، بل حملت في مضمونها

وستالجيا ميلاد مصر وكردستان

مسعد فوده

نقيب المهن السينمائية المصرية
رئيس اتحاد الفنانين العرب

رسالة واضحة مفادها أن العلاقات بين مصر وكردستان علاقات راسخة، قادرة على تجديد نفسها، واستعادة دفئها الإنساني، والانطلاق منها نحو آفاق أوسع من التعاون المشترك، خاصة في المجالات الثقافية والفنية التي تمثل الرافعة الأهم للتقارب بين الشعوب.وذلك من خلال مظلة الدولة العراقية الراعية دائما للعلاقات بين الشعبين كوحدة واحدة متأصلة ومتجزرة فى قلوبنا جميعا.

نوستالجيا شخصية تعكس ذاكرة جماعية

بالنسبة لي، أعادت هذه الزيارة حالة خاصة من الحنين والنوستالجيا، ليس فقط لأنني تابعت تفاصيلها وملامحها، ولكن لأنني واحد من الذين ارتبطوا بعلاقات صداقة ومودة حقيقية مع إخوتنا في كردستان، وزرت الإقليم مرات عديدة على مدار سنوات طويلة، سواء في إطار علاقات إنسانية مباشرة، أو بحكم عملي نقيبًا للسينمائيين المصريين ورئيسًا لاتحاد الفنانين العرب.

وفي كل مرة كنت أزور فيها كردستان، كنت ألمس هذا الشعور المتبادل بأننا لسنا غرباء عن بعضنا البعض، وأن هناك لغة مشتركة غير مكتوبة تجمعنا، لغة أساسها الاحترام، والود، والإيمان بدور الثقافة والفن في بناء الجسور بين الشعوب.

الأزهر الشريف... جسر تاريخي لا ينقطع

عند الحديث عن العلاقات المصرية - الكردية، لا يمكن إغفال الدور التاريخي الذي لعبه الأزهر الشريف بوصفه أحد أهم جسور التواصل الثقافي والديني بين مصر والكرد. فقد ظل "رواق الكرد" عبر قرون طويلة شاهدًا حيًا على هذا التواصل، حيث استقبل طلاب العلم من كردستان، وأسهم في تكوين نخب دينية وثقافية كان لها دور مؤثر في مجتمعاتها.

هذا البعد التاريخي يفسر لماذا ظلت العلاقة بين مصر والكرد علاقة متجذرة، بعيدة عن التقلبات، وقادرة على الصمود أمام المتغيرات السياسية، لأنها قامت في الأساس على المعرفة، والعلم، والاحترام المتبادل.

وحدة الأوطان رؤية ثابتة

من خلال خبرتي في الإعلام، والفنون،

والعمل النقابي، ومن خلال قراءاتي السياسية، ترسخت لدي قناعة راسخة بأن وحدة الأوطان والشعوب هي الأساس الحقيقي للاستقرار. ومن هذا المنطلق، أؤكد دائمًا أن وجود إقليم كردستان في إطار الدولة العراقية الموحدة يمثل عنصر قوة واستقرار، ليس للعراق وحده، وإنما للمنطقة بأسرها.

لقد عانت شعوب المنطقة طويلًا من أزمات وصراعات صنعت التوتر، وأهدرت طاقات بشرية وثقافية هائلة، ومن هنا تصبح أي تجربة قائمة على التفاهم، والتكامل، واحترام الخصوصيات، نموذجا جديرًا بالدعم والبناء عليه.

العلاقات الثقافية والفنية بين مصر وكردستان لم تبدأ اليوم، بل شهدت مسارًا ممتدًا منذ عام ٢٠١٠، من خلال زيارات متبادلة، ومشاركات مصرية فاعلة في مهرجانات المسرح والسينما في أربيل والسليمانية، وهي مشاركات جاءت انطلاقًا من إيمان عميق بدور الفن في التعبير عن القضايا الإنسانية، وتوثيق الذاكرة، وتعزيز الحوار بين الثقافات.

وقد ساهمت هذه المشاركات في خلق مساحات للتعارف الحقيقي بين الفنانين المصريين والكرد، وفتحت الباب أمام أفكار لمشروعات مشتركة، تجاوزت حدود المجاملات، ودخلت في نطاق التخطيط العملي والتنفيذ.

زيارة بارزاني... تأكيد على عمق الود

جاءت زيارة السيد مسرور بارزاني إلى مصر لتؤكد هذا العمق الإنساني في العلاقات، لا سيما من خلال لقاءاته مع فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، وزياراته للأماكن الأثرية والتاريخية، التي حملت رسائل رمزية مهمة، أبرزها أن مصر ليست فقط شريكًا سياسيًا، بل وطنًا ثانيًا يشعر فيه الضيف الكردي بالألفة والانتماء.

هذه الزيارة أعادت التأكيد على أن العلاقات بيننا لا تدار فقط من خلال

الملفات الرسمية، وإنما من خلال الوجدان المشترك، والإحساس المتبادل بالاحترام والتقدير.

محطات إنسانية لا تُنسى

من بين المحطات التي تركت أثرًا عميقًا في وجداني، زيارتي لمقبرة الزعيم الكردي الراحل الملا مصطفى البرزاني، وقراءة الفاتحة على روحه. كانت تلك اللحظة تعبيرًا صادقًا عن تقدير نضال الشعوب من أجل كرامتها وحقوقها، وعن الإيمان بأن التاريخ الإنساني المشترك هو الأساس الحقيقي لأي علاقة مستدامة.

هذه المحطات الإنسانية هي التي تمنح العلاقات بعدها الحقيقي، وتجعلها عصية على القطيعة أو التراجع.

السليمانية... بداية المشروعات السينمائية

في عام ٢٠١٣، قادت نقابة المهن السينمائية المصرية وفدًا رفيع المستوى إلى مدينة السليمانية، تلبية لدعوة من شركات فنية منتجة في إقليم كردستان، بهدف بحث بروتوكولات تعاون لإنتاج أعمال فنية مشتركة. وضمت الزيارة عددًا من كبار صناع السينما المصرية، وطرحت خلالها أفكار جادة لإنتاج أفلام وثائقية وتسجيلية عن المدن الكردية، وتراثها، وعاداتها وتقاليدها.

كما جرى إعداد سيناريو لفيلم روائي طويل يتناول نضال الشعب الكردي، حمل عنوان «البيشمركة»، إلى جانب مشروعات أخرى كانت تهدف إلى تقديم صورة إنسانية وثقافية عميقة عن المجتمع الكردي، ليس في العراق فقط، بل في امتداداته الإقليمية.

أربيل... الاستقرار بوابة الثقة

في أغسطس ٢٠٢٣، وخلال زيارة رسمية إلى أربيل، التقيت بمحافظها آنذاك السيد أوميد خوشناو، ضمن وفد فني وثقافي مصري. وخلال هذه الزيارة لمسنا بوضوح أجواء الأمن والاستقرار التي تشهدها العاصمة الكردية، وهو ما خلق شعورًا حقيقيًا بالثقة، وجعلنا نشعر بأننا في مدينة قريبة من القاهرة في روحها وانفتاحها.

كما شهدت الزيارة إنتاج عدد من الأفلام الوثائقية، خاصة حول مأساة سنجار، والتحولات العمرانية والثقافية التي شهدتها أربيل خلال السنوات الأخيرة، بما يعكس قدرة الفن على توثيق الألم، وفي الوقت نفسه رصد مسارات التعافي والبناء.

القاهرة... منصة للتقارب المستدام

في المقابل، ظلت القاهرة منصة مفتوحة للحوار الثقافي والفني مع الأشقاء في كردستان، من خلال استضافة وفود فنية وثقافية، وتوقيع بروتوكولات تعاون، وتنظيم لقاءات موسعة داخل نقابة المهن السينمائية

واتحاد الفنانين العرب، بما أسهم في توسيع دوائر التعاون، وتعميق الروابط بين الفنانين والمثقفين من الجانبين.

وقد أكدت هذه اللقاءات أهمية تأطير التعاون الثقافي والفني، بوصفه أحد أهم مسارات تعزيز الأخوة العربية - الكردية، ونقل هذه الروح إلى الأجيال الجديدة. أؤكد أن مصر كانت وستظل داعمًا ثابتًا للتعاون مع الأشقاء في كردستان العراق، وأن زيارة السيد مسرور بارزاني شكّلت خطوة مهمة في مسار طويل من التقارب، والعمل المشترك، وترسيخ الود التاريخي بين الشعبين المصري والكردي.

إن ما يجمعنا أكبر بكثير مما يفرقنا، وما يحمله التاريخ من صفحات مشتركة يمنحنا الثقة في أن المستقبل سيظل مفتوحًا أمام مزيد من التعاون، والتكامل، وبناء جسور إنسانية وثقافية أكثر رسوخًا وعمقًا.

الربيع الأموي على المحك

ماذا بعد استهداف الأميركيين في تدمر؟

منذ حادثة إطلاق النار على عسكريين أميركيين ومترجم مدني وقتلهم في مركز تابع للأمن الحكومي السوري على مقربة من تدمر في البادية السورية، تتركز الأنظار الصحافية والحكومية والاستخبارية الإقليمية والدولية بشدة على الوقائع التي حدثت، الوقائع التي لم تكن معروفة في الأقل من الرأي العام، والتطورات المنتظرة الممكنة وخطورتها. فما هو الوضع الحالي، ولو كانت المعلومات المتوفرة محدودة جداً. أولاً، على الصعيد الإعلامي، توالت تقارير عدة، بعضها متناقض، لكنها باتت تستقر حول الوقائع تدريجاً. أول البيانات الصادرة عن القيادة المركزية الأميركية، التي أثرت في الروايات الصحافية الأميركية، بما فيها المحافظة، قالت وبتريث إن دورية مشتركة أميركية ـ سورية «تعرضت لكمين» من «داعش» أدى إلى مقتل عسكريين ومترجم أميركيين، وإن القوات الشريكة (Partners) قضت على مطلق النار، وعلى إثر ذلك هددت الإدارة بأنها «ستنتقم وتقتص من الفاعلين".

تحقيق مؤسسة رؤى للدراسات والبحوث الاستراتيجية

إلا أن معارضة الحكم، عبر مغردين، نشرت معلومات حول الفاعل وظروف القتل، ونشرت اسم مطلق النار وبعض الوقائع المادية، وبينت أن الفاعل هو عضو في جهاز أمني سوري، وقد تنقل في مواقع ضمن «النصرة» و«هيئة تحرير الشام»، ودخل مع رئيسه إلى جهاز الأمن، وأن هذا الأخير تم تعيينه مسؤولاً أمنياً في منطقة تدمر، مما سمح له أن يحضر مع المسؤول الأمني خلال اجتماعه مع الوفد الأميركي، وبالتالي فتح له ثغرة ليردي العسكريين الأميركيين والمترجم أرضاً.

السلطات في دمشق اعترفت أن مطلق النار كان عضواً في جهاز الأمن، لكنها وصفته بأنه عنصر في «داعش» وقد اخترق الجهاز. «الرواية السورية» أصبحت أكثر وضوحاً من الرواية الرسمية الأميركية، ربما لأن المجتمع السوري يعرف داخله أكثر مما يعرفه المجتمع الخارجي والحكومات الأجنبية، وربما أيضاً أن فصائل سورية معارضة للحكم تعرف بدقة ما يجري داخل الأجهزة والاختراقات المتبادلة.

والموضوع بحد ذاته ليس صعباً للفهم، لكنه صعب للتفسير لدى الرأي العام الأميركي، إذ إن اختراق عنصر «داعشي» لقوات الأمن، وهي بغالبها آتية من «هيئة تحرير الشام» وجبهة «النصرة»، أمر يحدث ويمكن اعتباره عادياً في سوريا الآن. والنظام الجديد أيضاً يخترق «داعش» والجماعات المماثلة بصورة دائمة.

إذاً، لماذا هناك قلق في الولايات المتحدة حول الموضوع في بعض حلقات الإعلام، وبعض أعضاء الكونغرس، وعدد من خبراء مكافحة الإرهاب؟

الجواب المختصر هو أن الحالة في سوريا لا تزال غير مستقرة تماماً، وأنه على رغم أن «هيئة تحرير الشام» قد حسمت السلطة لصالحها بقوة، وحصلت السلطات الجديدة على أعلى الاعترافات الدولية، وخطب الرئيس السوري أحمد الشرع في الأمم المتحدة، واستقبل في البيت الأبيض والمؤتمرات العربية والإسلامية، وزار موسكو وكبار العواصم العربية، إلا أن السؤال الصعب يبقى قائماً.

فبغض النظر عن قوة الدعم الأميركي للرئيس الشرع، وبعد سنوات من ملاحقة القائد الراديكالي لجبهة النصرة، تتجه أنظار المحللين إلى قدرة سلطته على تأمين المصالح الأميركية والصديقة المشتركة، لا سيما وأن «الشراكة الأميركية - السورية الجديدة» تشمل دخول شركات ومصالح أميركية وغربية كثيرة إلى الأراضي السورية، وهي ربما السبب الأساس وراء دعم الإدارة للحكم الجديد في دمشق.

الموضوع بحد ذاته ليس صعباً للفهم، لكنه صعب للتفسير لدى الرأي العام الأميركي، إذ إن اختراق عنصر «داعشي» لقوات الأمن، وهي بغالبها آتية من «هيئة تحرير الشام» وجبهة «النصرة»، أمر يحدث ويمكن اعتباره عادياً في سوريا الآن. والنظام الجديد أيضاً يخترق «داعش» والجماعات المماثلة بصورة دائمة.

بعد سنوات من ملاحقة القائد الراديكالي لجبهة النصرة، تتجه أنظار المحللين إلى قدرة سلطته على تأمين المصالح الأميركية والصديقة المشتركة، لا سيما وأن «الشراكة الأميركية ـ السورية الجديدة» تشمل دخول شركات ومصالح أميركية وغربية كثيرة إلى الأراضي السورية

لذلك، فإن سيطرة «الحكم الأموي الجديد» على كامل الأراضي مسألة أساسية بالنسبة إلى هذه العلاقات والمصالح معاً. بالطبع، إن إطلاق النار على عسكريين أميركيين خلال اجتماع في حضانة الأمن السوري أمر قد يحصل، وقد حصل من قبل في دول أخرى كأفغانستان أو العراق ولبنان، إلا أن معانيه هنا لها ثقل استراتيجي ويطرح أسئلة أساسية بالنسبة إلى وجود القوات الأميركية في سوريا.

فهذه الأخيرة تم نشرها أساساً مع حملة التحالف الدولي التي تقودها واشنطن ضد تنظيم «داعش»، ولا تزال توجد في شرق سوريا منذ ٢٠١٤. وقد أسهمت في إسقاط «خلافة داعش» إلى حد كبير، ودعمت قوات سوريا الديمقراطية، وواجهت «الميليشيات الخمينية» في الهلال الخصيب، ومكنت القوة الأميركية في المنطقة.

وكانت إدارة الرئيس دونالد ترمب الأولى قد استمرت بدعمها على رغم الإعلان بأن الوجود العسكري الأميركي سينحسر وينتهي، والسؤال اليوم بعد عام من سقوط بشار الأسد وقيام الجمهورية العربية السورية «الثانية» بقيادة الشرع، هو حول مستقبل القوات الأميركية في بلاد الشام: هل ستبقى لمساعدة السلطات في استرجاع كل المناطق والضغط على إسرائيل لكي تتوقف عن التدخل في الجنوب، أم أنها ستنسحب من كل سوريا للسماح للحكم المركزي بإعلان استقلال تام عن الخارج؟

السلطة في دمشق تفضل الاستفادة من القوة الأميركية الرمزية في شرق سوريا للضغط على قسد لنزع سلاحها والرضوخ للسلطة في دمشق، وتوفير وجود رمزي للحد من التوغل الإسرائيلي.

ولكن القيادة في الدولة السورية تريد أن تبقى هي في موقع الإمساك بالقرار، وبالتالي تقدير زمان خروج هذه القوات، إلا أن استهداف عسكريين أميركيين يقومون بمهماتهم يسبب إحراجاً للرئاسة السورية، إذ إن ذلك سيهز الرأي العام الأميركي ويقود إلى انسحاب سريع لهذه القوات، مما قد يضعف السلطة تجاه أخصامها الداخليين وإسرائيل، أو زيادة العدد والعتاد للقوات الأميركية مع خطر اشتباك أكبر مع «الدواعش» وقوى مزاحمة أخرى، مما يؤدي إلى عدم استقرار يقلق الشركات الوافدة التي ستتجنب الإسراع في الاستثمار.

فأياً كان اتجاه الأحداث، فإن المخاطرة موجودة. لذا، فإن حادثة تدمر ليست نهاية العالم بحد ذاتها، لكنها قد تنذر بحالة جديدة قد تهدد «الربيع الأموي»، ما لم يقم توازن تعددي جديد في سوريا.

وهم التفوق الأميركي وسوء قراءة الصعود الصـــــيني

سمير التقي

برلماني وكاتب في الشؤون والدراسات الاستراتيجية والسياسية في الشرق الأوسط.

ليست المشكلة الحقيقية في العلاقة الأميركية - الصينية صراع الرسوم الجمركية، ولا معارك الخامات النادرة، ولا حتى سباق الذكاء الاصطناعي بحد ذاته. المشكلة أعمق وأخطر: سوء الفهم البنيوي الذي تعاني منه النخب الأميركية لطبيعة الصين الجديدة، ولشكل المنافسة في القرن الحادي والعشرين.

ففي واشنطن، ما زالت تُدار المواجهة بعقلية تفوقٍ تاريخي، وبافتراض أن قطع التكنولوجيا أو تقييد براءات الاختراع كفيل بإعادة بكين إلى الصفوف الخلفية. لكن الواقع يقول شيئاً آخر تماماً: الصين لا تنتظر

الإذن كي تبتكر، ولا تتعامل مع التكنولوجيا كرمز هيبة، بل كأداة يومية تُجرَّب وتُطبَّق وتُعدَّل بسرعة مذهلة.

هذا المقال لا يدافع عن الصين، ولا يقلل من قوة الولايات المتحدة، بل يحاول تفكيك الوهم الأخطر في هذه المواجهة: الاعتقاد بأن المنافس يمكن احتواؤه بذات الأدوات القديمة، وبذات اللغة المتعالية. فالصين التي تواجهها أميركا اليوم ليست نسخة مقلدة من الغرب، بل نموذجاً مختلفاً في إدارة الاقتصاد، ونشر التكنولوجيا، وتحويل الذكاء الاصطناعي من مختبرات النخبة إلى حياة الناس.

ومن دون فهم هذا التحول، ستبقى واشنطن تفاوض الصين على التفاصيل، بينما تخسر الصورة الكبرى.

رغم الضجيج الشعبوي في واشنطن، خرج المسؤولون الصينيون متفائلين من الاجتماع بين ترمب وشي جينبينغ في بوسان - كوريا الجنوبية. وبالمقابل يبالغ صانعو السياسات الأميركيون في الحديث عن تنازلات الصين في قضية الخامات النادرة.

وفيما يستمر كثير من الخبراء المحيطين بإدارة الرئيس ترمب، في تكرار فكرة أن «الصين لا تبتكر؛ بل تسرق من الغرب وحسب»، ويستمرون في الادعاء بـ«أنه يكفي أن تقطع الولايات المتحدة تدفق براءات الاختراع والتقنيات العالية نحو الصين، حتى ينهار اقتصادها، وتركض باحثة توافقات أميركا لتحتفظ الولايات المتحدة بهيمنتها على التجارة العالمية». أزعم أن لا شيء أبعد عن الحقيقة من هذه الادعاءات؛ ليس لأن الصين لم تستفد من استدراج براءات الاختراع الأميركية إليها؛ بل لأن هذه الضوضاء الإعلامية تعمي نفسها عن عناصر القوة الأكثر حسماً للمنافسة بين الصين والولايات المتحدة.

بل يلحق هذا الموقف المتعالي للنخب الأميركية، في القدرة على إدراك الوضع الحقيقي للاقتصاد الأميركي، والمنافسة الجارية مع الصين.

بل يمكن القول إن الولايات المتحدة لن تتمكن من مجاراة الصين في تقدمها المتسارع، ما لم تفهم طبيعة عناصر القوة والضعف؛ سواء في النموذج الاقتصادي لكلا البلدين.

تقوم الصين بنشر واسع وسريع جداً

يبدي القادة الصينيون تفاؤلاً واضحاً بإمساكهم بزمام المنافسة مع الولايات المتحدة! فلقد تمكَّنت الصين من وضع ورقة تفاوضية قوية مع ترمب؛ ألا وهي الخامات النادرة من جهة، ومن جهة أخرى شراء فول الصويا الذي يشكل المادة الرئيسية للمزارعين الكبار من أنصار ترمب.

لتطبيقات تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف جوانب الحياة اليومية، وعلى نطاق يفاجئ الخبراء الأميركيين ذاتهم، مما يدحض بقوة ادعاءات التفوق والتراخي، وتخلق بكين مساحة للشركات الخاصة بهدف الإسراع في نشر تقنيات الذكاء الكمومي في الصناعة والبحوث والإنتاج الاستهلاكي. «أصبحت الروبوتات منتشرة في كل مكان في بكين»، ورغم حقيقة أن التقنية ليست مثالية، فإن الشركات تطرحها وتعدلها عبر التطبيق والتجربة. وفي كثير من الحالات، يمكن القول إن التكنولوجيا ممتازة جداً.

تكتيكياً، يبدي القادة الصينيون تفاؤلاً واضحاً بإمساكهم بزمام المنافسة مع الولايات المتحدة! فلقد تمكّنت الصين من وضع ورقة تفاوضية قوية مع ترمب؛ ألا وهي الخامات النادرة من جهة، ومن جهة أخرى شراء فول الصويا الذي يشكل المادة الرئيسية للمزارعين الكبار من أنصار ترمب.

لذلك تفضل الصين التعامل انتقائياً مع الإدارة الأميركية؛ فثمة أميركي طيب وآخر سيئ، حيث تجد الدبلوماسية الصينية واقعية وبرغماتية ترمب (الذي يكرر أن الرئيس «شي» قائد عظيم)، لأنه يستجيب بشكل حساس لضغوط المزارعين والصناعيين الذين يعانون من انكسار سلاسل الإنتاج، وتأخير هيكلة الصناعة الأميركية وكساد مواسم فول الصويا، بما يسمح للصينيين بهوامش مناورة تفاوضية كبيرة. لكن الصين تجد بالمقابل مواقف سلبية من قبل وكالات وزارية أميركية مختلفة (عادة وزارة التجارة)

التي تسارع لفرض إجـراءات مفاجئة مناهضة للصين. وبعد أن فرضت إدارة ترمب تعريفات جمركية جديدة على الصين في أبريل (نيسان)، ردّت بكين بتقييد وصـول الـولايـات المتحدة إلى الخامات النادرة، والمنتجات الأخرى التي تشكل الصين مصدرها الوحيد، وبمزيد من القيود، الأمر الذي دفع البيت الأبيض إلى التهدئة مع الصين.

في هذا السياق، صرح المتحدث باسم وزارة التجارة الصينية بأنه، بالتوازي مع تعليق الولايات المتحدة لـ«قاعدة ٥٠ في المائة» للتعريفات ضد الصين، «ستعلق الصين إجـراءات مراقبة الصادرات ذات الصلة التي أعلنت في ٩ أكتوبر (تشرين الأول) لمدة عـام، وسـتـدرس وتحسن الخطط المحددة»

وبما أن «الشيطان في التفاصيل»، فـإن الـصيـن تستخدمها إلـى الحد الأقـصـى، وهـي لا تستعجل في إرخـاء

صرح المتحدث باسم وزارة التجارة الصينية بأنه، بالتوازي مع تعليق الولايات المتحدة لـ«قاعدة 50 في المائة» للتعريفات ضد الصين، «ستعلق الصين إجراءات مراقبة الصادرات ذات الصلة التي أعلنت في 9 أكتوبر (تشرين الأول) لمدة عام، وستدرس وتحسن الخطط المحددة»

سيطرتها على استخراج وتصدير الخامات النادرة، فلقد أصدرت تراخيص لشركات محددة فقط، ولم تفتح المجال لتراخيص واسعة أو «عامة»، كما يأمل ترمب. وبالمقابل تلجأ الصين لسياسات الإغراق الاقتصادي بالمعادن النادرة، عن طريق تخفيضات الأسعار، بهدف إحباط المساعي الأميركية لخلق بدائل للخامات النادرة الصينية. باختصار، تحتاج واشنطن إلى فهم حقيقتين: أولاً؛ أن الجيل الجديد من التكنولوجيا الصينية، جيد أو يتفوق في قطاعات عديدة على المنتجات الأميركية. وبينما تتلكأ الشركات الأميركية كثيراً في الانتقال نحو الاقتصاد الذكي، تستمر الصين في نشر الذكاء الاصطناعي بشكل متسارع بشكل يوشك أن يصير سياقاً عالمياً، فإن لم تتمكن الشركات الأميركية من تقديم حلول الذكاء الاصطناعي بتكاليف منافسة في الأسواق العالمية، فسنشهد من جديد تجربة تشبه «صفقة (هواوي) المنتشرة، مقابل البدائل الغربية المكلفة».

ثمة منافس كبير يتصدر بالفعل بعض قطاعات التكنولوجيا، وهو يستعد بسرعة للتفوق في قطاعات أخرى. وفيما تتراجع مكانة الأكاديميا والتعليم والصحة وغيرها من مقومات التفوق الأميركي، لا تملك الولايات المتحدة ترف احتكار النمو والمنافسة.

هل تفتح الفصائل العراقية باب الـــ

تحقيق فـــي براغماتية السلاح

بعد سنوات طويلة من العداء العلني والخطاب التصعيدي المتبادل بين الفصائل العراقية المسلحة والولايات المتحدة الأميركية، بدأت في الكواليس السياسية ببغداد ملامح تحوّل لافت، لا يُعبَّر عنه بالشعارات ولا بالبيانات الصاخبة، بل بلغة أكثر براغماتية وحسابات دقيقة تتعلق بالسلطة والنفوذ والمستقبل السياسي.

مصادر مطلعة كشفت لـ«مؤسسة رؤى» أن عدداً من قادة الفصائل لم يعودوا يرفضون مبدأ إعادة تطبيع العلاقات مع واشنطن من حيث المبدأ، لكنهم يشترطون «صيغة مقبولة» تُعيد رسم العلاقة على أسس جديدة، وتوفّر ضمانات سياسية وأمنية واقتصادية، لا سيما في ظل تصاعد الضغوط الأميركية لإنهاء دور الفصائل المسلحة وتجريدها من السلاح ومنع مشاركتها في الحكومة المقبلة.

هذا التحول، الذي يأتي بالتزامن مع إعلان قوى «الإطار التنسيقي» دعمها لحصر السلاح بيد الدولة، يطرح تساؤلات عميقة حول ما إذا كانت الفصائل بصدد مراجعة استراتيجية شاملة، أم أنها تحاول فقط شراء الوقت وتخفيف الضغوط الدولية، من دون تقديم تنازلات جوهرية تمس بنيتها العسكرية أو عقيدتها السياسية.

تطبيع المشروط مع واشنطن؟

والسلطة والضغوط الأميركية

كواليس غير معلنة: لا رفض مطلقاً للتطبيع

تؤكد مصادر مطلعة على نقاشات داخلية بين قادة الفصائل المسلحة أن «معظمهم لا يمانع تجاوز حالة العداء مع واشنطن»، لكنها تشدد على أن هذا التحول مشروط، ولا يطرح بوصفه استسلاماً أو تغييراً أيديولوجياً، بل كخطوة براغماتية تهدف إلى حماية المكتسبات السياسية التي حققتها الفصائل خلال السنوات الماضية.

وبحسب المصادر، فإن هاجس خسارة النفوذ داخل مؤسسات الدولة يشكّل عاملاً حاسماً في هذا التحول، إذ تخشى الفصائل أن يؤدي استمرار الصدام مع واشنطن إلى إعادة ترتيب المشهد السياسي العراقي على نحو يقصيها من السلطة، أو يضعها تحت ضغوط اقتصادية وأمنية خانقة.

براغماتية جديدة أم مناورة سياسية؟

تشير المصادر إلى أن «بعض قادة الفصائل باتوا يميلون إلى ممارسة براغماتية سياسية واضحة»، ويعتقدون أن بإمكانهم فتح قنوات تفاهم مع واشنطن، مقابل التزامات متبادلة، من بينها رفع أسمائهم من قوائم العقوبات والإرهاب الأميركية.

وترى هذه القيادات أن استمرار العداء المفتوح لم يعد يخدم مصالحها، لا سيما في ظل التغيرات الإقليمية والدولية، وحاجة العراق إلى استقرار سياسي واقتصادي، وهو ما يتطلب تخفيف التوتر مع الولايات المتحدة، ولو مرحلياً.

شروط الفصائل: العقوبات والسلاح والانسحاب

وفقاً للمصادر، تضع الفصائل جملة من الشروط لأي تطبيع محتمل مع واشنطن، أبرزها:

رفع أسماء الفصائل وقادتها من لوائح الإرهاب والعقوبات الأميركية

تقديم ضمانات بعدم استهدافها عسكرياً أو سياسياً

عدم فرض قيود على مشاركتها في الحكومة المقبلة

الاتفاق على جدول زمني واضح لانسحاب القوات الأميركية من العراق

وتؤكد المصادر أن هذه الشروط

كان رئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان قد أعلن استجابة فصائل مسلحة لمبدأ حصر السلاح بيد الدولة، في وقت تتزايد فيه الضغوط الأميركية لمنع مشاركة الفصائل في الحكومة الجديدة، رغم امتلاكها أكثر من 100 مقعد برلماني

تُعد بالنسبة للفصائل «اختباراً لجدية واشنطن»، وليست مجرد مطالب تفاوضية عابرة.

رفض قاطع من فصائل مرتبطة بإيران

في المقابل، تشير المصادر إلى أن فصائل مرتبطة عقائدياً وسياسياً بولاية الفقيه الإيرانية ترفض أي تطبيع مع واشنطن رفضاً مطلقاً، ما لم يحدث اتفاق شامل بين الولايات المتحدة وإيران نفسها.

وقد عبرت «كتائب حزب الله» وحركة النجباء بشكل صريح عن هذا الموقف، مؤكدتين استمرار مقاومة الوجود الأميركي ورفض نزع السلاح قبل "تحقيق السيادة الكاملة ومنع التدخلات الخارجية".

واشنطن: الترحيب مشروط بالأفعال

في هذا السياق، قال المبعوث الأميركي إلى العراق مارك سافايا إن التصريحات الصادرة عن الجماعات المسلحة بشأن نزع السلاح "تمثل تطوراً مشجعاً"، لكنه شدد على أن "الكلام وحده لا يكفي"، وأن المطلوب هو نزع سلاح شامل، غير قابل للتراجع، وضمن إطار وطني ملزم.

هذا الموقف يعكس رؤية أميركية واضحة مفادها أن أي تطبيع أو تهدئة لا يمكن أن تتم من دون خطوات عملية تمس جوهر قوة الفصائل المسلحة.

الإطار التنسيقي: دعم سياسي بلا آليات واضحة

أعلنت قوى «الإطار التنسيقي» دعمها لحصر السلاح بيد الدولة، وأكدت التزامها بمشروع وطني متكامل يعزز سيادة الدولة. غير أن مراقبين يشيرون إلى غياب آليات تنفيذ واضحة، أو تصور قانوني محدد لكيفية نزع السلاح أو دمج الفصائل، وما إذا كان الأمر يحتاج إلى تشريع برلماني جديد أم يكتفى بقرارات سياسية.

وكان رئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان قد أعلن استجابة فصائل مسلحة لمبدأ حصر السلاح بيد الدولة، في وقت تتزايد فيه الضغوط الأميركية لمنع مشاركة الفصائل في الحكومة الجديدة، رغم امتلاكها أكثر من ١٠٠ مقعد برلماني.

تكشف المعطيات أن الفصائل العراقية تقف اليوم أمام مفترق طرق حاسم:

إما الاستمرار في خطاب المواجهة مع واشنطن، بما يحمله من مخاطر سياسية واقتصادية،

أو القبول بتطبيع مشروط، يخفف الضغوط لكنه يضع سلاحها ومستقبلها العسكري على طاولة التفاوض.

ويبقى السؤال مفتوحاً:

هل نحن أمام تحول استراتيجي حقيقي في سلوك الفصائل، أم مجرد مناورة مؤقتة لامتصاص الضغط الأميركي بانتظار تغير موازين القوى؟

الموروث الديني بين الضرورة النقدية والارتـباك المنهجي

د. عبد الله فيصل

أستاذ مشارك لعلم الاجتماع الديني والنظرية الاجتماعية جراند فالي الأميركية

كلما طُرح الحديث عن نقد الموروث الديني، انفجرت ساحة النقاش بردود فعل متناقضة، يتداخل فيها الغضب بالخوف، والدفاع بالتجريم، في مشهد يعكس ارتباكاً عميقاً أكثر مما يعكس خلافاً معرفياً حقيقياً. فالمشكلة لا تكمن في السؤال ذاته بقدر ما تكمن في غياب الإطار المفاهيمي والمنهجي الذي يُطرح ضمنه. إن أحد أبرز مصادر هذا الارتباك هو الخلط المستمر

بين الدين بوصفه نصاً تأسيسياً وثوابت عقدية، وبين الموروث الديني باعتباره نتاجاً بشرياً تراكم عبر القرون، تشكّل في سياقات تاريخية واجتماعية محددة، وحمل بالضرورة بصمات عصره وأسئلته. هذا الخلط لا يعطّل النقاش فحسب، بل يحوّله إلى صراع عاطفي، تُختزل فيه القضايا المعرفية الكبرى في مواقف آنية ومزايدات خطابية.

من هنا، لا يعد نقد الموروث ترفاً فكرياً ولا تمريناً أكاديمياً معزولاً، بل ضرورة لفهم حاضرنا، لأن هذا الموروث لا يعيش في الكتب وحدها، بل يتغلغل في وعينا الجمعي، ويؤثر في منظومات القيم والتشريع والعلاقات الاجتماعية. غير أن هذه الضرورة تفقد معناها حين تُمارس بلا منهج، أو تُواجه بسلطة ترفض السؤال من أساسه.

إذ يثير الحديث عن نقد الموروث الديني عاصفة من ردود الفعل المتناقضة، تكشف عن فوضى منهجية تسيطر على ساحات النقاش، خصوصاً في الفضاء الرقمي.

تكمن جذور هذه الإشكالية في الخلط المفاهيمي الأولي بين الدين والموروث الديني. فالدين يمثل الثوابت العقدية والنصوص الأصلية التي يعرّف المرء نفسه بالانتماء إليها، بينما الموروث هو ذلك المنتج البشري المتراكم عبر التاريخ، شاملاً الفقه، والتاريخ، وعلم الكلام، وهو بطبيعته نتاج بشري، قابل للأخذ والرد، ومرتبط بظروفه.

إن إخضاع هذا المنتج البشري للمساءلة النقدية ليس ترفاً فكرياً، بل هو ضرورة لفهم الحاضر. ولعل السجال الدائر حول تصريحات الشيخ الدكتور محمد العيسى بشأن تهنئة غير المسلمين، يقدم مثالاً راهناً وعملياً على هذا التداخل؛ فحين يشير العيسى إلى غياب النص القطعي بالتحريم، فهو يعيد رسم المساحة الفاصلة بين الحكم الشرعي المؤسس على نص (الدين)، وبين الموقف الفقهي الذي شكله سياق تاريخي أو اجتماعي معين (الموروث).

وهنا تحضرني تجربتي الشخصية بحكم إقامتي في الولايات المتحدة؛ إذ ألمس بوضوح كيف يبادرنا الآخرون بالتهنئة في أعيادنا ومناسباتنا، في سلوك حضاري يندرج ضمن اللطف الاجتماعي

إخضاع هذا المنتج البشري للمساءلة النقدية ليس ترفاً فكرياً، بل هو ضرورة لفهم الحاضر. ولعل السجال الدائر حول تصريحات الشيخ الدكتور محمد العيسى بشأن تهنئة غير المسلمين، يقدم مثالاً راهناً وعملياً على هذا التداخل؛ فحين يشير العيسى إلى غياب النص القطعي بالتحريم، فهو يعيد رسم المساحة الفاصلة بين الحكم الشرعي المؤسس على نص (الدين)، وبين الموقف الفقهي الذي شكله سياق تاريخي أو اجتماعي معين (الموروث).

يثير الحديث عن نقد الموروث الديني عاصفة من ردود الفعل المتناقضة، تكشف عن فوضى منهجية تسيطر على ساحات النقاش، خصوصاً في الفضاء الرقمي

والتعايش، دون أن يعني ذلك بحالٍ من الأحوال إقراراً منهم بصحة معتقدنا أو تخلياً عن معتقداتهم. هذا الفصل الدقيق بين المجاملة الاجتماعية والولاء العقدي هو ما يحتاج العقل الفقهي التقليدي إلى استيعابه ضمن متغيرات العصر. فسواء تعلق الأمر بقراءات تاريخية كأحداث الفتنة الكبرى، أو بأحكام فقهية تفصيلية، فإننا نتعامل مع اجتهادات بشرية تستدعي المراجعة. إلا أن الفارق الجوهري بين الإصلاح في سياقنا الإسلامي وسياقات أخرى كالمسيحية، هو أن الإسلام ديانة تشريعية، مما يجعل نقد موروثها الفقهي أكثر تعقيداً وحساسية.

وهنا تكمن جدوى النقد؛ فهو لا يتعامل مع الماضي بوصفه تاريخاً منتهياً، بل بوصفه حاضراً ممتداً. فالموروث ليس مجرد نصوص في بطون الكتب، بل هو بنى ثقافية واجتماعية لا تزال تشكل وعينا الجمعي، وتتدخل في تنظيم حياتنا المعاصرة، من منظومات القيم إلى قوانين الأحوال الشخصية.

وعليه، فإن مراجعة هذا الموروث ليست هدماً للماضي، بل هي ضرورة لتحرير الحاضر. فلا يمكن بناء مشروع نهضوي حقيقي يستجيب لتحديات العصر، بينما لا نزال أسرى التأويلات.

لكن، لا تكمن الإشكالية في مشروعية النقد ذاتها، بل في غياب المنهجية الواضحة التي تحكمه. لقد تحول النقاش إلى سجال سطحي تضيع فيه الأصول وتستهلك الطاقات في الفرعيات. فكثيراً ما يبنى النقد على أرضية هشة، كالانطباع الذاتي والرفض العقلي المجرد، أو يواجه بسلطة مغلقة تكتفي بالتحريم والإجماع.

يغيب عن هذا المشهد التفريق بين المعلومة التي يجب أن تكون صحيحة وموثّقة، وبين التحليل الذي يكتسب صفة وجهة النظر فقط حين يمتلك أرضية منطقية ومنهجاً يستند إليه.

في ظل هذه الفوضى، يتم حرف النقاش عن مساره الموضوعي إلى الشخصي. فسؤال «من أنت لتقول؟» هو سؤال خاطئ في بنيته وتفصيله؛ لأنه يهرب من مواجهة السؤال نفسه إلى مهاجمة السائل. الصواب هو التركيز على بنية السؤال ومقدماته، فمشروعية النقد، حتى من غير المتخصص، تكمن في قدرته على كشف التناقضات وطرح الأسئلة المشروعة. إن نقد الموروث، لكيلا يكون مجرد موضة عابرة أو صراعاً بين العقلانية والنص، يجب أن يتحول إلى مشروع إصلاحي نهضوي. هذا المشروع لا يبدأ بالرفض العاطفي، بل يتطلب أولاً تأسيساً معرفياً يسلح الناقد والقارئ بالأدوات اللازمة، وثانياً، وهو الأهم، بلورة منهجية تفكير واضحة، تفسر مرجعية التساؤل وتضبط بوصلة النقد.

الحوار العربـــ
ضـــرورة حضـــارية

د. كامران الصالحي
كاتب وباحث اكاديمى

يعتبر هذا الحوار خطوة نحو تعميق ثقافة عصرية فاعلة وقادرة على استعاب التناقضات والمعوقات الفكرية في المجتمعين الكردي والعربي, وتجاوزها والتفاعل مع متغيرات ومنجزات العالم المعاصر. فمن الضروري بناء مضامين الثقافية السياسية لتكريس تعميق قيم مشتركة وتحجيم الصراعات وتوسيع قواعد واليات الحوار مع جميع شرائح المجتمع وترسيخ المفاهيم الديمقراطية.

من هنا ياتي دور النخبة المثقفة العربية والكردية في ازالة المفاهيم الخاطئة والتي لا تزال مستمرة حول أماني وطموح مشروعة للأمتين العربية والكردية ولا سيما بالنسبة للكورد الذين كانوا دوماً موضع تجاهل أو اتهام بالاساءة الى وحدة الأمة العربية من جانب اغلب اجهزة الاعلام العربي الرسمي والمعارض.

ـــــي – الكردي
وليس ترفـــاً فكرياً

وعلى الرغم من تفهم واستيعاب اكثر المثقفين الاكراد لمشروعية أماني ومصالح الشعوب العربية وتقديرها فلا تزال الكثير من مختلف الشرائح الاجتماعية والسياسية العربية تتجنب التعامل مع قضية الكوردية ضمن متطلبات العصر بل لا يزال البعض ينكر أو يشكك في هوية واصالة هذا الشعب وجذوره التاريخية في المنطقة وثقافته وتراثه.

وفي ظل موجة الانفتاح واحتدام الصراع من اجل حقوق وكرامته نحتاج الى حوار جدي يهدف الى ضمان ممارسة الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية كافة وتحريرها نهائياً من الخوف والظلم والاستبداد.

لا شك ان التعمق الثقافي يمنح المحاور القدرة على فهم التناقضات الشكلية وتباين الظروف الاجتماعية والتاريخية والاقتصادية بعيداً عن الاستشهاد المجرد بالمقولات القائمة على الحنق والتبرم او الاطروحات الجاهزة من دون فهم لخصوصية الطرف الاخر ومراعاة عوامل الزمن والتحولات السياسية والاجتماعية والثقافية.

يجب على المتحاورين بذل جهد ثقافي أوسع لوضع قاعدة حضارية تتضمن المفاهيم التي تساعد في فهم السيرورات الفعلية للتطور المدني

لا شك ان هذا الالمام الثقافي ليس ترفاً فكرياً محضاً وانما ضرورة لازالة الغموض والمخاوف الناجمة عن مفاهيم تقليدية خاطئة سادت بفعل ظروف ذاتية أو موضوعية مما أدت الى ترتيب قراءة خاطئة للواقع ومتغيرات وتولد قناعات ذاتية قائمة على الرفض المسبق للرأي الاخر او الاقرار بالحقائق ما دامت لا تنسجم مع تلك القناعة والتي أصبحت ارثاً فكريا لدى البعض.

ان المعضلة الأساسية في هذا القصور الثقافية هي في امتدادها الى بعض التيارات السياسية الدينية والعلمانية وعدم اقتصارها على بعض الشرائح الاجتماعية من العرب والاكراد. اذ تتناسى تلك التيارات ان حضور الدين الاسلامي الحنيف يشكل أساساً فاعلاً ومؤثراً بين الاكراد ناهيك عن دورهم المشرف في تاريخ الاسلام وبناء الحضارة العربية ووقوفهم دوماً الى جانب الشعب العربي.

ومن هنا ياتي دور النخبة المثقفة العربية والكردية في تعميق الوعي لدى جميع الشرائح السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية حول تاريخ وثقافة وطموح ومصالح العرب والاكراد وتوسيع الحوار ليشمل شرائح واسعة من مثقفي العرب والاكراد وعدم اقتصاره على النخب السياسية او الحزبية الايدولوجية.

لا شك ان ذلك سيؤدي الى اسقاط الاطروحات المشوهة والافكارالمتزمتة والانعزالية ونشر ثقافة التسامح والتعايش والتضامن والاقرار بالهوية

والانتهماء والتخلي عن اساليب القهر والقمع القومي وتبني سياسة المساواة بين الشعوب.

ولا بد من التنويه الى مفاهيم ومغالطات كثيرة نشأت بعد اعلان اكراد العراق تنظيم علاقاتهم بالدولة على أساس التظام الفدرالي اذ اتسمت النقاشات والمقالات الصحفية لدى , بعض النخب الثقافية العربية المستقلة أو المنتمية الى تيارات سياسية موسومة بالانفعالية والتوتر والتنويه الى مخاطر الانفصال ووصل البعض الى اتهام الاكراد بسلب حقوق الاخرين والاساءة الى التاخي والتضامن,وقد اتسعت هذه المغالطات ولا سيما بعد اجراء الاستفتاء حول حق تقرير المصير في الأقليم ولاتزال مستمرة رغم اقرار الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ بالنظام الفدرالي. ان هذا الامر يجب ان يحفزنا جميعاً بصرف النظر عن انتماءاتنا الدينية والقومية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الى التفكير الجدي والمنطقي في قضايا حقوق الشعوب وحرياتها وتجاوز المفاهيم العنصرية حولها لاحداث قطعية معرفية وسياسية

> **ولا بد من التنويه الى مفاهيم ومغالطات كثيرة نشأت بعد اعلان اكراد العراق تنظيم علاقاتهم بالدولة على أساس التظام الفدرالي**

مع التحاليل والاطروحات البالية والتي لم تعد تنسجم مع ما يشهده العالم من متغيرات في بناء مشروع نهضوي لضمان حقوق وحرية الانسان في اطار الديمقراطية والمجتمع المدني وتوثيق العلاقات بين الشعوب واحترام ارادتها في تقرير مصيرها.

ان تمسك اكراد العراق بالتعايش الاختياري ضمن نظام فدرالي هو عمل ازادي لا رجوع عنه قرره الشعب الكردي بواسطة ممثلية الشرعيين في البرلمان الكردي المنتخب ليدحض كل اتهام بالانفصال عن العراق وبالتالي يجب عدم اخضاعه لتصورات متنوعة وخاطئة من منطلقات ايديولوجية وحيدة الجانب والتي تخلط بين الحقيقة والوهم.

وعليه فان من واجب المتحاورين بذل جهد ثقافي أوسع لوضع قاعدة حضارية متماسكة تتضمن المفاهيم التي تساعد في فهم وتفسير السيرورات الفعلية للتطور المدني من خلال دراسات وابحاث ورؤى نقدية ومناظرات ومن منطلق انساني حريص على مصلحة جميع الشعوب المتعايشة مع بعضها البعض واحترام تطلعاتها وأمانيها المستقبلية. فالهدف من الحوار ليس تاكيد خلل في رؤى وتصور الطرف الاخر او البحث عن مكامن التفوق بل هو الاعتراف بالهوية والانتماء وضمتن الحقوق وشرعيتها وفهم خصوصية الشعوب وتاريخها وثقافتها ودورها في المنطقة وتأكيد المساواة والتعايش السلمي والاختياري.

أمنيات العراق
أحلام مؤجلة

يدخل العراقيون عام ٢٠٢٦ كما يدخل المرء غرفةً يعرف أنها ليست آمنة تمامًا، لكنه يفتح الباب على أي حال. ليس لأن الخوف زال، بل لأن الحياة لا تنتظر. بين مدن وأرياف، وبين بيوتٍ متواضعة وخيام نزوح، تتشابه الأمنيات على اختلاف أصحابها: استقرار بلا مفاجآت، وراتب بلا ديون، وعمل بلا وعود، وبيتٌ صغير يطفئ شعور الإيجار الدائم للحياة. في العراق، حتى الأحلام الشخصية لا تستطيع الانفصال عن سؤال الدولة: هل تسمح هذه الأرض بأن تُخطَّط الحياة لشهرٍ كامل من دون أن ينهار كل شيء في يوم واحد؟

ـــــــيين في ٢٠٢٦

ـــــة وواقع لا يهدأ

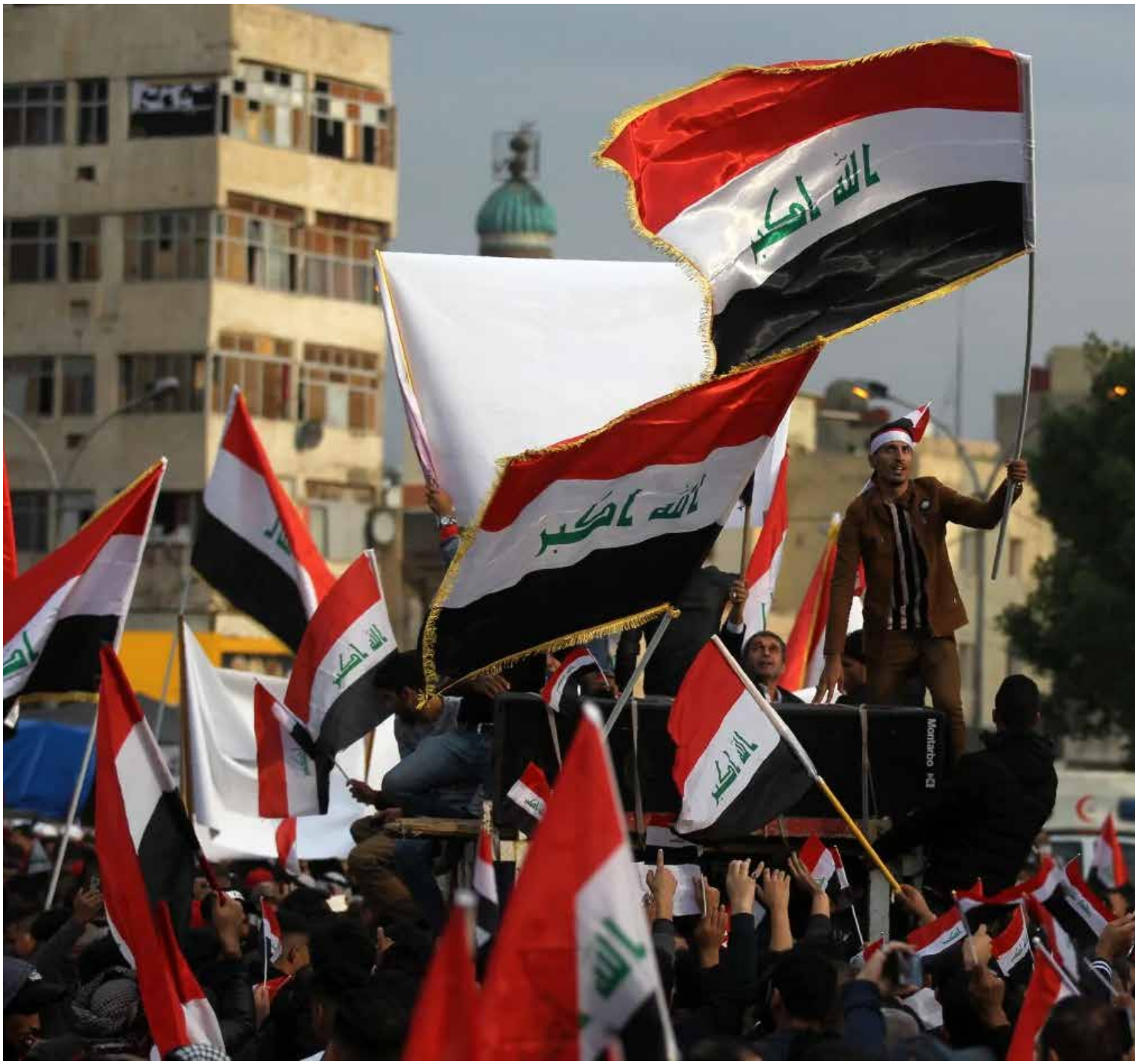

> أن سنوات الدراسة لم تعد جسرًا للمستقبل، بل محطة انتظار طويلة في بلد يستهلك أعمار شبابه قبل أن تبدأ حياتهم فعليًا

يدخل العراق عام ٢٠٢٦ مثقلًا بالانتظار، تتقدمه آمال مؤجلة لكنها لا تختفي، لأنها ببساطة وقود البقاء لدى كثيرين. اللافت أن الأمنيات الفردية لم تعد منفصلة عن الهم العام؛ فحتى أبسط رغبة في عمل ثابت أو بيت صغير أو لقاء عائلي بعد فراق طويل، تصطدم بالسؤال الأكثر تكرارًا في الوعي اليومي: هل العراق مستقر بما يكفي كي يحتضن حلمًا

في شهادات مواطنين من شرائح مختلفة، تظهر خريطة أمنيات تكاد تكون واحدة، مهما اختلفت التفاصيل. المتقاعد ضياء عماد لا يطلب ثراءً ولا امتيازات، بل يطلب "حياة عادية": أن يذهب حفيده إلى المدرسة وحده دون خوف، وأن تخطط العائلة لشهر كامل دون مفاجآت. هذه الجملة تختصر واقعًا عراقيًا بالغ الدلالة: غياب الاستقرار لا يسرق الأمن فقط، بل يسرق الزمن أي القدرة على التخطيط، والاطمئنان، والعيش دون توتر دائم.

أما حسن العلي، خريج الإدارة والاقتصاد، فيضع يده على قلب أزمة أخرى: الوظيفة لم تعد حلمًا مهنيًا، بل ضرورة وجودية. إنه يصف شعورًا شائعًا بين الشباب: أن سنوات الدراسة لم تعد جسرًا للمستقبل، بل محطة

انتظار طويلة في بلد يستهلك أعمار شبابه قبل أن تبدأ حياتهم فعليًا. هنا يتحول الاقتصاد من أرقام إلى إحساس: إحساس بأن الزمن يمر دون مقابل.

وفي زاوية يومية أكثر قسوة، تظهر "الديون" كـ"مشكلة المشاكل". زينب سامي، ربة بيت، لا تتحدث عن رفاه، بل عن تحرير الراتب من العدّ القاسي للأيام حتى نهاية الشهر. هذا النوع من الأمنيات يكشف أن الأزمة الاقتصادية لم تعد مرتبطة بسعة العيش، بل بالقدرة على الصمود، وأن مفهوم الاستقرار عند كثيرين يبدأ من ثبات الدخل، لا من ارتفاعه.

نورهان أحمد، معلمة وأم،

> **المواطن يطلب الحد الأدنى من الاستقرار، فيما السوق يطلب الحد الأعلى من القدرة. وبينهما فجوة تسكنها الطبقة الوسطى التي تتآكل بصمت.**

تختصر الحلم المتواضع الذي صار مستحيلًا: بيت صغير تشعر أنه "لها". لا تريد قصرًا ولا رفاهية، لكنها تصطدم بواقع أسعار العقارات. وهنا تظهر مفارقة عراقية مؤلمة: المواطن يطلب الحد الأدنى من الاستقرار، فيما السوق يطلب الحد الأعلى من القدرة. وبينهما فجوة تسكنها الطبقة الوسطى التي تتآكل بصمت.

ولا يختلف نائل عماد، سائق الحافلة، كثيرًا عن ذلك. امتلاك حافلة جديدة بالنسبة له ليس ترفًا، بل انتقال من حياة قاسية

في المستشفى، يختصر سعدون الأسعد العام الجديد كله: لا يفكر بمستقبل ولا بسنة جديدة، يريد فقط شفاء زوجته. هنا يظهر المعنى الحقيقي للعام الجديد لدى فئة واسعة: أن يمر اليوم بسلام.

إلى حياة "أقل قسوة". إنهم لا يبحثون عن "قفزة"، بل عن خطوة صغيرة نحو كرامة العمل.

حتى الزواج الحلم الاجتماعي القديم، دخل قائمة الشروط القاسية. سامية تريد الزواج، لكن ارتفاع الطلاق يرعبها. حمزة عمر يربط الزواج بالأمان الوظيفي الذي يفتقده. هكذا تصبح العلاقات نفسها رهينة الاقتصاد واللايقين: العاطفة لا تكفي حين لا يوجد سقفٌ ثابت فوق الرأس.

لكن حين ننتقل إلى مخيمات النزوح، تتغير اللغة وتبقى الجرح واحدًا. أحمد الجنابي لا يطلب الشفاء رغم أمراضه، بل يطلب العودة إلى قريته وبيته ومزرعته. يقول إن النزوح لم يسلبه الأرض فقط، بل "الإحساس بالزمن". هذه ليست عبارة أدبية، بل وصف دقيق لمحنة طويلة: حين تعيش سنواتك خارج مكانك، يصبح الوقت مجرد عدٍّ للأيام لا حياة فيها.

ثم هناك فقدانٌ أشد وطأة: أم علي التي تنتظر ابنًا غاب بعد اعتقال مسلحين، وتقول إن أمنيتها الوحيدة عودته "حيًا أو ميتًا". هذه الجملة وحدها كافية لتعرية أخطر ما في الواقع: حين يختلط الأمل بالجِداد، يصبح المستقبل مجرد مساحة للانتظار.

وفي المستشفى، يختصر سعدون الأسعد العام الجديد كله: لا يفكر بمستقبل ولا بسنة جديدة، يريد فقط شفاء زوجته. هنا تسقط الشعارات كلها، ويظهر المعنى الحقيقي للعام الجديد لدى فئة واسعة: أن يمر اليوم بسلام.

ماذا تقول هذه الأمنيات عن العراق في ٢٠٢٦؟

هذه الأصوات ليست "قصصًا" منفصلة، بل إشارات متكررة إلى ثلاث أزمات بنيوية:

أزمة الثقة واليقين:

حين يتمنى الناس "شهرًا بلا مفاجآت"، فهذا يعني أن الحياة تُعاش بوضعية الاستنفار، وأن الاستقرار لم يعد قيمة سياسية فقط، بل شرطًا نفسيًا للوجود.

أزمة الاقتصاد اليومي (لا الاقتصاد النظري):

الديون، الإيجارات، غلاء العقار، هشاشة الوظائف... كلها تصنع ما يمكن تسميته "اقتصاد القلق"، حيث يصبح الراتب أداة بقاء لا أداة بناء مستقبل.

أزمة العدالة والملفات غير المغلقة:

النزوح، المفقودون، والخوف من الغد... هذه ليست ملفات إنسانية فقط، بل ملفات دولة. لأن الدولة تُقاس أيضًا بقدرتها على إغلاق الجروح لا فقط إدارة الضجيج.

العراقيون لا يستقبلون ٢٠٢٦ بالأغاني وحدها، بل بمزيج صعب: تعبٌ عميق وأملٌ عنيد. إنهم لا يطلبون معجزات، بل يطلبون شيئًا يبدو بسيطًا لكنه في العراق صار إنجازًا: حياة عادية. وإذا كان العام الجديد يُقاس بما يولده من فرص، فإن اختبار ٢٠٢٦ ليس في عدد الوعود، بل في مقدار ما يتحقق من الاستقرار الحقيقي، ذلك الذي يُشعر المواطن أن الغد ليس فخًا جديدًا، بل احتمالًا صالحًا للحياة.

وإذا كان العام الجديد يُقاس بما يولده من فرص، فإن اختبار 2026 ليس في عدد الوعود، بل في مقدار ما يتحقق من الاستقرار الحقيقي، ذلك الذي يُشعر المواطن أن الغد ليس فخًا جديدًا، بل احتمالًا صالحًا للحياة

مؤسسة رؤى في بغداد

خطوة استراتيجية نحـــــ

ودعم عجلة الدراســـــ

يشكّل افتتاح فرع مؤسسة رؤى للدراسات والتوثيق الاستراتيجي والمستقبلي في بغداد محطة مفصلية في مسار المؤسسة، وانتقالًا مدروسًا من العمل ضمن نطاق جغرافي محدود إلى التمركز في قلب القرار العراقي. فالوجود في بغداد لا يُقرأ كافتتاح إداري تقليدي، بل كخيار معرفي واستراتيجي يضع البحث والدراسة في تماس مباشر مع التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البلاد.

ـــــو النمـــــــو والازدهار
ـــــات المستـــــــقبلية

بغداد... عودة العقل إلى مركزه الطبيعي

بغداد ليست مدينة عادية في الجغرافيا العراقية؛ إنها مركز ثقل تاريخي ومعرفي وسياسي. اختيارها مقراً جديداً لمؤسسة "رؤى" يعكس إيمان المؤسسة بأن الدراسات الجادة لا تنتج من الأطراف فقط، بل من قلب المشهد حيث تتقاطع السياسات العامة، وصناعة القرار، وحاجات المجتمع. ومن هذا المنطلق، يأتي الفرع الجديد ليكون منصة تفاعلية بين الباحثين وصنّاع القرار، وبين التحليل الأكاديمي والواقع المتحرك.

من التوثيق إلى الاستشراف: توسعة الدور لا تكراره

يرتكز عمل "رؤى" على ثلاث ركائز متكاملة: التوثيق، التحليل، والاستشراف. ومع افتتاح فرع بغداد، تتسع هذه الركائز لتأخذ بعدًا عمليًا أعمق، من خلال:

توثيق التحولات السياسية والاقتصادية في العراق بصورة منهجية

إنتاج دراسات استراتيجية تلامس احتياجات الدولة والمجتمع

تطوير أوراق سياسات (Policy Papers) تسهم في صياغة بدائل وحلول

قراءة الاتجاهات المستقبلية في مجالات الحوكمة، الاقتصاد، الإعلام، والأمن المجتمعي

الهدف ليس إضافة كمّ جديد من الدراسات، بل رفع نوعيتها وربطها بصانع القرار والباحث معًا.

دعم عجلة الدراسات... في توقيت حاسم

يأتي افتتاح فرع بغداد في مرحلة تتزايد فيها الحاجة إلى العقل التحليلي الهادئ وسط ضجيج الأحداث وتسارع الأزمات. العراق اليوم بحاجة إلى مراكز تفكير قادرة على تجاوز الانطباعات السريعة، وتقديم قراءات متوازنة تستند إلى البيانات، والسياق، وفهم البنية العميقة للمشكلات.

ومن هنا، تسعى "رؤى" إلى دعم عجلة الدراسات عبر:

فتح المجال أمام الباحثين الشباب والكتاب المتخصصين

بناء شراكات مع جامعات ومراكز أبحاث عراقية وعربية

تنظيم ندوات وورش عمل وحلقات نقاش دورية

تحويل المعرفة من منتج نخبوي إلى أداة وعي عام

النمو والازدهار... رؤية تتجاوز الجغرافيا

افتتاح الفرع لا يعني التوسع الجغرافي فحسب، بل توسيع الأفق المؤسسي، فالنمو الذي تسعى إليه "رؤى" هو نمو معرفي بالدرجة الأولى، يقوم على ترسيخ ثقافة البحث، وتعزيز التفكير النقدي، وربط الدراسات بالتحولات الإقليمية والدولية المؤثرة في العراق.

أما الازدهار، فترى فيه المؤسسة نتيجة طبيعية لعملٍ تراكمي يضع المعرفة في خدمة الاستقرار، ويحول البحث من توصيف للواقع إلى أداة لفهم المستقبل وصناعته.

بغداد كنقطة انطلاق لا كنقطة وصول

تنظر "رؤى" إلى بغداد بوصفها منصة انطلاق نحو أدوار أوسع، إقليميًا ودوليًا، عبر إنتاج محتوى بحثي رصين يقرأ داخل العراق وخارجه، ويسهم في تقديم صورة أعمق وأكثر توازنًا عن القضايا العراقية، بعيدًا عن الاختزال أو التسييس.

إن افتتاح فرع مؤسسة رؤى في بغداد هو إعلان هادئ عن مرحلة جديدة، تراهن فيها المؤسسة على أن الاستثمار في الفكر هو الاستثمار الأكثر استدامة. خطوةٌ تعكس إيمانًا بأن العراق، رغم كل التحديات، ما زال أرضًا صالحة لإنتاج المعرفة، وبأن الدراسات الجادة قادرة على تحريك عجلة الوعي، وتمهيد الطريق لنمو حقيقي وازدهار قائم على الفهم لا على الشعارات.

رؤى المستقبل

مجلة استشرافية

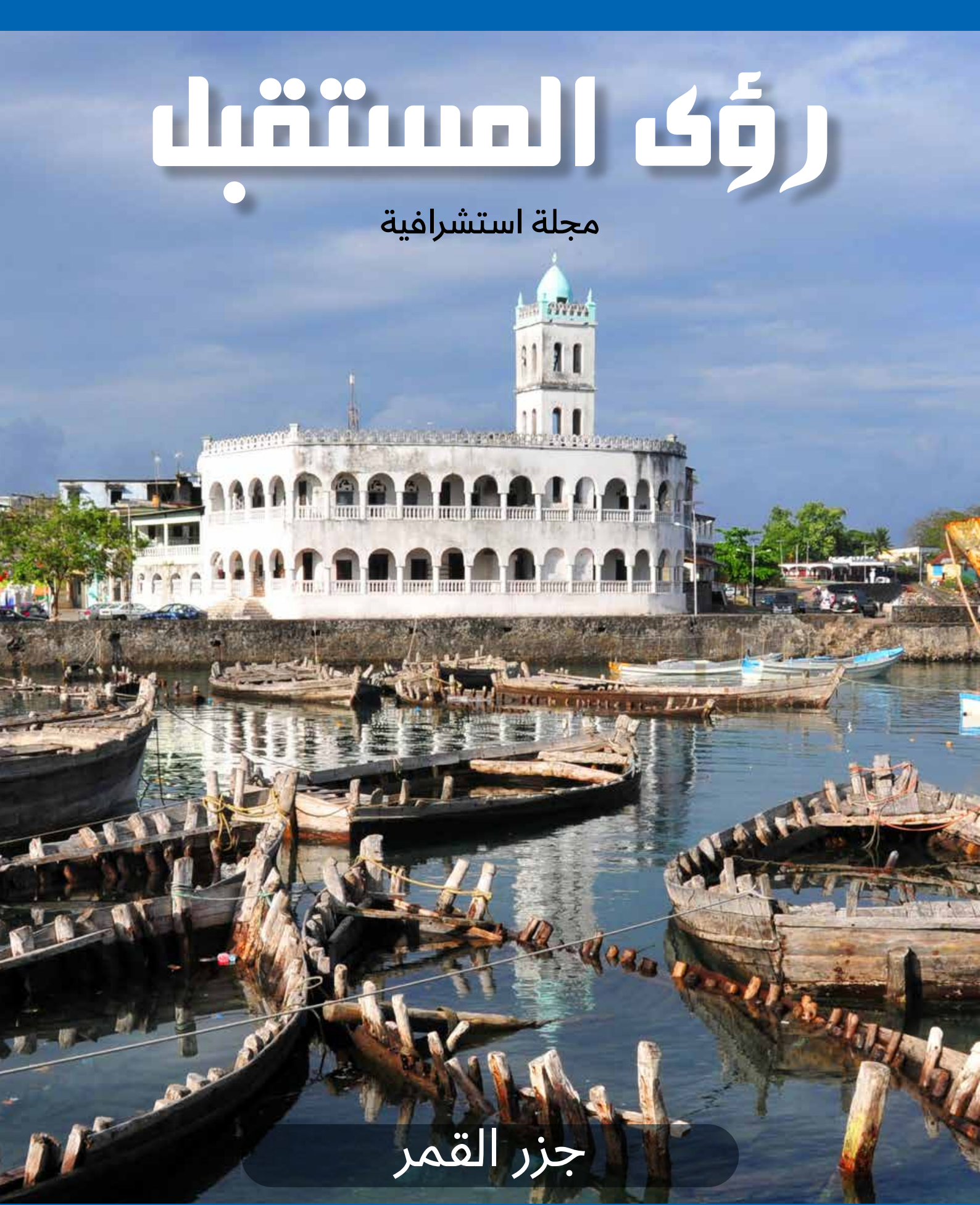

جزر القمر

لمواكبة الرؤى التنموية الطموحة في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، ودعم السياسات العامة واستشراف المستقبل في ظل التطورات المتسارعة من أجل التنبؤ السليم لمستقبل أفضل

www.ruaafoundation.com